

وكل معانيها صريحة . وان من طالها ودقق وتأني ، لا يفوته المعنى بل يحصل على ما تمني وان الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع المواضيع التي تخترها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها . تندر المترجم ان تصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية انفسية . اذ اترجم ، لا يشترط فيها سوى المعاني الوضعية . مع اتباع مذاهب الاعراب الصحيحة . وخير للمترجم ان يقصر في الفصاحة . من ان يخل بالمعاني والصراحة . فالذي ارحوه من اهل هذا الفن ومن اهل العرفان . ان يطالعوا الكتاب بعين الانتقاد والامتحان . على اني مقرر بالعجز والتقصير . وراج معاملي بالحلم وكل تكريم بذاجدير . ثم اني قد وضعت مقدمة المازجم الاكاذبي في صدر الكتاب . لما تضمنته بقى اوقف والمؤلف من المدح والالطاب فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

ولما كان هذا الكتاب من اجل الكتب السياسية والماريخية التي ترجمت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعة في اسكندرية مصر المحمية رايت من الواجب على اهداءه الى صاحب السموحضرة الخديو المعظم . وفما لما ابدع من غرائب الآثار واحكم . واطلب من المولى ان يرشدني سواء السبيل .
وهو حسبي ونعم الوكيل

مقدمة المترجم الانكليزي

انه بعد مطالعة الديانة التي تعلمنا واجباتنا نحو العزة الالهية
جل شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلکها لنكون من اهل
المملكة السموية فالزم شي يقتضي للانسان دراسة ومطالعة هو علم
السياسة اعني رابطة الالفة بيننا وبين ابنا جنسنا والقوانين التي
يجرد السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي
نحن مخلصون بها في هذا العالم. فاذا تقررت صحة هذه الفضية لم
يعد حيثئذ احديناج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من
ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها
اذ المقصود من تاليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجبلاً ومن معانيه
مفردة هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون
به الان والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق ابنا الحرية
وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معاً. ثم انه من الواجب
ان يعتبر هذا الكتاب بالحقيقة كتخفة مهداة لبني البشر وذلك ليس
فقط من جهة النظر اليه على الاطلاق بل ايضاً على الخصوص فانه
مبني على الخير والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض اصول النظام

الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر
 نتعلم منه انه اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول
 النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن ان تستعمل
 هي نفسها لا كساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبار
 ذاتيا او كعضو من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى رأي المؤلف ان
 جوهر التمدن ان هو الاشارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن
 تحسين حال الهيئة الاجتماعية بمنهلتها

ثم ان العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي
 حصل في اوربا عموما منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر
 الى هذا الوقت وتم ذلك ببراعة عظيمة وفلسفة حقيقية فانه بسط
 اولاً لدى التارخى المواد الاصليه التي منها تتركب النظام الاجتماعي
 الاورباوي ووضح كيفية اختلاف جوهره عن جوهر النظمات
 الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد
 الاصليه التي تتركب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية
 والبربر وحكومة الاشراف الالتزامية والترتيبات الكنائسية والمدن
 المستقلة واحكامات البلدية والملكية ودقق الفحص عن كل تلك
 المواد الاعلى ووضح انها بانضمام بعضها الى بعض وامتزاجها تولدت
 منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافة ولم تزل تترقى في التحسين والانتظام . والعلامة كيزولم يقتصر
 في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبر ما بلغ فصاحة
 عن اصل غرسها والمخلات التي نمت فيها وما اينعت من الاثمار التي
 بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي
 نفعاً بل مضر يلزم طرحه واعدامة . ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة
 عن اختلاط تلك المواد الاصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار
 عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي اثرت تأثيراً ظاهراً
 في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني اى اعتزال
 البروتستانت والانتقال السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه
 الثلاثة هي من اهمها . وبحث عن جميعها ببراعة قلم العالم التحرير .
 فالفصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشتمل
 على ذكر مواضيع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها
 وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر
 جلياً من حسن انتظام الموضوع بجماله ومن انقان شرح وتوضيح
 كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة استاذ ماهر في فن
 التأليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كلية . فالاربعة عشر فصلاً التي
 يحسبها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد
 اوربا وباسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المورخ اللبيب

والعالم الحرير والفيلسوف معاً . فلا شك ان انتشار هذا العالم
ما يعين على تقدم السياسة ونمو الآداب . والوصية الاولى التي
بوصينا بها مولفة هي تادية الشكر للهيئة الاجتماعية التي نحن منها فان
الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر التي انتشأ فيها التمدن
وانتشر لم يهتموا بحالة احسن واكثر استقلالاً من حالتنا الحاضرة
سواء كان في الامور الادبية ام المادية . ولكن لا يجب ان نجعل ذلك
سبباً لقلّة النشاط وفتور الهمة ولا لحدّة المزاج لان الجهد والحدّة هما
اسوأ الحالات واشأهما ويجب ألا ننسى ولا يبرح عن اذهاننا ما دمنا
مشتغلين في امر تحسين التمدن ان العدل والادب واشاعة الامور
والحرية هي جميعها لوجود التمدن شروط ضرورية . ومن راي
المولف السديد وفكره المصيب استقباح الفئدة التي مرامها توقيف
الهيئة الاجتماعية على ما بلغت اليه في الحال وايضاً الفئدة التي ترغب
فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرة للبعض بل تملأ قلوب
اعظم الرجال المتمتعين بامنهم وطمانيتهم خوفاً وهولاً . فلا ينبغي ان
نقتصر على الموجود والمتحج من الامور لاننا حينئذ لا نتقدم في درجات
الكمال كما انه لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي
وهي قد صورته لنا التخيلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم
امكان صب ما عندنا من المواد في قالب ابتدعة العقول فقد طمئنا

تجارب الزمن شدة الخطر المحاصل من دفع الممالك بسرعة مفرطة
ولوا الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات
مختصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد
بداخلة الخطأ والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير
استقامة او على اساس غير صحيح وان التقاليد تكون احيانا باطلة
كاذبة فمع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذقة والحكمة
في مداواته تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب
غير كاف بل ينبغي تصوير الجمهور واقناعه لكي يتمكن ان يحكم هو ايضا
بفسادها وخطاها فتسهل حينئذ معالجتها . كما انه يوجد ايضا خطر
عظيم على الحكومات من مقاومتها جهاراً تصورات الجمهور الوهيّة
ومن معارضتها على الدوام سيل شهواته العرم اذ انه في أكثر
الاقوات يجرد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس
من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب اخلاقه سوى امتداد وثقو العقل
والادراك بين العامة . ويتبغي لواضع القوانين ان يدرك جيداً انه
لم يُدعَ لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب
الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابداع هيئة اجتماعية جديدة فان
الشعوب موجودة لم يدعها الى الوجود مشرع بشري ومنذ وجودها
لها قوانين ونظامات فمن دُعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يمسها بالمبرد لا بالفأس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد
دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال
ولكن ينبغي له ان يجازر جداً من اماتها اذ ربما تكون حياتها معلقة
باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتتنزع معها
حيوة تلك النظمات والقوانين وحينئذ لا يعود له اقتدار على
تطبيعها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم
الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان
المشترع من شانه الصيانة والحفاظة لا التجديد والابداع فلا حاجة
له ان يبحث عن ضرورة وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليروس
والجالس المركبة من عموم الاهالي او وكلائهم والحكومات البلدية
الى غير ذلك بحسب النظام الذي دعي لادارته نعم انه ضروري
وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام
الاجتماعي وان يكون خبيراً بمزاياها ومعاييرها ولكن ينبغي له ان
يتذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف
الاحوال والظروف وانه ربما كان متعلقاتهم اوجود تلك الامة نفسها
التي يعنني ويهتم باصلاح شأنها ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية
لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في
كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها، نعم انه لا يوجد شيء

غير قابل للتغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة. يمكن تغييرها
وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من
الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الامر لانه لا يسوغ ملاشاة
سلطنة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية
وان يات منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت
فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذ ما يستوجب
ها بمقايضة ذلك حق الرعاية والحكمة والصيانة حفظاً للامن
والاطمئنان. فلا عانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفة بالعقل
والدراية ان تفى ما يجب من الاكرام والحماة لكل نظام وجد في
المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي ياخذ
في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل .
ومن الضروري ان نجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدها
وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراجعة للاتقة بحق الحرية والسعي
في تقويتها وتمكينها مجتهداً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة
حتى يصبح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها المراجعة لخير الامة
وسعادتها يقتضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين
يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام وتجعل نفوذاً
عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة

قوي الحذافة والخبرة التامة الذين لم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة
 الاجتماعية ونموها ويستطيعون اتقانها من الاخطار والاهوال بأكثر
 سهولة وراحة مما يستطيع غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود
 يقتضي اذن ان يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متبحرين بالفضائل
 البهية ومزنيين باسمى المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات
 الجليلة عند جمهور العامة او هل يوجد برهان على ان الجمهور يتلقى
 بالقبول الرايات الحميدة السديدة او هل يوجد رجال ولومها
 اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحه وغباوته
 او هل يستطيع عقل الرجال واحذقهم ان يضع قانونا لمنع تعديده
 وشكبه لجاحه . او هل ترى في اعماله وحدة القصد او البصيرة او
 النظر في مستقبل الاحوال او حسن المثابرة او الكرم اللازم لنجاح
 المشروعات العظيمة او حسن التدبير والتصرف في ايرادات الحكومة
 فالامتحان يوافينا بالجواب على جميع هذه السوالات وتاريخ الامم
 المحررة كافة ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العواقب والخوف
 المعدى والتبذير والنجل التي هي دايكن اوصاف الجمهور واطواره
 واما الحكومة المثيدة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة
 لمعاونة بعضها بعضا لاتقسيمها وتفريقها . فلا ترغب في طائفة
 الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعا

الشعب مخاصمة الاشراف ولا تعني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل
 حل مرادها اتحاد الجميع سوية وبالاختصار فان الحكومة المتقدم
 ذكرها لا تطع في استخراج ارادة واحدة من عموم الارادات المختلفة بل
 لحصولها على اتفاق الامة واتحادها بالارادة نصفي الى آراء جميع المراتب
 والدرجات التي في الامة وتستشير كل الصالح والفوائد العامة
 وتستمع جميع الدعاوي ثم ان الرجال الذين لهم الادراك الاسمي
 والفضائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها
 بحكم قاطع ماضٍ لا يرد عليه ولا يستأنف الى ديوان اعلى . فبالحيطة
 ان الامة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الايام .
 لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية اجله
 لا تدرك . ولا تشرف امة على الخراب والذثار الا بسبب معاييب
 وتقائص اهلها ومتى بلغ الانسان اسى درجات الكمال في هذه الدنيا
 فلربما يستطيع حينئذ احصاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنظمة
 بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الادراك في
 كل طبقات الامة ودرجاتها فان ذا امر يستحق الامتحان والتجربة
 ودنو انه اسبغ ضياء لامعاً على مستقبل زمن البشر . اما نحن فلنعتبر
 جيداً ان الرجال الافاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم
 منزهون عن الفساد والرشوة مهما كان حظهم ومهما كانت فسمتهم

فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة
 دنية فيحصلون على التمتع التي توافق طبيعتهم وتليق بمشربهم وما هم
 الآلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لاسعاف أعمال التمدن
 وتحسين احوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا ان نتأكد اذاً ان
 الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال
 تكون مخلدة الوجود عذبة الفنا

المقالة الأولى

موضوع الكتاب أي تاريخ المدن الأوروبية . ما اعانف به فرنسا على
 تمدن أوروبا . في أن التمدن يروى ومحدث به . في كونه من أهم المحوادث
 التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضع الاصطلاح عند العامة . التمدن
 عبارة عن حادثين عظيمين أولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال أفرادها
 براهين هذه القضية . أن هذين الحادثين مرتبط أحدهما بالآخر وبولد أحدهما
 الآخر عاجلاً أو آجلاً . هل غاية الأمان تقتصر على حاله المحاصرة فقط أي
 الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر إليه من وجهين . صورة
 ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل
 أيها السادة

أنني متشكر جداً لما ابتسموه لي من مزيد الالتفات ويسوع
 لي أن اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا أفرقنا مدة
 طويلة من الزمان . قلت أن المحبة لم تنزل باقية بيننا ظاناً أني مشاهد
 في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة
 أعوام ويشاركونني في أعمالي فالسماح أيها السادة لأن مزيد التفاتكم
 الي قد أمال حولي عن استوائها ورجوعي الي هذا المكان
 جعلني أتوهم أن جميع أصحابي القدماء رجعوا اليه أيضاً كأنه لم يحدث
 تغيير ولا انقلاب مع أن الأمر بالعكس . فمن مدة سبعة أعوام كنا

نأتمنى الى هذا المكان على شئ من راحة مشوشى الأذهان مثقلين بأفكار
 مكثرة محاطين بالصعوبات والاضطراب وشاعرين بالضرر الذي كل
 يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابدياه من الرزاة
 والاحتراز . واما الآن فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح
 احرار الافكار رجاءاً وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به متنا
 وتشكرنا الواحدين وهوان ندوم في جمعياتنا ودروسنا على الرصانة
 والتوفى للذين اظهروا لنا بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام
 مرغونا لان الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجاء
 كالجزع يقتضي له حكمه والقاهرة يقتضي لها مداراة واتباد مثل
 الاشراف على المرض وانني لموقن بانكم سترايون هذا الامر وان المحبة
 والامتزاج ومواصلة الاراء والاحساسات انجب حلساً ان نكون متدين
 سوية في ايام الصعوبات والاهوال وعصبتنا يومئذ عن الخطا سوف
 نجعلنا متحدين ايضاً في امام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء
 آثارها . فاني واثق بكم من قيل ذلك . ثم انه لم يبق سوى التليل
 الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الابرهه وجيزة لكي افتكك بالمواد التي
 ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لخطابي . فبحجت عن الموضوع الممكن
 حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من
 هذه السنة او في الانام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا عموماً في الازمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه
واتساعه او بالحري ضرورة طرف الى تاريخ تمدن اوربا بوجه العموم
واصل منشأه ومسيره وغايته وصفاته هو اجل موضوع يناسب ما بقي
عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع
قلت انني اخاطبكم عن تمدن اوروبا لان وجود تمدن اوروباوي
من الامور الواضحة . ومالك اوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا
تمدن واحد لاننا نرى التمدن على اختلاف الامكنة والازمنة والاحوال
يتبع من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط باصول واحدة
ويقود الى نتائج متماثلة فاذا نوجد تمدن اوروباوي . ومرادي ان اخاطبكم
عن مجمله . لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه
من تاريخ مملكة واحدة من ممالك اوروبا فقط لان وحدته لم تمنع
تنوعه تنوعاً رائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول اوروبا
على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتة فينبغي لنا ان نبحث
عن مبادئ تاريخه نارة في فرنسا وانكليترا وطورا في المانيا واطاليا
وسبانيا . ثم ان مركزنا هذا موافق لمعاطة هذا البحث وللاجتهاد
بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مداهنة (اذ لا ينبغي ان
نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انه يسوغ القول عن فرنسا
انها كانت مركزاً وماوى للتمدن الاوروباوي كمن لا يصح الادعاء

بان فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الأمم
 الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة
 لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت
 سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمة مخافة وربما فاق عليها
 ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لا ينكر ان فرنسا
 كانت نشرة عن ساق الجدد والعزم كما رأت نفسها مسبقة في ميدان
 التمدن ونرج فتلحق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا
 الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية
 والترتيبات المذهبة لاخلاق البشر التي كان منشأها في ممالك
 اخرى حينما آن اوان انتقلها الى عموم البلاد وانتشارها لتصل منها
 الثمرة لعموم التمدن الاورروباوي كانت على نوع ما تغبر هيئتها في
 فرنسا وبخلاف تنظيمها ونخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر
 بلاد اورروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جليلة ولا مبادئ تهذيبية عظيمة
 الاومرت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان
 العقل الفرنسي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس
 الى الموانسة والامتزاج الطبيعي معه وتجعل انتشاره سهلاً ومؤثراً
 اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة
 تلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من مفعول لغتنا أم من تأثيرات
 عقولنا وإخلاقنا . وبالاختصار ان الصراحة واللبلى الى الموانسة
 والجاذب الطبيعي هي من اخص صفات فرنسا وخصالها وقد
 استحضت بلك الصفات ان تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن
 الاوروباوي . فمن يرغب اذاً في الاطلاع على تمدن اوروبا وينتخب
 فرنسا مركزاً للدرس لا بحسب فعله هذامن استبداد الراي ولا كماير
 جار اتافيا بل من قبيل ان فرنسا هي على نوع ماقلب التمدن . ومن
 يتخذها مركزاً سهلاً عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة

قلت ان التمدن هو حادث عن قصد ولانه كسائر الحوادث
 التاريخية قابل للدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم
 يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة اي عن ضرورة
 الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة اكثر
 مما يُظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالجروب مثلاً واعمال
 الحكومات الرسمية وحوادث ادبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية
 كالاولى وحوادث ذاتية لها اسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها
 اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتاكيد ولا
 يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي جوادث كسائر
 حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والنقصان

ويوجد ايضاً ما يسمى اعنيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة
الحوادث بعضها الى بعض وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه
جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير
انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا
ويصعب بيانها وكشف معانيها بتعابير واضحة جلية لكن هذه
الصعوبة لا تنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً
من اهم مواد التاريخ ومن اقسامه الجوهرية . فالتمدن ايها السادة
يعد من هذه الحوادث اذ هو حادثة عمومية خفية ومركبة تعسر جداً
روايتها ووصفها لكنهما مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف
كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تشمل اقترح مسائل
شتى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير او شر والبعض ظنها شراً
فحزن واكترب واخر فرح وسر بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً
السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس
البشري بأكمله فيكون من نصيب البشر عمومًا وهل يمكن انتقال هذه
الحادثة من امة الى اخرى على نوال الاجيال حتى لا يفقد منها شيء
لكن تنازيد وتنقل كوديعة من سلف الى خلف الى انقضاء الدهر .
اما انا فثقتن بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة التمدن
تنتقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل تنظيمية مشكلة الحل نظير
هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان
والمكان واقصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي
تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها
اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر اعظم التواريخ قطع بل
يحتويها كلها. فيظهر اذاً ان التمدن يفوق بما لا يقاس الحوادث التاريخية
كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث
لأننا اذا اخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب
كونها عناصر حيوة تلك الامة كظلماتها وتجارها وصنائعها وحرورها
وتفاصيل حكومتها جميعاً واردنا اعتبارها اجمالاً وملاحظة نسبة
بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم
عليها فحيثئذ ما ذا يكون نوع بحثنا ليس السؤال عما كان من
الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن
مكانها من التمدن وفعلها وتأثيرها فيه لاننا بهذه الوسطة
ننتهي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماماً فان
التمدن كناية عن بحر لكنوز الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها
وكامل علل وجودها وما يشبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهة
من طبعها ومشومة تثقل على الشعب بالمد كجور التسلط المطلق

مثلاً أو اشلام النظام فهذه ربما غُضَّ عنها النظر على نوع ما وانست
 اضرارها وشوْمة طبيعتها السبب اعانتها على نمو التمدن وتقدمه .
 ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته واعانت
 على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدها . ثم يوجد
 ايضاً بعض الحوادث لا تدعى بمحصن المعنى الاجتماعية بل ذاتية وهي
 مختصة بالنفس البشرية لا بالحياة العلنية كالمعتقدات الدينية
 والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر
 انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حد الكمال واما لتأثيره ولذته
 والغاية فيها اصلاح حاله الداخلية الذاتية والاجتماعية فتلك
 الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلقها
 بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تنحرف في كل الازمنة وفي جميع
 البلدان بكونها مدن الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون
 والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجدو الفخار
 ولما تقرر لها ذلك بادر الناس حينئذ الى اسداءها المديح والثنا .
 فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالامور
 الخارجية لكن تخص بالنفس البشرية فقط لا يعلو شأنها ولا تزدد
 اهميتها الا بنسبتها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن
 لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء انهي تسمها

والأبلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية
 والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر أحياناً ولا يحكم عليها
 خصوصاً إلا من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد
 معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه . فقبل الشروع في
 تأريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكلية الاتساع التي هي كداية
 عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها .
 وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي
 أن نتخذ مبداء عقلياً ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج
 لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأما نصادف هنا أمراً ينبغي لنا
 وصفه وإثباته فإنه منذ زمن طويل قد اصطحح عموم الناس على لفظة
 تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة
 هي أكثر وأقل صراحة ودائرتها أكثر وأقل اتساعاً فقد اصطححوها
 عليها ويفهمون المتصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على
 عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيداً لأن
 الألفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالباً حقيقة المعاني أكثر من
 التحديدات العلمية التي ليست أصرح وأكثر ضبطاً منها إلا في
 ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام
 فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام الأعلى

التدرج ولدى وقوع الحوادث فكلمنا وقع امر يوافق معنى لفظة
 معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها وروياً
 رويداً تصير الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب
 طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً
 في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرفة علمياً فيحددناها
 شخص او عدد قليل من العلماء عند ما يطرق ذهنهم او يغلب على
 عقولهم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب
 محصورة وبالاستبعاد اقل حقيقة في باطن الامر من معاني الالفاظ
 الدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا
 عن كل ما نحتويه من التصورات الفكرية بحسب العقل السليم
 نقف على حقيقة التمدن اكثر مما لو عرفنا اللفظة وحددناها تحديداً
 علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر اكثر وضوحاً وضبطاً .
 ولاجل الشروع في هذا البحث يقتضى ان ابسط لحضرتكم بعض
 الافتراضات واصفاً لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحيثنظر
 هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل
 تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم
 الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصلاً على رغد العيش
 وهنائ وراحة البال وهدوء وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعترع كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء
معنى من العوائد المبرية والرسومات حائز تمام راحته في كل الاوقات
لكن حكومته تبذل جل جهدها بابقاء عقول الالهالي على الدوام
في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنوراً في العلوم
والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والاغصاب لان الشعب
نفسه لا معرفة له ولا شعور بمثل هذا الامر لكنهم تمنع هذه الوسائل
وابعادها عنه . فمثلك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل
وجدت جمهوريات صغيرة مؤسسة على المذهب السيادي أو مذهب
الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم
يحسبون سياستها ويصفون عيشها لكنهم من جهة العقل والآداب في فتور
تام فهل يقال عن ذلك انه تمدن او عن مثل هذا الشعب انه متمدن .
ولنفترض ايضاً شعباً اخر لم يكن حاصلاً مثل الاول على الرغد
والنعم في العيش بل حالته من قبيل ذلك متوسطة لكن عوضاً
عن هذا لم تهمل لوازمه الادبية بل يوزع عليه بعض الاغذية العقلية
وقد ربيت فيه افكاراً واشعارات سامية نقية وكذلك عقائده الدينية
والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد
بملاشة عنصر الحرية من صدور الاهلين او تودي لهم لوازمهم الادبية
كما تودي لغيرهم لوازمهم المادية فيكالم الكلب نصيبه من الحقيقة

دون أن يرخص لأحد في البحث عنها من تلقاء نفسه فالحيوة
الادبية عندهم في حالة الجمود وذلك كحالة أكثر سكان آسيا إذ
الحكومة الشيوكراتيكية (أي الحكم تحت ظل الألهية) لجمت عقول
البشر وأوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن
هذا أنه شعب متمدن

ثم لتغير هيئة الافتراض ولنذكر شعباً آخر أطلق عنان الحرية
لأفراد لكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة
فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا
شوكة واقتدار تجل به نكبات الزمان ويدهمه الظلم والعدوان
بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت
كما لا يخفى الجميع حالة بلاد أوربا فهل تسمى هذه أمة متمدنة . نعم
أنه يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤمل نموها ونشاطها على
التدرج لكن الأمر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل
ما يسميه العقل السليم تمدناً . ثم لنفترض افتراضاً رابعاً وأخيراً وهو
أن كلاً حائز تمام الحرية وأن عدم التساوي نادر فكل امرء يفعل ما
يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقتدار فقط
لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الأفكار
وإعلانها ولا يوجد اجتماع أهلي سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من اعمال بعضهم في الآخرين وليس لهم ما ترجحده والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلا . وفي وسعي ايضا ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي مر ذكرها لما يراد بذلك اللفظة بحسب الذوق السليم واظن ان اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية السابقة فانها تصور في ذهنتنا شعبا مجتهدا لا في تغيير مركزه ومقره بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النمو والتقدم هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا ان نعلم ما هو ذلك التقدم وما هو ذلك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جوابا شافيا كافيا من جهة دلالتها على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمو الهيئة الاجتماعية اي ازدياد علاقات الالة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول ما يخطر بغيرك الانسان لدى سماعه لفظة تمدن لانه حلا لا يتصور اتساع العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائط

القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية
 على الافراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الاخرى . فكل ذلك
 فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للفظه تمدن وهل لايشتمل التمدن
 على اكثر من هذا فسألنا اشبه بان تقول هل الجنس البشري هو
 في معظم الامر كطائفة من النمل اى جمع لا يهتم فيه الا بالنظام والرفاهية
 وكلما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يجنى من الثمار توزيعاً
 عادلاً يكون قد تم نوال المقصود وبلغ الناس حد الكمال . فان
 غريزة البشر تأبى تضيق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من اول وهلة
 ان لفظه تمدن تتضمن شيئاً اوسع واعم تركيباً وارتفاع شأناً من مجرد
 مواصلة الالفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها
 والحوادث التاريخية وراي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحي ايضاً
 جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانه لاننا اذا وجهنا النظر
 الى رومية مثلاً في الزمن الذي اعتقب حربها الثاني مع قرطاجنة
 حين زهت حكومتها الجمهورية واردادت ايتها ومنت فضائلها اى
 لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولي
 اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالبحري
 حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلب اصول
 الرتبة التي كانت فيها فتراها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

التمدن على ما كانت عليه في زمن فبريقيوس وشنشينانس وإذا اقمنا
 الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع
 تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل
 ذلك كاتكليترا والفلمنك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما
 الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترقياً ونموً واحسن نظاماً وترتيباً
 من فرنسا في توزيع ونفريق الاثمار المخبنة ومع ذلك اذا فحصنا عن
 رأي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما
 كانت فائقة في التمدن بلا داوربا كافة وقد اقرت بذلك اوربا نفسها
 ويرى اثر ذلك الرأي العمومي عن براخ فرنسا في التمدن
 مدة هذين القرنين في انفس التاكيف واحسن المصنفات الادبية
 الاوروباوية. وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية
 اكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً
 ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها
 من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بتمدارها، فما السبب في ذلك
 واي شيء يمنع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً ايضاً هي مع الزيادة
 والوفور امام العالم ما يتقصها من جهات اخرى، هوانة قد ظهر فيها
 نمو اخر غير نمو الهيئة الاجتماعية اغني نمو الناس افراداً وقواهم العقلية

وإشعاراتهم وأفكارهم فإذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون
 غيرها فإن الإنسان فيها له مقدار اعظم وشأن ارفع وإذا كان يتحصنها
 اشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فانه قد حصل فيها
 اكتساب اشياء اخر عقلية وادبية لا تحصى ولا تقدر بالنسبة الى
 الاولى وإذا كان فيها كثير من الرجال المعدومي الخيرات والحقوق
 فقد يوجد فيه امثاله لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتأهلون
 كالكوكب الساطعة امام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون
 قد بسطت فيها نورها المشع لدى العالم . فحينما يرى الجنس البشري
 بهاء هذه الاشكال العظيمة المحيطة التي هي صور الطبيعة البشرية
 ويشاهد ظهور كثر تلك النعمات السامية يعلم ان هنالك ينادى
 ويصرح باسم التمدن . اذا يشتمل التمدن على امرين ويقوم بشرطين
 وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد
 نشاط الانسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر افراداً
 فحينما تكون حالة الانسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحينما
 نظاهر طبيعته المكونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري
 بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادى باسمه علناً
 حتى انه لا يتبر في اغلب الاحيان تقص حالة الهيئة الاجتماعية
 وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث
 والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن
 نجد ايضاً انها نارة كانت تكسب الافراد نمواً وتقدماً ذاتياً وطوراً
 تعين على تقدم وثقافة الهيئة الاجتماعية بحملتها وبعضها حمل على تغيير
 الانسان الباطني ومعتقداته واخلاقه والبعض اوجب تغيير حالته
 الخارجية ومنزله بين ابناء جنسه . فالدين المسيحي في مبداء ظهوره
 وفي القرون الاولى التي انتشر فيها لم يشأ عنه تاثير ما في حالة
 الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرح بعدم مسها وامر العبد بالطاعة
 مولاه شير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالة
 على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من
 الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في
 حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته واشعاراته وجدد قواه العقلية
 والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مخلفة الجوهر نشأ
 عنها تاثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية
 وغيرت الهيئة الاجتماعية ووجدت نشأتها وتلك الحوادث كانت
 ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ
 بتمامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا تصادف حادثة واحدة
 مهمة اعانت على انتشار التمدن ونموه الا وكان تاثيرها فيه على احد

النوعين المقدم ذكرهما

فقد تبين لنا ما ذكرناه ما هو معنى لفظ تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه لأن ينبغي لنا ان نعلم هل يقوم التمدن باحد العصرين المقدم ذكرهما فقط اي هل يتولد من نمو حاله الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتياً او من نمو الانسان ذاتياً دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان معاً حتى اذا لم يجدا معاً في وقت واحد لا بد من ان يولدا احدهما الاخر عاجلاً او آجلاً. فممكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل محكم ارتباط احدهما بالآخر وهل يحتاج احدهما الى الآخر. ناذيها بان نبحث بالتاريخ لنرى هل ظهر احدهما منفرداً عن الآخر ودون الآخر او كان دائماً احدهما يجلب الآخر. ثالثها بان نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وما يرشدنا اليه العقل السليم. فنبتدى بالوجه الاخير ونقول انه حينما يحدث تغيير او اتلااب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتزيد كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حينئذ ياتي هذا الامر المحدث اخصاماً واصداداً ويقع في معرض المقاومة لا محالة لان هؤلاء الاخصام المضادين يدعون ان تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا ينتج منه تجديد نشأة العقل والآداب وإصلاح حالة
 الانسان العقلية بل هو تقدم غاش مضر بالاخلاق والآداب
 وبالمخلوق البشري نفسه . واما احزاب نمو الهيئة الاجتماعية فانهم
 يقاومون هذا الاعتراض بشدة القوة والحمية ويدعون بالعكس ان
 تقدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه
 متى ترتبت امور المعيشة الخارجية فتصطلح حينئذ الحالة العقلية ايضا
 وتكتسب تقدما ونجاحا فيقع الجدل على هذه الصورة بين اخضام
 الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل
 والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بنجاح هذا الامر
 يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية
 توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية
 القديمة ارباب السلط الديني والحكما والشعرا الذين كان دأبهم
 تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستتج تارة من تلك المجادلات
 واخرى من هذه المواعيد . انما يستنتج من ذلك ان يقين البشر بحسب
 غريزتهم الطبيعية هو ان عنصري التمدن اي النمو الاجتماعي الخارجي
 والنمو الادبي هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالآخر وانه اذا ظهر
 احدهما يرجى التحاق الاخر به . فحينئذ يثبت او ينفى بعضهم اتحاد هذين
 النامين بقصد معاوضة او مضادة احدهما كما مر فيكون استنادهم على

ذلك اليتين الطبيعي نفسه اذ من المعلوم عندهم جيداً انه اذا امكنهم
 اقناع الناس بان تمحيص حالة الهيئة الاجتماعية هو عميق لتقدم
 الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الوساطة على
 الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعفوا شأنه وكذلك
 حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة
 الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق
 هذا الوعد فهو واضح اذا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري
 التمدن مرتبط احدها بالآخر ويجلب احدهما الآخر. واذا وجهنا
 النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائماً نمو
 الانسان الذاتي عائد نفعه الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية
 عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى احدهما على الاخر
 ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحياناً
 لا ياتي الاخر لتكميل ما ابداه الاول من التمدن الا بعد فواصل
 مديدة من الزمان وتحولات عديدة ومواقع شديدة لكن ان
 دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي بوصل احدهما بالآخر
 فالحكمة الربانية تجل عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة
 ولا تضطر لان تستخرج في الفد نتيجة المبدأ الذي وضعته في الامس
 بل نفعل ذلك بعد مضي احقاب طوال متي آن الاول وان ان

هذا البطول لا يوجب خلافاً في قياسات الحكمة الربانية جل شأنها لان
 لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير اهل هومروس في
 الفضاء اعني كل سطوة يقتضي لها احتباب ودهور فكم من ازمة مضت
 وحوادث انقضت قبل ان اثر تجديد نشأة العقل البشري وتمهيدية
 بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم
 الحقيقي ومع ذلك فقد تم هذا ومن يقدر على انكاره

واذا انتقلنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري
 التمدن فتقاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقل من لم يخبر ذلك
 في ذاته وهوانه حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب
 فكراً او فضيلة او موهبة جديدة او بالحري حينما ينمو في ذاته ادبياً يرى
 نفسه حينئذ محتاجاً الى اظهار ما يشعر به لدى العموم واتمام افكاره
 بالعمل بين الملا فحالمالما يعاين انه زاد تقهراً ومعرفة وتضاعفت قيمته
 الادبية يرى حينئذ محبوراً ومساقاً من غريزته ومجشواً من صوت
 داخلي على ان يشهر ما قد تم في ذاته من الاصلاح ويحدثه في غيره
 وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين
 غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا
 غير تلك الحاسة نفسها

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما

التغيير الآخر فنقول انه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية
 ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل ذي حق حقه
 ونوزع الخيرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما
 يروق منظر العالم ويصفو وتحسن معاملات الحكومات بعضهم مع
 بعض وتلطف ويصطلح الاخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم
 فهلاً يصدر حيثئذ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية
 فعل ام تأثير ما في حالة الانسان الداخلية . فان كل ما قد قيل بشأن
 تأثير المثال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل
 حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل
 متقن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجه مكتمل او غير
 مكتمل تغييراً اخر في باطن الانسان مقارناً له في طبيعته ومزجه
 وان الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذائياً عادلاً
 مستقيماً وان باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما ان
 الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عنصري
 القنن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالآخر وانه قد يمكن
 ان تفصل بينهما وقتياً وموانع كثيرة واحتمال عديدة وان يتقلبا على
 اشكال مختلفة قبل ان يتحدوا معاً لكن لا بد من انضمام احدهما الى
 الآخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتهما كما هو جارٍ عموماً

في الخارج وكما هو ايضا يقين البشر بحسب الغريزة

درس
التمدن على
طريقتين

فاظن انها السادة انني قد اوضحت تماما وان يكن على سبيل
الاختصار ماهية حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معيناً حدودها
واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب
في هذا الباب لولا مصادفة مسألة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من
تلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية
بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك الا من احد طرفيها
ولا ينظر اليها الا من جهة واحدة ومع ذلك هي اكد حقيقة ويلتزم
الانسان الى ان يفكر بها لانها تتعرض له رغائعه في كل حين وهي
اي من النموين المتقدم ذكرها هو الغاية والى هو الواسطة انمو الهئية
الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتياً وهل نمو الانسان مفرداً مع كامل
قواه واحساساته وتصوراتيه هو لغاية اصلاح واكمال حالته الاجتماعية
ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية
وتقدمها ونموها ليست الاميداناً وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان
وبالجملة هل جعلت الهئية الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل
الانسان لخدمة الهئية الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا
شك مسئلة اخرى وهي هل غاية الانسان تقتصر على حالته الاجتماعية
فقط وينتهي وبفنى بتمامه وكما له في الهئية الاجتماعية ام يوجد فيه شيء

اجنبي عن حياته الارضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا ايها السادة ان رجلاً انشرف بكوني من اصدقائه وقد اجاز جمعيات كجبهتنا هذه واتصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدوا وراحة لكنها ارفع شأننا ومقداراً كلامه يلبث منطبعاً حيناً يلفظ به مسيور روية كولا قد حل هذه المسئلة بحسب يقينه بخطايه في قانون الشريعة المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطايه هاتين العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تتشي ونحيا وتلاشى على الارض حيث تم غايتها لكنها لا تحوى الانسان بتمامه وكما له لانه بعد ان يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبقى له اجل قسم من اقسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حياة عنيدة وخيرات مجهولة في عالم غير منظور ونحن الذوات الشخصية والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفناء والبقاء السرمدى لنا ايضاً نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الارضية) فلا اريد على ذلك شيئاً ولا اشعر في البحث عن هذه المسئلة بل كفى اني افترحتها وهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانه متى تم هذا التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحياة الحاضرة فيتمد يسال الانسان نفسه هل كل شئ انتهى وهل بلغ النهاية التصوى . اذا هذه المسئلة هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليه تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي أي عينت مكانها وشانها . فيستج ما تقدم شرحه أنه قد
يمكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجه من منبعين
واعتباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل
النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس
الحوادث والتغيرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان
ويصنها ويرويها فيكون هذا تاريخاً لتمدن ذلك الشعب في المدة
التي اخارها او انه يفعل بالعكس وعوضاً عن ان يتخلل داخل
الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجاً
في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع
العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن
او بالبحري هذان التاريخان للتمدن هما شديداً الارتباط احدهما
بالآخر وكل منهما هو صورة الآخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما
عن الآخر وبما كان هذا ضرورياً ايضاً في بداية الامر لكي يتم البحث
عن كل منهما مع الشرح المتتضي والتوضيح الكافي على ان قصدي
ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الاورباوي في داخل
النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية
والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احتجت الى بيان ماهية التمدن
لحضراتكم حسب ادركته في تركيبه واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الآن ان اتسرع نفسي واحصر عبارتي اذ
افهم مع ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

فانا سنتبدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن
الاوروباي في مهد حن الخطاط وسقوط الدولة الرومانية
وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك
الرسوم الدارسة المشهورة وسنجهد لا باحيا تلك العناصر بل
بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما وتتبعها
مدى الخمسة عشر قرنا الماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث
نثيق سرينا بان التمدن هو الآن في صباه ويتقضي زمن طويل
قبل ان يبالغ العالم حذم مبادئه ومع انه يوجد بون بين الفكر البشري
الآن وبين اقصى درجة يمكن الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين
جدا عن ادراك مستقبل البشر بتمامه فاذا تعق احد منا في ضميره
وسال نفسه عما يمكن ان يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل
الزمن بحسب تصوراته وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن
يتأكد حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وانه
مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقيا عليهما اكثر من ذلك
بما لا يقاس لكن هذا لا يزع شيئا من انشراحنا ومسرنا حينما ننامل
بحالتنا الحاضرة فتمنى بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحوي

عليها تاريخ التمدن الاورباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حينئذ
الى : رجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق
والتعب وكثرة الاضطراب والنكد في الحياة في الهيئة الاجتماعية
خارجاً بل ايضاً في الحياة العقلية داخلياً فالعقل البشري قسوى مدة
الشمسة عشر قرناً المذكوّة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان
لكم ما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على
حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكمل
وكذلك الهيئة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليغاً لا يقدر وحالة
البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي ملوّة حلاوة ولطفاً وعدالة
ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوفريشيوس
القديم اللاتيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على
الشاطئ ونظراً الى مجاهدة من تطوّر في الامواج في وسط البحر العجاج
المضطرب بالواصف) وقد در ايضاً ان تتول من انفسنا خلواً من
فرط الكبرياء ما قاله ستمينيلىوس في هومروس (نشكر الله على اننا
احسن بما لا يتاس من تقدمنا) ومع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي
ولا ينبغي ان ننسب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة
وترقى الحال . لان ذلك من شأنه ان يلقينا في خطرين جسيمين
الكبرياء والتراخي وبجملتنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه

وبمعارفنا وإدابنا الحالية . فمناوة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن
والفتور . ولست أدري هل تلاحظون ما لاحظته أم لا غيراني اظن اننا
نتردد على الدوام بين اغراء النفس ايانا بالتشكي والتلوم من اوهي
سبب ونسويلها لنا الارتضا والقناعة بالقليل من الاشيا فان لنا اميالاً
عقلية وشهوات ومطامع لا تحد في افكارنا وتحيلاتنا لكن متى اردنا اتمام
الفكر بالعمل والتمزنا الى تكبد بعض العناء والتعب ونضحية بعض ما
نحبه وبذل الجهد والجهد لنوال المرام حينئذ نكل سوا عدنا وتل
ونضجر بسهولة تكاد ان تعادل قلة صبرنا حين استشارة الرغبة والاشتها
فيها . فيلزم ان نتوفى هذين الخللين كل التوفى ونعود انفسنا على
مقايسة ما نستطيع اتمامه قانونياً بقوتنا ومعارفنا واقدارنا ولا نطمح
الا الى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موقرين الاصول
التي بنى عليها تمدننا . فان النفس تغرينا احياناً بالتمسك باصول
ومبادئ نختقرها ونظعن بها كجادي اوروبا ووسائلها مدة خشونتها
اعني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من الامادات الشنيعة
التي كانت حارية منذ اربعة او خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال
هكذا وسائل باشرنا اجراءها لانجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا
الحمية الخشنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة
مقاساتهم المشقات والاهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم التعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرورون بها
 فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعاً في ما رُب
 غير معلومة منا على التام ولا آن اوانها . وكما اننا اعطينا كثيراً
 كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي الى الذرية حساباً صارماً
 عن سلوكنا ونصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الا خاضعاً للتفتيش
 والفحص ومتحملاً للمسئولية سواء كان شعباً ام حكومة . فلتتمسك
 اذاً مع الثبات والصدق بمبادئنا اعني بالعدل والقانونية
 والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يرح عن ذهننا انه كما نرغب
 في ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا
 نحن ايضاً ونكون عرضة لانظار الآخرين فتفحص حيث نعملنا
 ونندان

المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الحديد وتركيبه . تفضله
وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان
ونفوذها . مآشرع به القياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصريين
هونوريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع
الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسسين الوظائف المدنية .
تأثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال
الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرد على مساعدة رفيقو في اي امر
كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتدا القرن الخامس

ايها السادة

انه نظراً الى الاسلوب الذي ينبغي لي ان اتجه في خطابي اخشى
من محذورين اولهما ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب
اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما
ان نكون في الوقت نفسه كثيرة الايجاز فربما التزم بعض الاحيان
لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل
التوضيحات التي تقتضيها المسائل فاننا احتاج واحد من حضراتكم
الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض
اقوالى او اردتم الاعتراض علي في امر ما فارجوكم ان تعرفوني به خطأ

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لانني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى ايضاً محذوراً اخر وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سببه ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو والسماح وهذا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقله هذا المحذور فاقول

اني اعنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما الان فساذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منفراً تماماً سواء من انواع التمدن التي انتشرت في العالم فسا باشر ذلك مقرر انكم القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاسنادات والعلمي ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاورباوية وصفاً صحيحاً كاملاً كما يمكن بصور صورة تعرف مجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

ولعلني احسن اتمام هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا
ال نظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان
في بلاد اسيا ام في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانين فلا
يدمن أن ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منة كما لو كان
صادرا من مادة واحدة وناشئا عن تصور واحد وكان الهيئة الاجتماعية
تابعة مذهباً او اصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها
واخلافها ومعتقداتها وبالجملة كل ما يؤول الى نموها في مصر مثلاً
كان المذهب الشوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة امتسلطاً على الهيئة
الاجتماعية بتمامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين واثارهم وفضلات
تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الشوكراتيكي متغلباً على نوع
ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً في مكان كانت احدى العشار
قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلمت على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب
القوة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشرعيته الصارمة وفي
جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الديموقراتيكي (اي
حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على
سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونيا وفيثيا وبالجملة اذا اعتبرنا
التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع مستغرب
سواء كان في النظمات والقوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوة وحيدة او اقله قوة متغلبة في النفوذ تامر وتنتهي . ولسنا
 نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً
 غالبية منذ الابتداء لاننا اذا النفطنا الى تاريخها الاقدم نرى ان
 القوات المختلفة التي تنشي وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً
 تتنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والأتراك حتى
 واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخاصمة طائفة الكهنة وعند
 غيرهم كانت الاسباط اي القبائل المخاضعة لرئيس مخاصمة اهل الهيئة
 الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروسنكراتيكي اي السيادي كان ضدّاً
 للمذهب الجمهوري الخ ولكن تلك المضادات والمنازعات حصلت
 غالباً في ازمة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر
 ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشى
 سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تغلب على
 القوات الاخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب
 دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا نقول مطاطاً .
 ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ
 هولا الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن
 القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تأثيرات مختلفة
 فتارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فانه لا يوجد شعب اضاء نور
تدنيه بسطاعة وبها هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك
الزهوة العجيبة هجم الضعف فجأة على اليونان واوهى قواهم ومعانته لم يتم
انحطاطهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قد تم بسرعة كلية والظاهر
ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت
ولم ينشأ غيرها لاصلاح امره وطوراً واحدة اصل التمدن اي عدم
تنوعه وتركيبه ادت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً
فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا
اختلاف ما ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن
في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع
التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من
هذا السبب بعينه لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة
مطلقة لم تكن تحمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل مخالف
لها كان محرماً مفروضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح
بظهور مبدأ اخر يارائه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما، والوحدة التي
يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون
العقلية فقل من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت
منذ مدة في اوربا فانها جميعها على نسق واحد وكانت نتيجة مادة

واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم
الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر التشخيصي أم الحماسي
وكذلك الأعمال العقلية فإنها على أسلوب واحد كما يظهر من الوقائع
والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غني المواهب العقلية
نرى الوحدة غالبية في آدابهم وفنونهم . وإما تمدن أوربا المتأخرة
فبالعكس ولا حاجة إلى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي أن تمنعوا
النظر فيه ودققوا فكركم فلحال يتصور لكم تنوعا مختلطاً مضطرباً
حاوياً في آن واحد جميع أشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها
كالسلط الروحي والسلط الزمني والمذهب الشيوكراتيكي والملكي
والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة
معاً ومزجحة ويوجد للحرية والغنى والتفوذ درجات غير محدودة
وتلك القوت المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم
دون أن تغدرا أحداها على قهر ما سواها والتسلط بمفردها على الهيئة
الاجتماعية ثم اننا في كل من الأعصر الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية
كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت
الحكومة الملكية المطلقة غالبية فيها أم الشيوكراتيكية أم الشعبية فكل
واحدة منها كانت تحوز التسلط التام في وقتها وإما في أوربا المتأخرة
فيشهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل أنواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمخلطة والشيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آن واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المباني والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين اعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات اوربا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع ذاته فترون المعتقدات الشيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاية يعارض وبجارب ويضعف ويخفف بعضها شأن بعض وإذا قرأتم كتب المؤلفين الذين اطلقوا قلمهم العنان في القرون المتوسطة يتضح لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائجهم فترون احزاب التسلط المطلق يدبرون على حين خفلة ويتهم ترون على غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم افكار وتأثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي لا تنزعزع وتصابيات الراي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع للذان في التصورات والافكار فكنت ترى من يتوق بكلية للاستقلال والحرية حذاء من انصف بسهولة الانقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

العهد نجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الإرادة المطلقة وحل
 المقود عن اعتناق الآهواء وعدم السؤال عن القريب وبالاعتصار
 كانت النفس متنوعة ومضطربة كالهئية الاجتماعية . وتلك المزية
 ذاتها توجد ايضا في آداب المتأخرين نعم ان آدابهم ادنى واحط درجة
 من الآداب القديمة بالنظر الى الأسلوب واتقان الصناعة كما يوافق
 على ذلك الراي العام لكنها اعلى واغنى بالنظر الى نفس الافكار
 والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة
 وتعمقت فيها اكثر من القدم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال
 الأسلوب لان المواد اذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان ان
 ينظمها في أسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً
 انما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب
 جداً الحصول عليها نظراً الى فرط تنوع الافكار والاشعارات في
 التمدن الاوروبوي فهذه الصفة المتقدم ذكرها المتصف بها التمدن
 الاوروبوي المتأخرون راها حيثما كان ونرى له ايضاً هذا التحلل وهو
 انك اذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب ام
 في الفنون ام في سائر المسالك الاخر التي سلم كما ترى ذلك التموطل
 وجه العموم ادنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك
 اذا نظرنا الى مجمل التمدن الاوروبوي يتراى لنا اغنى بما لا يقاس

من غيره أياً كان لأنه أحدث من النواصعاً عديدة دفعة واحدة
 ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة
 عشر قرناً وإن لم يسرع في سيره مثل التمدن اليوناني فسيره لم ينقطع
 ولا كفت تقدمه بل يرى أمامه ميداناً واسعاً لا يجد فيه باسداً
 حرارة يوماً عن يوم لأن الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر
 من امسه وبينما كان نسلط اصل واحد أو نظام واحد تسلطاً كاملاً
 أو فوز أحدهما فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في
 غير التمدن الأوروبي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في أوروبا
 المتأخرة وعدم إمكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولد الحرية الموجودة
 الآن وتلك الأصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً
 أُلجئت إلى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وقع
 كل بنصيبه من النمو العام. فذلك مما يبين لنا أن التمدن الأوروبي
 له بالحقيقة فضل فائق هذا وإن تركنا الحوادث الظاهرة وبحسنا عن
 طبيعة الأشياء ذاتها نتأكد أن فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل
 أيضاً فضلاً عن أن الحوادث تبينه لنا باجلى بيان لأننا إذا تركنا
 التمدن الأوروبي برهة على جانب وحولنا النظر إلى عموم العالم
 وإلى مسرى الأشياء الأرضية بوجه العموم ترى كيف نشاهد العالم
 يسرى. أننا نشاهده يسرى مع اختلاف وتنوع العناصر ومضادة

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الاورباوي اذ لا شك انه لم
يُعطَ لاصل او لمذهب او لنظام خصوصي او لتصور فكري او لقوة
خصوصية اية كانت ان تضبط العالم بأسره وتسلط عليه تسلطاً
مطلقاً وتنفي منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول
ومذاهب متنوعة تختلط وتقارب وتباعد وتتحارب دون انقطاع
وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او يغلِب احدُها غلبة
تامة وهذه بلارِيب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال
والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى
وحدة ما حقيقية او وهمية ربما لاسبيل الى الوصول اليها اصلاً
لكنّ الجنس البشري ينحو نحوها بواسطة الحرية والسعي . اذّا التمدن
الاورباوي هو كناية عن صورة حياة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافية
غيره ولا مستقراً راسخاً بل هو شبهه بسير احوال العالم وعلى ظني ان
هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن وثم انما
متنوعاً غنياً مخصباً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم
فالتمدن الاورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمتصود الالهي اذا تبع
لي ان اتكلم هكذا . وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة
الالهية وهذا هو اصل تفضله العقلي
فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تنعموا هذه الصفة اداسية

اسباب
صفة التمدن
الاوروباوي
الاصيلة

والتميزية للتمدن الاورباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا
استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث
في حيثئذ نوّدي البرهان لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب
الصفة التي نسبتها اليه وعناصرها . وعائنا في حالة العالم وفي الحوادث
التي اعانت منذ الابد على انشاء وتكوين التمدن الاورباوي اصل
ذاك التنوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز به التمدن المذكور
وذلك في اثناء انشائه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية قبل
ربيب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما ابديته . فقد عزمت الان على
ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا
عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم
السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظمات ام في المعتقدات
والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفاً
مغروسة في تلك العناصر نصبح حيثئذ مضطرباً للتصديق لديكم .
ويجب اولاً ان نتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف
تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبداء امرها سوى مدينة حكامها
من اهلها او بالحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مؤلفة
الا من مجموع النظمات التي تناسب جمعية منحصرة في مدينة في
نظمات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينا . ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لانرى غير المدن
حول رومية وما كان يسمى شعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد
بين المدن نفسها فكانت المدن اللاطينية المتعاهدة هي الشعب
اللاتيني وهكذا كان الاترسكيون والصابئون والسامثيون وشعوب
بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذ يمكن
مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون
الى الخلوات لملاحظة ارزاقهم ويسكنون فيها غالباً بعض العبيد
ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني الخوية
على اهل منتنة تارة في مساكن منفردة وطوراً في الارياض والقرى
فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لاجودها اصلاً . وماذا صنعت
رومية حينئذ امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها
استفتحت واسست مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها
ورحلت اناستاس من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين
العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد واخر من المدن . واما امتداد
التسلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو
معروف بهذه الصفة لان الاهالي في الشرق كانوا متوزعين
بعكس توزيع اهالي الغرب ونظراً الى اختلاف صورة نظامهم
الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً وحيداً لهم . وبما ان مراننا هنا التكم فقط عن
 انا الى اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد السرى . وان
 اتصرتنا على الغرب نجد في كل مكان منه ذلك الامر الذي اشريت
 اليه ففي بلاد غاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط
 وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغطي الارض
 ويستدل على ذلك ايضا من الاثار والطرق الرومانية فكان يوجد
 طرقاً كبيرة متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سهل
 ومساكن عديدة مصلبة مشتتة بعضها ببعض موصلة الى كل
 الجهات كما يرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم
 ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك
 الكمية التي لا تعد ولا تحصى من الاثار الخفية والضيع والقصور
 والكنايس المنفرقة في البلاد كما في الاجيال المتوسطة بل لم تترك
 لنا رومية غير اثار تنظيمه الشأن لأتحة عليها الصفة المدنية معدة
 لاهل كثير عددهم مجموعين بعضهم بحوار بعض ففي كل جهات
 الممالك الرومانية نرى المدن غالبية ومتسلطة والبراري معدومة
 من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر ما يصعب وجود الاتحاد
 وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة متسعة ويمتعة . وإذا كانت
 قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتملكها قد فاته

نعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها
 وإتقان نظامها . ولذلك حينما تراهي أنه قد تم الأمر وكل العمل
 أي حينما كان كل العرب مع قسم عظيم من الشرق قد انقاد إلى
 الشوكة الرومانية وخضع لها . طارتها نرى تلك المدائن والدول
 الصغيرة التي لا يحصى عريدها والتي جعلت للانعزال وألستقلال
 لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه
 وتحرر أنفسها في جميع الجهات . وهذا الأمر يعد من جملة الأسباب
 التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل
 السلطنة لكي تستطيع أن تجمع وتضم بعضها إلى بعض عناصر من
 طبعها الميل إلى الانفصال وعدم الاتحاد . فاخذت تجتهد السلطنة
 حينئذٍ بأن توقع الاتحاد الارتباط بين أقسام تلك الهيئة الاجتماعية
 المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن إلى حد محدود . وفي أثناء المدة
 التي بين تولي أغسطس على السلطنة وديوقليانس حينما كانت
 القوانين والأحكام المدنية آخذة في التجاع والتحسن صار وضع
 ذاك النظام الواسع الاستبدادي لإدارة الأحكام ونوزع على العالم
 الروماني رجالاً للقيام بحق الوظائف والمخدم متظمون في سلسلة
 المراتب ومرتبون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلية
 الانقياد والطاعة لا وأمر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم أن

ينفذوا ارادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقدموا اليها
المرتبات الاميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم
الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس ايضاً بالحكومة
السلطانية المطلقة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم
بسهولة نادرة. فيتعجب الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة
المتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية
المشاركة اتقادت بسرعة الى اعتبار واحترام القوة السلطانية
الوحيدة السامية المقدسة. فافتضى ان تكون ضرورة انشاء رباط
ما لضم اقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتقدات
وعلى نوع ما الافكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها
سبيلاً الى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام
الادارة الحكيم المتقدم ذكره مع اضافة نظام العسكرية استطاعت
السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلياً
وغزوات البربر وصدماهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة
مستطيلة وهي على الخطا ط دأب لكنها ما زالت تدافع عن نفسها الى
ان اتى زمان اشتد فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حيثئذ
تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لاورامها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت
تقسم اعضاءه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة
القرن الرابع وصارت تندفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات
والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكثر اوتهم بما
يجل بسائر المملكة . فحيثنذ طرق عقل بعض السلاطين فكر
مستغرب وهوانهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة
بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة الروبريزانتايف
(اي الملكية المتيدة) لعل ذلك مما يجمي وحدة السلطنة الرومانية
ويصونها من التفريق والتشتيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه
صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس
وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب
نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة
هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولا النائب
على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتك لنا الكلي الافادة قد اصدرنا
امرنا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كتوانين جارية على الدوام
تخضع لها اهالي السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الالهالي .

وبما انه لاسباب المنفعة العامة او الخاصة يحضر الى جانب سعادتك
ليس فقط من كل الاقاليم بل ايضا من كل مدينة الشخص من
اصحاب الوظائف او نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات
او لمعاونة المصالح المتعلقة باصحاب الاملاك قد حكمنا انه يكون
مناسبا وكثير الفائدة ان يصير من الان فصاعدا اجتماع اهالي
السبعة اقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المسماة اعني مدينة
ارلس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة الصالح العامة والخاصة معا
فبواسطة اجتماع الاهالي الاعيان لدى حضرة النائب الشريفة اذا
لم تكن بعض اسباب النظام العام اوجبة ان يتقل الى مكان اخر
يمكن الحصول على احسن النتائج من جرى المداولة في الامور ولا
يمكن هكذا ان يخفى شيء عن احد الاقاليم مما حصل عليه الاعتماد
وقر عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون
حضر الاجتماع يلتزم ان يخضع ايضا الى تلك الترتيبات وباعطائنا
الامر بان يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لبيت
هكذا مدينة ارلس وفقا لارادة قسطنطين المعظم نظرا الى ميله اليها
لكن العادة غلبت على ارادته) فظننا ان يكون ذلك ليس فقط
مفيدا للخير العام بل ومضاعفا ايضا للعلاقات الاجتماعية لاسيما ان
مركز المدينة موافق جدا والاجانب يتواردون اليها من كل فج

ونجارتها هي بهذه المقدار متسعة حتى انه يرد اليها كل ما يخترع
ويصنع في سائر المحلات فكل ما يحواه الشرق الفني والبلاد العربية
المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية المنحصة واسبانيا الجميلة
وغالياً الجسورة من التحف يكثر وجودها في ارس هذا المقدار
حتى ان الاشياء جميعها التي تعد نفيسة في كل افطار العالم تظهر
فيها كأنها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا
يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يتصل بها ذلك البحر
ويجعلها كبحيرة . وبما ان الارض بتمامها تحف هذه المدينة بافخر ما
عندها وتحمل اليها خاص محاصيل كامل الامصار بجزراً وبراً بواسطة
الانهر والاشربة والمجازيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية
كمعرف وصنع جميل امرنا هذا بان يصير التمام جمعية عامة في وسط
تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع
تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بترونيوس يقصد
مدوح ومملوحكمة امر باجراء هذه الطريقة وبما ان استعمالها لم يدم
من جرى الاهال وتسلط الخنفسين فقد عزمنا على تنفيذها الان
بقوة حكمتنا . والحالة هذه نفوض الى سعادتكم يا سيدي العزيز
المحسوب اغري بقولنا بناء على امرنا هذا واتباتاً للعادة المؤسسة من
سالفك المباشرة باجراء الترتيبات الآتية في الاقاليم وهي ان يصير

التنبيه على كل الأشخاص المشرفين بوظائف الحكومة واصحاب
الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزمون ان يجتمعوا جمعية
شورية في كل سنة مرة في مدينة ارس في الثالث عشر من شهر
اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها
اليكم وان اها لم اقلبي نوفا مبوبولانيه والاكويتان الثانية نظراً الى
بعدها يمكنهم اذا انشغل قضائهم بامور مهمة ان يعثوا من يقوم مقامهم
حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في
الوقت المعلوم يدفعون جزاءً تقديماً مقداره خمس ليرات من الذهب
عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر
اصحاب المناصب ونظن ان هذا الترتيب ينجم عنه فوائد جمة لاهالي
اقاليمنا ثم اننا متأكدون بان ذلك مما يزيده مدينة ارس زينة وروعة
تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطي في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارس في العاشر
من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرتضوا
احد بتسوية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارس لان الاتحاد
والانضمام مما يضاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت
تنظاها رغبة الوطن الخصوصي اي كل ميل الى مدينته والى جمعيته

البلدية وذلك في جميع أقطار السلطنة وانفتح عدم امكانية تنظيم هيئة
 اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهم
 تنحصر في اسوارها وتقتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة
 اذ لم يكن من يرغب في عد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا
 يهتمون بامر مدتهم فقط غير مكترئين بالسلطنة ولا بامرها . فترى
 هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناه في مهد
 رومية اعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل اليه والعالم الروماني
 عاد الى حاله الاصلية لانه حينما تكون وتركب كان تركيبة من المدن
 وحينما انحل تركيبة لم يبق منه الا المدن . فصورة الحكومة البلدية هي
 الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان
 حيث قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانشط شأنها عما كانت عليه
 في الأزمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت
 الى ذلك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية .
 وأخطى اذا قلت وحيدة لانه كان قد استمر في اذهان الناس صورة
 الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة
 المخصوصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني
 الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها
 واحكامها ومثلها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة
 السلطانية ذلك اصل الامارة والاستعباد . لكن كانت قد
 نشأت ايضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة اخرى مبينة
 لها بالكلية مؤسسة على مبادئ متفايرة لمبادئها ومتشعبة افكاراً
 وحاسيات مختلفة وكانت مزمنة ان تدخل الى المدن الاورباوي
 المتأخر متأخر مختلفه في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في
 منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية
 اعتقاداً ذاتياً فقط بل تربت وامتظمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة
 واكليس وايرادات ووسائل فعالة مستقلة ومجامع اقليبية ومسكونة
 تليق بهيئته الاجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عاداتها المذاكرة عموماً
 في امور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وتنتز ديانة فقط
 بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا
 كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية فاني اقتصر على
 الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب
 عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية وافول انه لو
 كانت النصرانية حيثئذ استناداً ونصوراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً
 فقط لا غير كما كانت في الأزمنة الاولى لخير انه كان حل بها الدثار
 كما حصل بعدمدة في اسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين فحيثئذ حل
بالنصرانية الدثار والتلف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام
وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة
الرومانية لانه لم يكن حيثئذ ولا واسطة من الوسائط التي بها
تتمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الايام وثبتت في المقاومة مع صرف
الانتظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط
التي بها تسلط الحقيقة والأفكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول
فتجري الاعمال بمقتضاها وتنسب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن
بوجود ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات والأفكار
نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يتنضي الامر لن توجد جمعية قوية
التركيب محكمة الانظام لتقدر على متاومة هكذا آفة عظيمة وتنجو
خافرة من هكذا زواعة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان
يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن
الرابع ومبتدأ القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بنزاتها
وروسائها وشوكها من اتملال السلطنة الرومانية الداخلي ومن
البربر واهائهم ايضاً خبايت البربر وملكهم وصارت سلسلة التمدن
وواسطته بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة
الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بحصر المعنى لكي

نبحث عما اضافته النصرانية الى التمدن المتأخرو عن العناصر التي
 ادخلتها فيو وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين
 فاننا اذا نظرنا نظراً طبيعياً محضاً الى التقلبات المتنوعة التي حصلت
 في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس
 واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث
 حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية
 المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد واراة واحدة عمومية وكان
 المسبحون الاولون مجتمعون ليتمتعوا سويةً بأشعارات واحدة
 وبيتين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين
 وتراتب ولا جماعة رؤساء متظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان
 تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها وانتظامها يوجد لها قوة ادبية
 تحيها وترشد لها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون
 ويعلمون ويسوسون الشركة ادبياً لكن لم يكن لها رؤساء منصبون
 ولا تراتب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشأها
 شركة معتقدات واراة عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً
 جداً كما تشهد بذلك الآثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم
 وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسيتري
 اي القدماء وسمو في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظاراً

وسموا اساقفة ومطارنة وآخرون ذباً كوفي وهم الشامسة الموكلون على
 الفقراء وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جد أن نجد وظائف هؤلاء
 الرساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم
 كان على الغالب مبهماً وعدم القرار والحاصل ان الترتيبات
 والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا
 العصر الثاني للنصرانية لم تزال باقية لجمهور عامة المؤمنين وكانوا هم
 اصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في
 امر انتخاب الرساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم
 الدينية نفسها والى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين
 وحكومتهم ولا كان احدهم منفرداً عن الآخر ولا مستقلاً عنه وكان
 للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد
 اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس
 او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها
 الخاص وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة
 في حد ذاتها حائزة جميع وسائل المعيشة مستقلة عن الشعب الذي
 خصصت لاجله وباسطة عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث
 لتنظيم الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن
 الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفردة انفرازاً كاملاً عن الشعب

والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها
وكان النفوذ والسلطة للأكليروس في العلاقات التي بينه وبين
الشعب ولم يكن هذا يعارضة في امر ما وفضلاً عن ذلك كانت لهم
واسطة اخرى عظيمة ازداد بها نفوذهم وكبر شأنهم وهي ان الاساقفة
والأكليريكيين اتصلوا الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد
نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بمصر المعنى الا نظام حكومة
البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد
حل بهم الوهن والخمول من جرى كثرة تعديات ومظالم الحكم
المطلق الروماني وخراب المدن والخططاها . واما الاساقفة والقسيسون
فكانوا مملوئين حرارة ونشاطاً وغيره فبالضرورة صاروا يتقدمون
للملاحظة وإدارة كل الامور ولا يحق لنا ان نلومهم او ننتهمهم بالاختلاس
لان صروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الأكليروس
وحده وقسداً ذاقوه ونشاط ادبي ولهذا السبب حاز نفوذاً واقتداراً
في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم بأسره . وقد يشاهد هذا
الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة
المذكورة فانما فتحنا كتاب الشريعة لتيودوسيانوس او كتاب
جستينيانوس نجد بها عدداً من المراسيم التي تفوض الى الأكليروس
والاساقفة ادارة امور المدن وهما كم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند
 السادس والعشرون من الفصل الرابع
 انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بايراداتها
 الاغنيادية والاموال الناتجة من الاملاك والهبات المخصصة
 والمتروكات وغير ذلك ام في ما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة
 والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكن وبناء
 الاسوار والابرار وتصليح الجسور والطرق والدعاوي التي تتعلق
 بالمدينة من جهة الصالح العمومية والمنصوحية فاننا نأمر بما ياتي وهو ان
 الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصيت الحسن
 من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال التجارية
 ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لهم المولجون بالاعمال حساباً
 عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء
 كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة
 للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك
 والبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين
 يقتضى لهم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن
 الخمسمائة اورلي (معاملة من الذهب) نأمر بان لا يتظر تعيين

الوصي من قبل ناظر الأقليم الامر الذي يتكلف مصاريف رائدة
وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها
الوصي بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاستف
الكلبي النقوى والشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان
يوجد منهم عدد كاف في المدينة

وفي البند الثامن ايضا من الفصل الخامس والاربعين في ما يتعلق
بالمحاميين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون المحامون في المدينة من المتصلعين في معرفة
اسرار الايمان المقدس الارثوذكسي وبصيرائخايم وتنفسهم من
الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك
والبلديين . وبشان الاحتفال الذي يحصل حين تقليد الوظيفه
يقضي الانتخاب الى سلطة النائب المحيطة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم
بواسطة رسائل سعادته

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرت كاف
ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخله رساء الكنيسة في الاحكام
البلدية كانت في الوساطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي
في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية
خلف الاحكام البلديين القدماء وسلف نظام الجمعيات البلدية

المتأخرة، فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائل القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جرى نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي أم من مداخلتها في الأمور السياسية ولذلك قد اعانت، كثيراً منذ ذلك العصر على نمو التمدن المتأخر واكتسابه الصفة التي اكتسبها . ولذا ذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه . فنقول أولاً لا يخفى عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اعني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والأشعارات الأدبية معاً في وسط طوفان الزمان المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حيثئذ اذ أنه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم بأسره نظراً الى عدم وجود قوة أدبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة أفضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الأساس الأول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعدل او التمييز وطوراً بالشريعة الإلهية بحسب اختلاف الأزمنة وأخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف ابداً بل اختلفت أسماؤه فقط

وشرعت أخيراً الكنيسة بأمر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الأمر هو منيع حرية الأديان لأن

اصله ذات الأصل الذي تبني عليه حرية الأديان الأكثر انسانية
 وتشديداً . ففرق الزمنيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة
 أي ان القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببية
 الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الأدبية
 الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرية الأديان الذي
 من أجله قاتلت أوروبا وقاست ما لا يوصف من الأهوال ولم تنف
 بالنصر الأبعد حين وفي الغالب رغماً عن الأكليروس كان هكذا
 مودعاً في مهد التمدن الأوروبي ومسمى بالاسم المتقدم ذكره أي
 فرق الروحيات عن الزمنيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد
 ادخلته الى التمدن الأوروبي وثبتته فيه لاضطرارها اليه اذ بواسطته
 دافعت عن نفسها وامنت ثواب البربر واذاهم . فانجاء نفوذ ادبي والتسلط
 بناموس الهي وفرق السلطة الزمنية عن السلطة الرزمية انما هي
 الاحكامات الثلاث العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم
 الأوروبي في القرن الخامس . لكنه لم يمدد منها كثيراً ما يحسن
 على حد متساو اذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسه بعض
 المبادئ السيئة التي اثرت جداً في التمدن الأوروبي مدة نموه .
 ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الأكليروس عن باقي
 المسيحيين وترتب استقلال اولئك وتسلطهم على هؤلاء واکراههم على

الاعتماد اليهم وإلى التواضع والتراتب التي ادرجوها وتسلطوا على
 افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغما عن ارادتهم ، وزيادة على
 ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الشيوكراتيكي (أي الحكم تحت ظل
 الله) وترغب في تأييده وتسليطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل
 إلى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما
 رأت أنه لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيذ المذهب
 الشيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة
 رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع أن هذا ما يلاشي حرية الرعايا
 وقد توضح ما ذكرناه ما هي عناسر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً
 التي اخذتها أوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية .
 ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق
 ذكرها . فام يبق علينا الآن سوى ذكر البربر فقط لكي نتم معرفة
 جميع العناصر التي اجتمعت ، واشتملت في مهد التمدن الأورباوي
 واما ما أتيت ذكر تاريخ البربر إذ لا حاجة لنا إلى رواية هذا التاريخ
 لأننا نأتم جيداً ما نتاني السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من
 نسل واحد وهو الجرمان ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس
 السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً أنهم جميعاً كانوا على حال واحدة
 من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

أو قلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك
 ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وارق اخلاقاً
 منها . لكننا اذا لاحظنا الأمور على وجهٍ عموميٍّ ومعنا النظر بما يهنا
 من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا
 امرها لا يستحق الاعتبار كلياً وبحسب كلاً شئٍ فالذي يهنا معرفته
 هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الامر مما يعسر
 علينا جداً في هذه الايام . واذا كنا قد وقفنا مع السهولة التامة على
 حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً
 فلان تأثيرها قد تواتر الى ايماننا هذه ولا نحتاج لها اثاراً في عددٍ وافر
 من الترتيبات والحوادث الحالية وعندنا وسائل عديدة توصلنا الى
 معرفة ذلك حق المعرفة واما اخلاق البربر وحالهم الاجتماعية فهذه
 اشياء قد اندثرت على نوعٍ ما واضحت هباءً مشوراً وقد انجبرنا ان
 على استخراجها عقلياً مستعينين تارةً بالآثار التاريخية القديمة جداً
 واخرى بقوة التخيل والتصور وهناك امرٌ يجب الوقوف عليه قبل
 كل شئٍ لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة والحقيقة ما هو الرجل الخشن
 في ذلك الوقت وهذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة
 الانسان بان يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بان يخاطب ويقابل
 صروف الدهر بقوته وعزمه مدى حياته في هذا العالم . وسروره

بفرغه الى التطوف والجولان . وميله الى القاء نفسه مدى الحياة
 في معرض الاخطار المجهولة الغائلة . فهذا الامر كان غالباً على
 البربر حينئذ وكان يحمل تلك المجموع البشرية الكثيرة العدد
 على المهاجرة وشن الغارات . واما الان فنظرنا الى الحالة التي نحن
 عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا
 الامر كما ينبغي وادراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن
 الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن
 الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح
 الزرماندين بلاد الانكليز تاليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد
 الذي يحتوي مع الصحة النامة على الشرح والتوضيح الكافي عن
 الاسباب والاميال والتعويضات جميعها التي تحت الناس المقارنة
 جالم الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزو الخ .
 فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته
 مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضاً بعض التوضيحات عن ذلك في
 الحكايات التي فيها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه
 الروايات احط درجة على رأيي واقل صحة وصراحة من التاريخ المقدم
 ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي امركا ومخالطاتهم واشعاراتهم وسط
 احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمانيين القدماء

لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تنصح كما ينبغي عن جرم قباحة الاخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك الاخلاق بل ايضا عن الحالة الباطنية اي عن حالة الرجل الخشن ذاتيا فان فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه الخشونة والسماجة اكثر مما يظهر من مصنف موسيو تييرى . فكان ولله هذا بخامره نوع من التوحش البهيمي والبطر والخبول لانراه متوليا ومشتغلا على التمام في كامل الكتاب المذكور . ولكننا اذا لاحظنا باطن الامر قطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات المملوفدومة وبلادة نجد ان الميل الى الاستقلال الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرته الادبية فهو لذة المرء بان يشعر بكونه انسانا وشخصا منفردا مستقلا في ذاته وحررا في ارادته

فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى التمدن الاورباوي وكانت قبلهم مجهولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها ثمر في اغلب انواع التمدن القديم والحرية التي توجد في انواع التمدن اقدم انما هي الحرية السياسية او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وفكره الحرية الشخصية بل تشغله

حرية المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كلي الخلوص لها
 ومستعداً لتضحية نفسه من أجلها . وهذا الامر كان ايضاً في الكنيسة
 المسيحية اذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وتعلق شديد بها وخلوص وخضوع لشرائعها ورغبة قوية
 في اتساع نطاقها وسلطانها . او كان لهم ميل ديني يوتر في انفسهم تأثيراً
 عظيماً ويحضم على الاجتهاد بجمع حريتهم الخاصة واتباعهم الى قوانين
 ايمانهم . واما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز
 لها ولا مانع وليس لها غاية اخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي
 فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية
 الرومانية والمسيحية . والبربر هم الذين جلبوها وادعوها في مهد
 التمدن المتأخر . وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور
 ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة الى
 اشهارها كأحد عناصره الأساسية . ثم يوجد امر ثانٍ يعد كعنصر
 ثانٍ للتمدن اتخذه ايضا من البربر وهو الرئاسة العسكرية والناصري
 الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لآخر
 من كان اعلى منه في سلسلة المراتب دون اثلاثام حرية احد منهم .
 وفي مبدأ الامر لم يكن ذلك يثلم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها
 عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحول

في ما بعد الى الفئودالتي اي المذهب السيادي او مذهب حكومة
الاشراف الاتزامية الذي يجعل عدداً كبيراً من الناس خاضعين
لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم . وكان اصل هذا الارتباط
مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين احدهم والآخر
والصداقة التي لاحدهم نحو الآخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب
ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادي الهيئة الاجتماعية . ففي
الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية
اختيارية مجردة بين رجل واخر بل كان الجميع مخصصين ومرتبطين
بالمدينة . اما عند البربر فاصل انشاء الالفة الاجتماعية كانت بين
الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرووس
لما كانوا مغيرين في اوربا فرقا وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة
ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا .
فالبيدا الذي الذي اثر تأثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل
نحو الآخر جانا ايضاً من البربر واصل باخلافنا من اخلاقهم

فاسألکم الان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن
الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت
بان ايئنة لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية
كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نموه

المدرج . فقد رأينا فيه ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة
 البلدية وهي من فضلات السلطة الرومانية وثانها الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية
 متنوعة التركيب والانتظام مؤسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف
 تحرك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال
 المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية مجزاء التسلط
 الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان
 والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوايد ابه بر التي بالكاد خضعت
 بالقلم جميعها جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة
 السلائل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار
 والناثيرات الاكثر تنوعا وتضادا . فهذا على ظني برهان على حقيقة
 الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا
 الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضر بحالة التمدن واوجب بطوه
 حركة التقدم والنجاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزايا وربما
 في هوة الآلام والحزن . ومع ذلك كله اظن انه لا محمل لظهور الاسف
 لان امل الحصول على نمو كثير التنوع كامل اي النمو في جميع الامور
 ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحده لدى الشعوب
 ولدى الانسان ذاتيا بكل المشاق التي يلزم مكابذتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله . وإذا دققنا النظر في كل الأمور
نعلم أن ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي أوفق
وأكثر فائدة من البساطة التي في تمدن آخر وإن الجنس البشري
رجح منها وكسب أكثر مما كابد فيها وتعب . فاقصر على ما تقدم
من الشرح في هذا الموضوع لأننا قد علمنا الآن على وجه عمومي الحالة
التي كانت عليها أوربا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر
المختلفة التي تضطرب وتنحصر لتلد التمدن الأورباوي ومن الآن
فصاعداً شاهد هذه العناصر في حالة الجهد والاجتهاد . وفي المقالة
التالية ساعنتي في البيان عما توقع لها وعما أجرته في الأزمنة التي تسمى
اعتبارياً بأزمنة الخشونة والبربرية أي في زمان اغارات البربر

المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق والقانونية لنفسها معاً .
 ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بنوقت واحد في القرن
 الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك
 احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادبي وهو حاسة مراعاة الذات
 المحصورة بهم . غل اتمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكر السلطنة الرومانية
 والكعبة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكعبة
 اسبانيا وشارلماني والفرد . انكشاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية
 الفيوذ التي اي حكومة الاشراف الالترامية

ايها السادة

انني قد اوضحت لمحضراتكم عن عناصر التمدن الاوروباوي
 الاصلية كما تعالين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية
 واجتمعت سلفاً بان اين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام
 وكيف انه لم تيسر لاحد منها التسلط المطلق على هيئتنا الاجتماعية الى
 درجة اخضاع بقية العناصر او نفيها بالكعبة وتقرر لنا ان تلك هي
 الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروباوي فالان سنباشر بتاريخ
 التمدن المذكور من بدايته اي منذ القرون التي سميت باعصر الحشونة
 انه لمن المستحيل الانصاف من اول نظرة نلقها على تاريخ تلك

اصل وحقيقة
معنى القانونية
السياسية

القرن امرًا يظهر لنا مناقضًا لما ذكرناه الآن وهو اننا اذا بحثنا عن
الآخبار المستحقة التصديق التي نقلت عن مبداء حال الهيئة الاجتماعية
في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة
الملكية والثيوقراطية (اي الحكم تحت ظل الالهية) وحكومة الاشراف
وحكومة الشعب يدعى كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في
مبداء امرها كانت تابعة لئ وانها لم تخرج عن سلطانها الا باختلاس
احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما نقل وسطر بهذا الشأن
تروا ان جميع الآراء التي بحثت عن اصلنا ومبداء امرنا تزعم ان احد
العناصر المتقدم ذكرها كان متغلبا على سائر العناصر تغلبا تاما وتسلط
وحده على الهيئة الاجتماعية . فانه يوجد معلمون في التاريخ من
حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسيودي بولينفيليرس
ذهب الى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين
تحولوا فيما بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان
الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب
استلبوها منهم عنوةً وجردوهم من سلطانهم قهراً وبالتالي ان نظام
حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتأخرة .
ويوجد معلمون آخرون من حزب الحكومة الملكية كاتس ديبوس
مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبداء

الامر خاضعة للملك لا للاشراف كما زعم اولئك ويدعون ان ملوك
 الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لاسيا
 ان الشعوب القديمة نفسها كالغالين وغيرهم كانت قد اسندتهم
 وان لهم حق التسلمط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست
 الا من باب التعدي المحض والاختلاس . ثم يوجد ايضا معلمون
 من احزاب الحرية او الحكومة الجمهورية او حكومة الشعب كيفما
 شئتم تسميتها فهؤلاء واخصهم انفس ما بلى يدعون ان الحق في حكومة
 الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطا بالشعب نفسه منذ القرن
 الخامس اذ كان الشعب ذاته يامر وينهي بواسطة جمعية الرجال
 الاحرار والترتيبات الحرة وان الاشراف والملوك تمولوا وكسبوا السعة
 من اسلاب الحرية الاصلية لما قهرت وانداست شوكتها من جرى
 حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونيا
 وفضلا عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية
 تقام ايضا دعوى الكنيسة الشوكرا تيكية التي تدعى انه نظرا الى
 وظيفتها وصفتها الالهية بحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها
 وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على اوربا
 جميعها اذ بواسطة اتباعها وسعيمها قد افتتحتها وامتلكتها مرشدة اياها
 الى سبل الحقيقة وطرق التمدن

فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لانه سبق وثقرر لدينا ان عناصر التمدن الاوروبوي لم يأتْ لواحد منها ان يغلب تغلباً تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل ليست جميعاً بعضها بجوار بعض على حالات مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسالمة . وقد صادفنا الآن من اول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر وهو انه في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا العنصر او ذاك غالباً وحده وله التسلط المطلق على الهيئه الاجتماعية . واصل تمدننا المتنوع لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة وفي ازمته مختلفه . فالمذاهب التاريخية التي سبق ايرادها تشاهد في كل مكان

وهذا امر مهم ايها السادة ليس في حد ذاته بل لانه يكشف لنا عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد شان تلك شوكة الحكومة تملكا قطعياً في اوانل زمان اوربا المتاخرة . ارلها امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر لم يدخل عظيم في الحوادث التي جرت في مدة التمدن الاوروبوي . ثانياً الصفة الحقيقية المتصفة بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صدددها الآن

ولقد عزمت على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصها على
 الشنايع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها
 فإذا نتصد ايها السادة عناصر التمدن الاورباوي المتنوعة اعني
 المذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها
 معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها
 ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة
 السياسية او الحق السياسي هو مؤسس على الاقدمية والاستمرار .
 واسبقية الزمان تعتبر كينوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية
 الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها
 مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد
 ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة المتأخرة ان المذهب الملكي
 اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك
 لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايت ان عناصر تمدننا
 كافة ادعت به معاً وان تعمقت في تاريخ اوربا تجدوا اشكال
 الهيئات الاجتماعية والحكومات الأكثر تنوعاً حائزاً جميعاً صفة
 القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطالية والفرنسية والسويسرانية سواء
 كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهوريات سان مارين
 (مدينة صغيرة في اراضي الكنيسة مستقلة) واعظم مالكا اوربا جميعها

ادعت بالقانونية السياسية ونقر لها ذلك وكل^١ بني دعواه على
أقدمية نظامه وشرائعه وعلى أسبقية مذهب حكومته في التاريخ
واستمراره

وإن وجهتهم النظر إلى أوربا وغيرها في غير الأزمنة المتأخرة
تروا^٢ أمر القانونية السياسية موجوداً في كل مكان وتروها تعزى
إلى بعض أقسام الحكومة أو إلى نظام أو ترتيب أو قانون ما ولا
يوجد مكان ولا زمان إلا وفيه أحد أقسام النظام الاجتماعي أي
الحكومة العامة ينسب إلى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الأقدمية
والاستمرار ويسلم له بها . فها هو هذا الأصل وما هي عناصره وتروى
ماذا يفيد وكيف أدخل إلى التمدن . فاعلموا أيها السادة أن القوة
الجبرية وجدت في مبدأ جميع الحكومات دون استثناء . ولست
أعني أنها وحدها أساس^٣ لكل الحكومات وإنه لو لم يكن لشك
الحكومات ثلة أخرى كانت على المحالين تأسست . إذ من الواضح
لزوم علل أخرى فإن الحكومات إنما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات
اجتماعية ولما نسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية
والأخلاق والآراء لكن لا يسعنا أن نذكر مع ذلك أن القوة الجبرية
قد دنست مهد حكومات العالم كافة إية كانت هيئتها أو طبيعتها
ومع ذلك لا تنفع واحدة منها بهذا الأصل ولا ترضي به وكلها على

اختلاف انواعها تنكره وليس من حكومة تقبل بان يقال عنها انها
 تولدت من القوة الجبرية . فان الغريزة تنبئ الحكومات بان القوة
 الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ
 استنباط حقها من هذا الاصل . ولذلك عندما نراجع تاريخ الأزمنة
 القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في
 الشدائد والاهوال واقعة في الغلبة والتهم نراها تنادي بصوت
 الاستغاثة (ونقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقاً في حيز الوجود
 وكان لوجودي علل اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي
 طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمصادمات وقد
 كنت حائزاً للحق الشرعي القانوني فخصمت واغتنصبوني حقوقي)
 فهذا الامر يؤكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساساً للقانونية
 السياسية بل هذه موطدة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها
 صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حق اخر هو اساس لكل
 قانوني وهو العدل والمجانية فذلك هو الاصل الحقيقي الذي نحتاج
 الى ان نعتري اليه . وبما انها لم ترتض بالقوة الجبرية مهذاً واصلاً
 لها ادعت ان الاقدمية قلدها حقاً اخر . فاول صفات القانونية
 السياسية اذا هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلاً لها وتشبث
 بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والافتناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منه اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول
الازمنة على الصورة الاتي بيانها

فانه بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من
القوة الجبرية اخذ الزمان يغير في سيره اعمال هذه القوة ويصلحها
رويداً رويداً لانه يكفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية
وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوى من اصل فطرته بعض
مبادي النظام والحق والعدل كما انه يميل طبعاً الى تأييدها وادراجها
في امور معيشته ولم يرح على الدوام يعتني بذلك ويسعى لتنفيذه
ولا بد من ان يثمر سعيه اذا دامت حالته الاجتماعية . فالانسان
اشبه بالآلة تستخدمها العناية الربانية ل اظهار الحق والعدل والاخلاق
الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه

وفضلاً عن سعي الانسان يوجد ايضاً ناموس وضعته الحكمة
الالهية لاسبيل الى نكرانه كالناموس الذي وضع للقيام بنظام انعام
المادي وهوانه لا بد للهيئة الاجتماعية من ندر معلوم من النظام
والحق والعدل لدوام حالها . وعجرب دوام هيئة اجتماعية واستمرارها
يستتبع منه انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة
ظلومة لاخر حد ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق والحقينة
والانصاف الذي به وحده تحيي كل هيئة اجتماعية . واذا كانت علاقة

على ذلك تنمو وتزداد قوة واقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس الذين يرتضون بمآلتها الاجتماعية فيكون ذلك برهانا على ثمر العدل والحق والصواب فيها على مر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على أن الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقة للقانونية الحقيقية اعني العدل

فيم هذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول وإسأسها ومبداها على نوع ما هو القانونية الأدبية اعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بأن الحق جارٍ فعلاً وبأن القانونية الحقيقية امتدت وانتشرت في العالم الظاهر الخارجي ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملك والأشراف والشعب والكنيسة أيضاً . ثم اخذا بالتناقض والانخفاض رويداً رويداً على توالي الأيام وصاروا بنميين مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة يظهران ونضيمان في سائر المدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئة الاجتماعية نشأ عنه شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في المدن المتأخرة . فعند ما قصدوا ان يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في ازمته مختلفة جاعليها كراية لها لاشك انهم ناهوا جئتئذ عن اصل القانونية السياسية الحقيقي

اذ انّه يعسر جداً ان تكون علمياً للسلطة المطلقة التصرف حال
كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادرجاها في العالم وثبتاها فيه
فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب ما بل تشأ
حيث بنشأ الحق وتخص بالحرية وبالسلطة . بالحقوق الشخصية
وبالطرائق والزوم التجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف
تجدوها في المذاهب الأكثر مضادة ومناقضة كذهب الاشراف
الالتزامي والجمعية البلدية الفلمنكية والجرمانية والجمهوريات
الانطالانية حتى والملك ايضاً في سمة تلوح على عناصر التمدن
الأورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى
الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

والامر الثاني الذي يكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها
الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد نمامة حقيقة صفة العصر المسمى
بعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الأورباوي تدعى معاً انها كانت
في تلك المدة منسلطة على أوربا فالاولى اذ انّه لم يكن واحداً منها متسلطاً
عليها . لانه حينئذ يغلب احد النظمات الاجتماعية على السالم لابعسر
بهذا التمدن معرفة هذا الامر وتاكيد . فعندما نصل مثلاً الى القرن
العاشر نتأكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالتزامي
فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي . واذا

وجود جميع
المباني معاً
في عصر
الخشونة

حولنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات
الايطالية لانهما لا تسلط المذهب الشعبي . والتجربة انه حينما
يكون احد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية
من المحال ان يداخلنا ريب في امره . فالمشاجرة الوافعة بين
المذاهب المتنوعة التي اقتسمت المدن الاورروباوي على مسئلة
معرفة ايها كان متسلطاً في مبدأ الامر تبرهن على وجودها كافة في
وقت واحد دون ان يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً الى درجة
تمكنه من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسماً ووسماً . فنتلك هي حقيقة صفة
عصر الخشونة في التاريخ . فهو زمان هبولى كل العناصر وطفولية كل
المذاهب فكانت في هرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستهدية ولا
على طريقة منتظمة وقتئذ . وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة
الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انه لم يكن يوجد
فيها ثبات ولا مركز ما اصلاً ولكنني اقتصر على ذكر امرين جوهريين
وهما حالة الاشخاص وحالة النظمات وذلك كافٍ للتوضيح عن
حالة الهيئة الاجتماعية بتمامها

انه كان حينئذ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني
الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس لوسيد مابل كانوا مالكيين ارضاتهم
وعقاراتهم ومتولين امر انفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من

امرٌ يلتزمون به نحو رجل آخر. ثانيها الذين كان بينهم وبين غيرهم
 علاقة كالعلاقة التي بين المرووس والرئيس والمسود والسيد
 والتموا بخدمته مقابلته لما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات
 واسماؤهم لود. وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثها المعتقدون
 رابعها العبيد. فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راکزة ام هل
 كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان لا. املاّت.
 تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلابل كان
 على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية ليخترطوا في
 سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون الى
 طبقة الرفقا او الاتباع وغيرهم يسقطون في رتبة العبودية وآخرون
 من الرفقا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم
 ليرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك
 ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى
 والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل
 يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا ايضا
 حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة
 بالكلية (اللوديال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير)
 وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهوانها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت
 تقطع على مدة الحياة ثم انقلبت أخيراً وراثية زاعمين أن ذلك كان
 ترتيباً معيناً ثابتاً فلهذه الدعوى باطلة لأن الأشكال الثلاثة وجدت في
 آن واحد معاً وكانت تقطع تلك الأملاك إلى أجل معين وإلى
 مدة الحياة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الأراضي كانت
 تتداولها أحياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قليلة
 فحالة الأملاك كانت كحالة الأشخاص عديمية الثبات والركز وفي
 كل الأشياء كانت تظهر إمارات الانتقال مع السعي والعناء من
 حالة التطوف والبداءة إلى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات
 الشخصية إلى المعاملات المركبة أي المتعلقة بالأراضي والأملاك
 ففي مدة هذا التحول من كيفية إلى أخرى كان كل شيء في اضطراب
 وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون أن يكون أمر
 ما عاماً أصلاً . وكانت النظمات أيضاً على حالة مماثلة من عدم
 الثبات وقلة الركز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد
 وهي النظام المائكي ونظام الإشراف أو السادات^١ وهو تسود رجل
 على رجل وتسلط أرض على أرض (والنظمات الحرة أي محافل
 الرجال الأحرار الذين يتناكرون في المصالح العامة . لكنه لم
 يشاهد لاحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا

غلبة كاملة . فالنظامات المحرة كانت اسماً بلا مسمى لان الرجال الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها مطلقاً وحكومة الاسراف لم تكن اخذة بمجراها بحسب التراتيب والعوايد وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جداً سهل التعديل للغاية لم تكن له حيثى صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة يداولانه . فتارةً يخلف الاب ابنه وتارةً يجري انتخاب غيره من العائلة الملوكية وطوراً يقع الانتخاب على واحد من اهل العvisية واحياناً على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شي ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت موحدة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر الاحوال الاجتماعية

والمالك ايضاً لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارةً ينشئون وطوراً ينسخونها . يضمونها حيناً ثم يفرقونها ويقسمونها ولم يكن لها تخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها واعمالها مختلة وشعوبها مختلفة واستهم متبلبله . فهكذا وعلى هذه الصورة كانت ابريا الحشنة ولنجت الان عن حدود الزمان الذي انحصرت فيه تلك الاعصر المستغربة المسهجنة . اما اولها فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم
النبات
الاجتماعي في
عصر الحضرة

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم أولاً ماذا كان الباعث على تلك لحالة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة عيناها . فالمرجح في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق بمسرى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه فالسبب المادي انما هو مداومة اغارة البربر . ولا ينبغي ان ننكر ان اغاراتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا تاسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الذارسة . لا بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة كما يتضح من عدة براهين جلية . فالتاريخ يري ملوك الفرنك في عصر السلالة الاولى على الدوام مضطربين للقتال في قاطع نهر الرين نظير كلوتير وداغوبرت فانهما كانا دائماً مهتمين بتجريد الجيوش على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين كانوا يشغلون الشاطئ الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الا لان تلك القبائل كانت تنصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما يقسم لها من سلب وغنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك المدة عيهاشن الغارة الفرنك المستوطنون في غاليا على ايطاليا وتزاحوا عليها خصوصاً الشرقيين منهم اي فرنك لوسترازيا الذين اجازوا سويسرا وقطعوا جبال البوا ودخلوا ايطاليا . فتلك

الاغارة لم تكن مسببة الا من هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من
 الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرابية
 لانهم لما تضايقوا من جرى مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان
 اخر في طلب العيش والثروة . ثم ظهرت ايضا طائفة جرمانية
 جديدة في ساحة العالم واتشأت في ايطاليا مملكة اللومباردين .
 ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غالبا وخلف الكارولنجيون
 المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانيا على غالبا اي
 هجوم ام جديدة . فخلق حينئذ الفرنك الشرقيون فرنك الغرب .
 ثم بعد ان تم التغيير المنو عنه وانتقل الحكم الى السلالة الثانية
 اضطر شرلمان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون
 يحاربون الثرونجيين قبلا . واستمر زمانا طويلا على قتال الامم
 التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنه . وكان السبب الذي
 حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم اخرين عليهم كالابوتريين
 والولتسيين والسورايين والبوشيين اي كل الجنس السلافي
 الذي اقيم الجنس الجرمانى وارغمة مدة ثلاثة قرون من القرن
 السادس الى القرن التاسع على ان يخلي له المكان ويتقدم الى الجهة
 الغربية . فاهل الشمال الشرقي بدؤوا منهم هكذا الاغارة من كل
 جهة سببوا جميع الحوادث . ثم حصل ايضا في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضايق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والطنونه ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجماتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستمالة الى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرقٌ عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل الى نشر الاعتقاد معاً . والجرمانيون عندما اهتموا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشرهم وبقيت الصالح والشهوات الزمنية منغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبته في ما بعد مشومة على التمدن الاسلامي فان حصر القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الحجور . وهذا على ظني السبب الاقوى ، وقوف حال التمدن العربي بالبلاد التي انتشر فيها . لكن ذلك لم يظهر له مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والامبال الادبية فقد اكتسبت على الفور رونقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شي منها وامتدت باكثر حرارة واشد حماسة من هذه بما لا يقاس واثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخلتهما في حالة دائمة من هدم الانشظام والاضطراب لسبب تاثيرهاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حيثئذ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فاثلام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد
 عليكم الآن السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم
 يكن اقل تأثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة مهما
 كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتيا . والعالم انما يتنظم
 بحسب افكار واشعارات الانسان ادبيا وعقليا كما ان حالة الهيئة
 الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية .
 فترى ما الذي يحتاج اليه الناس لكي يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية
 قابلة للاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لا ريب
 انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية
 ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان نعم
 هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تأثير ما
 في ارادتهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفتكرون
 الا في امور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود اقدارهم العتلي مقصورة
 على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم
 دون ان يكون لهم بعض الالمات والاشعارات العمومية يتكاتفون
 حولها لا يمكن ان تترتب منهم هيئة اجتماعية لابل كل منهم يكون بالعكس
 سببا موجبا لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضولة
 واذا وجدت الناس على حالة لا يراعى فيها كل فرد منهم الاصلحة

المخصوصي ولا يهتم أحدهم ولا يفكر الابتدائية ولا يخضع الشهوات
 الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الأمور المستعصية
 جداً. فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي أوربا في العصر الذي
 نحن في صدده. وقد كنت أوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون
 للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية أي أن يكون كل إنسان حراً مطلقاً
 في ذاته. فشان هذه الحاسة في حال الخشونة والجهل الشديد كشان
 حب الذات المفرط في حال التوحش الكامل وعدم الألفة
 الاجتماعية. فتلک كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من
 القرن الخامس إلى القرن الثامن. ولم يكن كلٌّ منهم يخجل إلا بصالحه
 الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته وأرادته الذاتية فعلى هذه الصورة كان
 من المستحيل أن توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية. وكل ما
 حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً أم من قبل
 الآخرين لأجل إخضاعهم إلى تلك الحالة لم يجد نفعاً ولا أتى ثمرة
 إذ لم يكن لهم طاقة البنية على الثبات عليها نظراً إلى عدم تبصرهم
 بعواقب الأمور وسرعة استثارة الشهوات والأهواء في رؤسهم
 ونقص عقولهم وغير ذلك. فكم من مرة أخذت تنشأ الهيئة الاجتماعية
 في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً إلى الأسباب
 المتقدمة ذكرها إذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط أدبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود

فقد اوردنا السبيين الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما
استمر السبيان المذكوران . ولنبحث الان عن كيفية وزمان انقطاعهما
وزوالهما

اسباب
انكفاف
حالة
الخشونة

ان اوربا كانت نجهد في التخلص من ربة الخشونة وانه لمن طبع
المرء ان لا يرتضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسه
فيها بمجرد غباوته ومهما كان سبباً جاهلاً اسيراً للصالحه الخصوصي
وشهوائه الذاتية فلا بد من ان يصغى لها تف سري في غريزته ينبهه
دائماً على ان هذه الحال لا تليق بشانه ويذكره بان له شأناً اخر وغاية
اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليهما مع ما هو عليه
من الاخلال بالنظام . وتحركه دواعي العدل وتقدير العواقب
والتمو الى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني
عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سبق رغماً عنه الى اصلاح احوال العالم
المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معاً حتى انه يعتني بهذا الامر دون ان
يدرك حقيقة الحاجة التي تستفزّه اليه . فطالما كانت تصبوا البرابرة الى
التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكروهونه عندما تظهر تأثيرات
نواميسه ثم انه كانت لم تزل موجودة اثاراً كافية من التمدن الروماني
فاسم السلطنة وتذكارتك تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المحيدة كان

يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ اولى الوظائف
والاساقفة والقسيسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني .
حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة
السلطنة الرومانية وكبر شأنها وانتظموا في سلك جنودها
ثم اقتحموها واغتنموا فكانت صورة التمدن الروماني وذكره مايوهل
عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى تقليده وتجبده والحفاظه على شي
منه فذلك سبب اخر كان لا بد من ان يجهلهم على الافلاخ عن حالة
الحشونة التي سبق بيانها

وكان ثم سبب ثالث ايضاً حاضراً في الوجود اعني الكنيسة
المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية مثبته النظام لها اصول
وقوانين وتميز بخاصات وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة
نفوذها وافتتاح الفاتحين ابي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين
مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكابر وسعلماء قد تبصروا في
كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات
والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذا عني وتنبيهه في
العقول البشرية . فانه لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى
وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى
العاشر باغنام العالم المحيط بها . واذا طالعنا في تاريخها المسيحي

نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما سطت على الخشونة وضايقتهم من كل الجهات لكي تغلب عليها وتمدنها ويوجد سبب رابع التمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي وهو ظهور عطاء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية ظهور احد الرجال العظام في زمن من الأزمنة وحتيقة تأثيره في نمو العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنه من الحوادث المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعمهم منظر اختلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك في عقولهم كامر محرم مخالف للقانون وتأخذهم الحمية وتستفزهم الغيرة الى اءلاح ذذا السال وادراج بعض التواين والمبادي العمومية المستتية في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عتيفة وفي غالب الاحيان غشومة ترتكب الوفا من الاثام لداعي الضعف المستحوذ على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها محيطة شافية لانها تورث الشعوب حركة تقدم عظيم ناشى عن الانسان ذاته

فان تلك الاسباب المختلفة والقوات المتنوعة اوجبت ما بين القرون الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة الاجتماعية من حالة الخشونة . واول اجتهاد صدر من البربر انفسهم وهونص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم باراضي السلطنة الرومانية . فالشهور منها سريعة البور غونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والوزيرغوت واللمبارديين والساكسونيين والفريسونيين والبافرين والالمانيين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنه لم ينجم عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابداهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشبه الغارات بتملكهم العقارات نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تخص بالاراضي التي اقتنمها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجديدة المخصصة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرها العيشة القديمة والحالة الجرمانية الاولى فكانت غير موافقة لتهيئة الاجتماعية الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهوان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الأماكن بل كان لم يزل باقيًا في المدن بعض النظام فعزم التمدن هناك على أن يقوم من سقطته فإن وجهنا النظر مثلاً إلى مملكة الاستروغوثيين في إيطاليا مدة حكم تاودوريك نرى أن مذهب الحكومة البلدية قد عاد إليه الرمح على نوع ما رغمًا عن تسلط الملك والشعب البربريين وأحدث تأثيراً في منسرى الحوادث العمومية . ثم إن الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على الغوثيين أيضاً وأمتلكتهم على نوع ما وكذلك حصل أيضاً في جنوبي غاليا اذ شرع في بداية القرن السادس أحد ملوك الـ ويزيغوثيين في تولوز المسمى ألاريك بجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً لمحاكمة رعاياه الرومانيين

وأما في اسبانيا فباشرت أحياء المدن قوة أخرى وهي الكنيسة . وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجبرمانية المركبة من الفرسان والجنود كان مجمع - أوادواخذ - الفوز والتقدم والجمع المذكور كانت تحضره أعيان الدامة لكن الأساقفة كانوا أصحاب السلطة والنفوذ فيه . وأدأفتنا كتاب الشريعة الـ ويزيغوثية لأنها شريعة بربرية لأن الذين نصوها هم فلافة عيسرهم أي الأكليريكيون . فإن التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات أيضاً ومبادئها تبعد جداً عن أخلاق البربر . ومعلوم لديكم أن الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية اي كان لكل طائفة شريعة
 مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين
 والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة ولئن
 كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين ارضاً واحدة وهذا
 ما يسمى بذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب القوانين العمومية
 التي تعم اهل المملكة جميعاً . فسكان اسبانيا رومانيين ام غوثيين
 كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكل ما اطلنا النظر في
 هذه الشريعة نراها مشحونة بالاثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان
 للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني
 والحرو الرقيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة
 مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الونزيوثيين فان مبدا
 تساوي قيمة الناس كان مقرراً فيها . كذلك في روبة الدعاوي
 عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى ، وبنوع ما سن البراز القانوني
 نرى البينة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية
 متمدنة . وبالاختصار شريعة الونزيوثيين بنماها تدل على انها
 صنعة اناس علماء متمدين خبيرين في امور الشريعة وطرائقها .
 ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليريكيين الذين كان لهم الصوت
 الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذا المذهب

الذي باشر احياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة العرب الكبيرة كان المذهب الشيوكراتيكي . واما في فرنسا فاحياء التمدن كان ناشئاً عن قوة اخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصاً شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد ان جل مراميه وغاية افكاره كانت الاعنتا بتمدن شعوبه . ولنلاحظ اولاً محارباته . فانه كان على الدوام مجرداً الجيوش وسائراً من الجنوب الى الشمال الغربي . ومن نهر الايبر الى نهر الالب او الونزر . فهل تظنون حملاته هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حب الفتوحات كلابل هذا وهم . ولست ارى بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعل علم خيرا وان اعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنه كان يقصد في جميع اعماله حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصد هم عن التقدم . وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال . فذلك هي الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه . وتجريده العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمه الداخلي نرى ان اعماله جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانه قد اهتم بتدبير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة وضبط ادارتها وضم اناسها حتى تكون واحدة .

ولست استعمل هنا لفظة مملكة او دولة لانها لفظتان تدلان على النظام الثام وتشخصان في الفكر صوراً لاتناسب الهيئة الاجتماعية التي كان شارلمان يرأسها . ولكنه قد تقرر انه كان يشتمل نزوة تكبر من كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة القبيحة ويجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يعيّنهم الى اقسام اراضيهِ المختلفة لملاحظة الاحوال واسباب اضرارها وتبعاتها يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها اكثر من سلفائه وكان يستجلب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن تلك المجالس حينئذٍ كمجالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها ما يشابه المذاكرة او المداولة التي نعلمها . بل كانت واسطة لشارلمان بها يقف على حقائق الامور فيسئ بعض السنن ويفزع بعض القوانين لاولئك الشعوب العدمي الانتظام

وكيف وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك الصفة المنوه عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعتناء بالتمدن . وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه بانشاء مدارس وفي حبه للعلماء وحمايتهم لالاكابر يكيين وتعظيمه قدرهم واجرائه كل ما كان يلوح له بانه يؤثر تأثيراً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً ام في

الانسان خصوصاً

نهاية عصر
الخشونة

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكسار ما يشابه هذه الاعمال المدحوجة فهذا القرن الخامس الى التاسع كانت الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الخشونة وازالتها متداولة هكذا تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تات بنجاح كامل . لان شارلمان لم ييسر له ان يوسس سلطنته العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب المحكي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تاسيس المذهب الثيوكراتيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الخشونة الى ذلك الخارج لم يجدر نفعاً . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعتنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بانشاء هيئة اجتماعية اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب سدى ما بذل من الهممة في هذا الشأن . نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع توليد و

المحيطة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت
 الزوال وتولد اذ ذاك تيجتان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة
 الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببها انه بعد تفريق سلطة
 شارلمان وتقسيمها بشأت عدة مما لك على شاطي الرين الالين وكانت
 تصدم مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزلوا
 يسعدرون الى الغرب . وقوى برهان على ذلك هم النورمانديون
 وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تتجسم الى ذلك التاريخ ما
 خلا بعض التبايل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع
 فاخذت تلك الحركة تزداد وتعم لان الاغارات البرية اشد
 حينئذ كثرة المتاع والمصاعب اكتسبت الهيئة الانماية برأخزوما
 ثابتة امينة . والتقدم الطفيف من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده
 على الاعقاب اضطر الامراء الى ان ينحرف في السير وركب البحار
 طلبا للعين والمكسب . لكن مهما كان الضرر اللاحق بغربي
 اوربا من جري الاغارات البحرية النورماندية فانه مع ذلك كان
 اقل بما لا يتاس من الاضرار المشومة المسببة من ادنارات البرية .
 التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المتدار في مدة نشئها
 وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام
 القتال منتشبا بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يبيب ذلك

انتقال الشعوب . نعم انه كان لم يزل بطرق سواحل البحر الابيض
بعض شذومات من المسلمين الا ان عموم هيومهم كان قد توقف
وثانيتهما ان الحضارة تنلبت حينئذ في داخلية اوربا على الهداوة
واسنقرت الاهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس
من يوم الى يوم بحسب طارئات الله والصدفة . حتى ان حالة
الانسان الداخلية الالدية ابتدأت نسيان ايضاً واكتسبت افكاره
واشعاره بعض النسات . وصار بود الاماكن التي يسكنها والناس
الذين يعرفهم فيها واملاكه التي ابتداءً يعد نفسه بتخليقها لاولاده .
والسكن الذي كان مزيجاً ان يسميه بعد حين قصرة او سراية .
من اهل احرار وارقاء الذي دعي فيما بعد
قرية . فكانت تنشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول
امارات صغيرة مستقلة على فسر درجة تصورات البشر ومعرفتهم
عن الاخلاق الحسنة وهوراط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون
الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي ابداً . فمن جهة نرى كلاً من
الرجال اولي التدرو والشان مستقرافي املاكه معتزلاً فيها مع عائلته
وخدمه . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك الملاكين الحريين
المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الاخرين

بحسب القوانين البسالكة بينهم

فقدى ماذا كان ذلك ايها السادة . ذلك كان المذهب السيادي
الذي ولدته الخشونة في منتهى الامراي حكومة الاشراف الالتزامية .
وكان لا بد من ان يسود العصر الجرماني اولاً على سائر عناصر تمدنا
لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح اوربا فمن الواجب ان
تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قد تم ذلك فعلاً
فحكومة الاشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن
الاورباوي تكون موضوع مقالتنا الالية . وفي وسط مذهب
الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر
هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستأكد بان المذهب
السيادي الذي رغبت هذه العناصر على مشاكلته لم يستطع ملاشتها .
بل داومت على مقاومته حتى تمعها الزمان بالانتصار عليه كل منها
في نوبته

المقالة الرابعة

موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء . تغلب الصحارى على المدن . نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيادي . القيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارفا . عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة . ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) . ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي

ايها السادة . اننا قد درسنا حالة اوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في أول مدة التاريخ المتأخري في اعصر الخشونة ونقرر لدينا ان اول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الاوروبابوة في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة . فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الان . ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وما جريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نجث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي تحتاطة . وكل الوقائع والحوادث والأحوال المختلفة التي
تداولت الهيئة الاجتماعية لاتهمنا الأمن جهة تعلقها بنمو التمدن .
ويطلب منا البحث عما اضررت به التمدن او عما اعانت به على نموه .
وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي

اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعطينا بتقرير
عناصره وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتياً ومن
جهة اخرى بنمو حالته الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا
حادثاً ما او مذهباً او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا
ان نطرحها هذه المسئلة المزوجة وهي ما الذي اعانت به على نمو
الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية
وبالعكس . فمن ذلك يضح لكم ايها السامعون اننا انما لا
نصادف في مجسداً هذا اعظم مسائل الفلسفة كذا بنا وعلم الأخلاق .
لاننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان به حادث ما او مذهب ما
على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية ينبغي له اولاً ان ندرك ماهية نمو
الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي امر يكون محتملاً
غير قانوني مفسداً المصلحة موجباً للتأخر لا للتقدم

الانحداد الواجب
بين الحوادث
والافكار

فاننا ستم هذا الواجب ولا نحايده اذ بدون ذلك لا تكون
افكارنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما ان حالة العالم

الحاضرة تضطرنا قانونياً الى ان نصرح دون التباس بوجود الاتحاد
 بين الاراء الفلسفية والتاريخ . وما ذلك الا من صفات هذا العصر
 وربما كانت هذه صفة الاساسية . فانه يلجئنا الى ان نعتبر معاً كلا من
 العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر
 وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة
 منهما بمنزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم
 والعمل يسيران في سبيلين متخالفين دون ان يعرف احدهما الاخر
 او دون ان يقابل احدهما الآخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة
 تقصد الان لا ان تكون ذات تأثير في العالم لم تكن تنال المرام الا
 بواسطة تزيجها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراعهم . وكان حكم
 الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بنفوذ
 مختلفين احدهما من جهة المومنين اي اصحاب التصورات الفكرية
 العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيهما من جهة الاناس الخالين
 من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف
 فقط اي اهل العمل او المجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع
 عشر . فهذه الحالة قد اعترها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع
 المتعصبون ولا المجاحدون التسلط كالاول . ولكي يتمكن الانسان
 من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الان ان يفهم ويدرك الافكار

العمومية وظروف الأحوال معاً وبحسب حساب المبادي والحوادث
 معاً. ويحترم الحقيقة والضرورة معاً ويصون نفسه من كبرياء المعصين
 العمياء ومن استنكاف الجاحدين الذي ليس باقل عي. فان نمو
 العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد اوصلانا الى هذا الحد وهو
 ان العقل البشري الذي علا شأنه واعتق من الاسترقاق صار
 يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي. ولا
 يستصعب توجيه افكاره نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء
 التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعماله والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا
 درجة من الكمال حتى اصبح من الجائز كشف الحقائق لدى اعينها
 ومقايسة الحوادث التجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان
 يتج من تلك المقايسة فتور في الهممة او تراخ او سائمة في النفوس
 بسبب تقصير الحوادث والاعمال التجارية وتأخرها الى درجة لا توصف
 فبناء على ذلك واتباعاً للميل الطبيعي واللياقة والضرورة الحاصلة
 في عصرنا هذا سأتقل على الدوام من البحث عن ظروف الأحوال
 الى البحث عن الافكار والتصورات. ومن سرد الحوادث الى
 المسائل التعليمية العمومية. وربما كان استعداد العقول الحالي
 يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانه من مدة قد تظاهرينا ميل
 شديد نحو الامور الثابتة والاعمال التجارية لا بل انشغاف عظيم بها

وبالأمور الفعلية وبما هو ثابت رهن من الأشياء والأحوال البشرية .
 فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الأفكار والتصورات العمومية
 والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه محملاً ورزايا جسيمة
 بهذا المقدار حتى انها أصبحت موضوعاً للاشتباه وقلد الثقة . وصار
 ينضل الاعتماد على الاجراءات العملية والظروف الخصوصية
 والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان نتشكك من ذلك لانه تقدم جديد
 وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرةً ومعرفةً بها . فقط
 لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يملنا على ان ننسى ان للحقيقة
 وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال
 الجارية في العالم ، بتداركها ، تدبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو
 حذوها وان كل منظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل
 خصم من خصمه . فان من رطنا يمتاز بصفة خصوصية وهي انه قطلم
 يخل من المظاهر الزائلة بل كان على الدوام شيئاً بالادكار والتصورات
 وقوة السبل الشري كانت منظمة في الهيئة الاجتماعية الفرنسية
 وربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نقصد هذا الامتياز
 الحسن ولا يازم ان نسقط في حالة ادنى اعني في الحالة المادية التي
 امتازت بها هيئات اجتماعية اخرى . بل يقتضي ان يهتدى الفكر في
 فرنسا محافطاً على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الان

فلا ينبغي إذاً ان تجنب المسائل العمومية الفلسفية ولا ان نتعرض لها بل منى ساقطنا الحوادث اليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير . وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة الى تعلقه بتاريخ التمدن الاورباوي

والان نقول ان اعظم برهان على ان المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذ هو كونه نشأً وساد في كل الجهات . فحيثما زالت الخشونة استحال الاحوال الى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الامر ان المذهب السيادي عبارة عن اثلام النظام نظراً الى زوال الانظام والوحدة . التمدن العام . لان الهيئة الاجتماعية صارت تتجزأ وتشتت في كل مكان واخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة متفرقة عديمة الارتباط فتوهم اهل ذلك العصر فساد كامل الاحوال وخراب النظام العام . واذا طالعنا اقوال شعرائهم او مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة اكيدة ابتدأت حينئذ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذ ولا يمكن منعها نظراً الى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك ان كل شئ دخل حينئذ ضمن دائرتها وشاكلها حتى ان العناصر القريبة بالكلية

ضرورة
المذهب
السيادي
وعوميته

عن المذهب السيادي كالكنايسي والبلدي والملكي احتاجت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيدة ومسودة وصار للمدن سادة ومسودون والملوك تهيأت بالهيبة السيادية . واقطعت الاشراف مسودتها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كإيراد المعمودية وإيراد النفاس . وحتى النفقة والماء احتطيا على سبيل الالتزام . فكم ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطنيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبية هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متقلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن مجاسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووصفه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدأ الشيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكما تقوية وتويده كانت تجتهد بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بحاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا كانت العناصر الملكية

والبلدية . فمع كونها منهيّة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع
الحدود الاجتماعية للتخلص من حالة مباينة لطبيعتها الحقيقية وللرجوع
الى هيئة تناسب مبادئها الخصوصية التي هي اساس وجودها

فلا ينبغي اذا ان نستنتج من كون الوسم السيادي ترميزاً ان الـ
السيادي كان عموماً أيضاً . ولأنه تميز تاريخ السيادة على غيره سوى حيثما
رأينا ديمت بها ظاهرة . بل لاجل التوفيق على مشاغل هذا المذهب وكما
تظهر لنا تأثيراته بانفسه الى الشدن المتأخر ويكنا اجرا انتمكم
عليها يجب ان نبحث عنه حيث يكون انبعاثه الى راسه . المناشئة
متفقين معاً الى في سلسلة اصحاب المناشئات الان لم الذين اقتسموا
المالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية الزيادة على
اعلمها وتظهر حتمية امرها

تغلب
النصارى في
المذهب
السيادي

وقد ذكرت اننا اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب
واحدة منها . فيوجد نوع اخر من المسائل المخالفة بالكلية لتلك
طلما اهلها المؤرخون بوجه العموم انني بها احوال الهيئة الاجتماعية
المادية والتغيرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر
ومعيشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية
جديدة . فانه قط لم يجر اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام
بالبحث الكافي عما توثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغيرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية بأكثر مما يظن . ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسألة تأثير المناخات وما نسبة اليها موتسكيو من الاهمية . فان اخبرنا تأثير المناخ راساً في البشري تأثيره القريب ربما لانجده قوياً بمقدار ما افترضوه على انه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر نوع صريح واما تأثيره البعيد كالذي يتبع مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهة عن جهة اخرى فهذا امر يستحق الالتفات به لا يخفى . لان كل تنبيه يحصل في العيشة المادية يحدث تأثيراً اعتبارياً في حالة الفهم . وكل ابتلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كمذه التي ينشئ اعتبارها مع الدقة الكلية . فتميز المذهب السبادي احدث ابتلاباً عظيماً جداً وهو انه غير حالة توزيع الالهة بين على سطح الارض . ومن قبله كانت الالهة الى المتسودون يعيشون جماعات كثيرة او قليل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رعاة في البر فالمذهب السبادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضهم من بعض . فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التأثير في طبيعة ومسرى المدن . لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت
الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعيشة الخصوصية
عن العيشة العمومية . وهذا اول تاثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية
السيادية وكان في بداية الامر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ
تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الامر بعينه

ولنجث الان عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر
مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظراً اولاً الى عنصر السيادة
البسيط الاساسي ونعتبر واحداً فقط من اصحاب الماطرات في
املاكه الخاصة ونفص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة
التي نشأت حوله وعن كيفية تاثيرها في جميع الشناص الذين
تكونت منهم . فالتاثير في ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ
ويهتم بتحصينه وتأمينه . وهذا المكان الذي يشيده . وفي يسميه
قصره . ونراه قاطناً فيه مع زوجته واولاده وتارة مع بعض الناس
الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصته ومازالوا يسكنونه وبجالاته
على مائدة طعامه . هؤلاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً
فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعين احرار وارقا
يفلحون اراضي السيد صاحب المنطقة ويزرعونها وفي وسط
هؤلاء الاهلين الاداني ابني الدين كنيسة وجعل فيها قسيساً وكان

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادية
المنصري

ذلك القسيس في اول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة
الضيعة معاً . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري
مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة
الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوعٍ ما . فينبغي لنا ان
نبحث عنه أولاً ثم نرى ما الذي افاد به الهيئة الاجتماعية والانسان
ذاتياً وما الذي اضرها به من جهة التمدن ويحتمل لنا ان نطرح على
الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذينك السؤالين لانها
الصورة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها
والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة
المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك
والعنصر البلدي عنها وها عنصران منفردان غريبان

فاول امر يطرق ذهني اذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة
هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة امام الذين
يخاطبونه . نعم ان حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبة
في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شيء اعظم . فانه
علاوة على حرية الرجل المحربي يوجد عظمة صاحب الاملاك
ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان
تولد الكبريا وعظمة الشان غير المحدودة . وتلك العظمة

مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهاكم البرهان . فاني
افترض منزلة شريفة عظيمة من اعلى ما وجد في التاريخ القديم
كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان
كالسيد الالتزامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك
كان ايضاً ذا وظيفة دينية ويحسب حبراً في عائلته . لكن اهمية
الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة او شخصية بل منبت له من
الالهة التي كان وكيلاً عنها في امر الاعتقادات الدينية . وكان
الشريف الروماني ايضاً عضواً لديوان (السنت) لكن اهمية هذه
الوظيفة كانت ايضاً مستعارة لانها عائدة الى الديوان المذكور .
فكانت عظمة الشرفا الاقدمين ذات صفات دينية وسياسية
وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان .
ذاتياً . واما عظمة صاحب المظاعة فهي شخصية محضة لم ينتسبها
من احد قط . بل جميع حقوقه وتما سلطته تأتيه من نفسه فليس
له وظيفة دينية ولا هو عضو لديوان ما واهميتها بماها كائنه في
ذاته ومن ذاته وكل ما له ياتيه من ذاته فاني اية درجة ربالية كينية
تؤثر منزلة كهذه في صاحبها . واية عظمة شخصية واية كبريا بليغة
تورثه . وبالاختصار اية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس
فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا له نظير او مساوي في

بجواره . ولا ما يتقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من
 سلطة خارجية تني ارادته ولا شكيمة له الاحدود قوته وصولته
 وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاثير هذه المنزلة ادياً في طبيعة الانسان
 ولنفحص عن نتيجة اخرى كلية الاهمية وقل من يفتن لها وهي
 استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولنراجع النظر في جميع انواع
 العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطيركية التي تنبثنا عنها
 التوراة والكتب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي
 القبيلة او السبط ورئيسها او بطيركها يساكن بنيه وانسابه وبني
 بنيه والاجبال المختلفة التي تولدت منهم وخدامه وكامل اقاربه
 وليس يعيش بينهم فقط بل ايضاً صاحبه وصالحهم واحد واعمالهم
 واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب
 وروساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه
 الطريقة البطيركية بعينها . ويوجد نوع اخر من انواع العائلة
 يسمى كلان (لفظة اسكوتلانديه تفسرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية
 صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت
 هي الهيئة الاصلية لقسم كبير من العالم الاورباوي . فانها لا تشابه
 العائلة البطيركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس
 بالنسبة الى بقية الالهالي فمعيشتهم ليست كمعيشته بل اكثرهم يقوم

مفات العائلة
 السيادة
 الخصوصية

بأعمال الزراعة والخدمة وأما الرئيس فدأبة البطالة والحرب .
 لكن الجميع من أصل واحد ولم اسم واحد وبينهم صلات رحمة ولم
 تقليدات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الأعضاء كافة اتحاداً
 ادبياً ونوعاً من المساواة

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي
 يبينها لنا التاريخ قبل يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر
 في أول الأمر أنها تشابه الكلالن لكن الفرق بينهما عظيم لان الاهالي
 الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم اغراب عنه وليس اسمهم
 كاسمه ولا يوجد بينهم صلات رحمة ولا تاريخية ولا ادبية . كما انها
 لا تشابه العائلة البطيركية لان معيشة صاحب المقاطعة مختلفة
 عن معيشة الباقين واعماله ليست كاتمالهم بل دأبة البطالة والحرب
 والباقون زراعون . ثم ان العائلة السيادية ليست كثيرة العدد
 كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية اي الزوجة والاولاد .
 وهي بمعزل عن سائر الاهالي ساكنة داخل القصر والزراعون
 الاحرار والارقاء ليسوا من اعضائها والاصل مختلف بينهم والفرق
 عظيم في حالتهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة او ستة اشخاص
 يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريبون عنهم . فهذا مما يولد في العائلة
 صفات خصوصية ويجعلها ان تاتى المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحد
 حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والاخلاق
 المنزلية تغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية
 الحيوانية المتملكة في اولئك الشرفاء كانت تحملهم على ان يقضوا
 اكثر وقتهم في الحرب او في الصيد وهذا مما يمنع تقدم ونمو الاخلاق
 المنزلية . لكن هذا المانع كان لا بد من زواله اذ لا بد من رجوع
 الرئيس الى منزله حيث يلاقى زوجته واولاده وربما لم يكن في
 البيت غيرهم فمعهم وحدهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وحدهم
 يشاركونه في صواحه وفي كل ما عده له القدر . فمن الحال الا
 تغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . والبراهين كثيرة . اليس ان
 اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان
 النساء لم يكن لهن في الهياث الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي
 اشتهن في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح
 في منزلتهن هو نتيجة نمو الاخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهمة
 السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين
 الاول الخصوصية والى عاداتهم القديمة بتقديم الوفاق الى النساء في
 وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون
 عبارة من اقوال تاسيت هيبت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافتراض . انما تلك اوهام محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات
 حجة من تأليف الذين تأملوا في احوال الشعوب المتوحشة او
 الخشنة عبارات كعبارة تاسيت واحساسات وعوايد مشابهة
 لاحساسات وعوايد الجرمانيين الاقدمين . فليس في ذلك شئ
 اصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا
 انما نتجت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم
 وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات
 المذهب السبادي الجمهوري

ويوجد امر آخر يبرهن على تسلط العيشة المنزلية وهو ايضا من
 خاصيات العائلة السبادية اعني به روح التوارث والتسلسل
 الذي كان متكاملا في الهنة السبادية . نعم ان روح التوارث هو من
 توابع روح العائلة . ولكنه لم يبق فقط كائنا وتقوى في المذهب السبادي
 وهذا الامر ناتج من طبيعة التوارث الذي كانت العائلة مرتبطة به
 فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملا بل كانت تستازم وجود صاحب
 يمانع عنها على الدوام ويتم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه .
 ويحفظ هكذا مرتبة في صف عموم المشاركين في استملاك البلاد
 ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب
 المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة المتوارثين فهذا الظرف

اعان ايضا على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً
من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

فلنخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه الى وسط الاهلين
القلائل الذين يجتاحونهم فهنا نرى صورة الاشيا كلها مختلفة . ولا ريب
ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخصصة بهذا المقدار حتى انه اذا دامت
حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين
تصهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحماية
والدالة والصداقة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام واللفة فلا
بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في
المذهب السيادي اذ لاشك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب
بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية
وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغماً عن منزلة كل
من الطرفين بالنسبة الى الآخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي
اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجرداً نراها سيئة فاسدة بالكلية . لانه لم
يكن بين صاحب المقاطعة والزراعيين ادنى مناسبة ادبية . بل هم
على نوع ما قسم من ملكه وبالنسبة الي فهم ملك يده . وذلك يتضمن
كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوق
المسماة بحقوق المُلْك الخاص معاً اي حقوق وضع القوانين وجباية

اسباب بغض
الشعب
للمذهب
السيادي

الخراج والخصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فاضن هذا سبباً
 للبغض المحتمل الذي لا يجي أثره الكائن في قلب الشعب من عهد
 قديم نحو المذهب السبادي وذكره واسمه . ومع أنه قد سبق للبشر
 ان يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لابل كانوا
 يا للعجب يقبلونه أحياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن
 رفض وكره الحكم السبادي الذي احتملوه رغماً عن انفسهم . وذلك
 لان الحكم المطلق الثيوقراطي او الملكي تستعمل فيه السلطة بناء
 على بعض الاعتقادات التي نعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان
 وكيلاً أو نائباً لسلطة أخرى تعلو على كل السلطات البشرية فينكم
 ويفعل باسم الالهية أو بناءً على تصور عمومي لا باسم الانسان ذاته فقط .
 واما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الانسان على الانسان
 وتسلط ارادة الانسان الشخصية وإهوائه . وربما كان هذا الجور
 هو الشيء الوحيد الذي لم يرتض به الانسان مطلقاً وذلك بحسب
 له فخراً ابدياً . فطالما لم ير سيده الانساناً محضاً وحيثما كانت
 الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كاراته كان يستشيط غضباً
 ولا يتحمل النير الا مع الغيظ الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية
 التي تتنازعها السلطة السبادية وذلك ايضاً هو السبب الادبي الذي
 حمل الناس على بغضها وكرهيتها

عدم نفوذ
القيس في
الهبة السيادية
المنصبة

واما العنصر الديني الذي كان قد تخلصها فلم يستطع وقشور
تخفيف اثقال تلك السلطة عن الانسان . فلست اظن انه كان
للقيس نفوذ كبير في الهبة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في
اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الاداني وسيدهم . نعم ان
الكنيسة نتج منها تاثير عظيم في التمدن الاورباوي ولكن ذلك
التاثير كان عمومياً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت
في البشر . واما في تلك الهبة السيادية الاصلية فان مداخلة القيس
بين السيد واتباعه كانت كلاشي . وفي الغالب كان هو نفسه سجيماً
دنياً كاحد الارقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف .
ولكن بما انه كان الوساطة الوحيدة لصيانة الحيوة الادبية ونموها في ما
بين الاهلين الاداني كان محبوباً عندهم وكان يبيت فيهم بعض التعزية
وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى
القليل مما ياول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهبة الاجتماعية السيادية وقدمت لحضراتكم
النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شان صاحب المقاطعة
ام في شان عائلته ام الاهلين المجتمعين حوله . ولتخرج الان من هذه
الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل
كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مبانة لهم وبينهم وبينها

علاقات

ولنسأل ما هو شأن اهل المقاطعة واي تأثير يجب ان تؤثره
 في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها
 فقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امراً وهو ان
 صاحب المقاطعة والتأسيس كان كل منها مختصاً بهيئة اجتماعية عامة
 وكان لكل منها علاقات بعيدة مستمرة كما نقرر . واما الزراعون
 الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى
 هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك
 المدة كلفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محله . اذ لم يكن لهؤلاء
 الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انه لم يكن
 لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخله ما مع احد من الناس
 ولا تعلق باحد او بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام .
 وحينما نذكر الاشتراك السبادي بجملة يكون كلامنا عن اصحاب
 المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية
 السبادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة
 بها ولتر ما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة
 الى التمدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من جهة اخرى . ولست اتعرض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي بان يكون لكم بعض الالمام بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصدقة . فلا ينكران مبادي الامانة والخلوص وحفظ العهود وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين اصحاب المقاطعات

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت ان تنهيا بهيئة القوانين والقرينات اذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود فحو السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة . وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري او مالي الى السيد . والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة . وعزموا على ان يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاما متكفلاً

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادية
العسكري

باجره ايجابها . وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتتضي بالعدل
 على المسودين وتفصل الدعاوي المصدرة الى سبدهم . وصار كل
 سيد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم
 بالمهام التي تتخي رخاها او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان
 يحولوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى توازن
 وترتيبات ومنظومات مما تهم المذهب السيادي . ولكنه لم يكن لتلك
 التوازن والترتيبات زمانه ما سياسية رلا كانت الحنيفة قوانين
 وترتيبات . وانما كانت اية التنمية السياسية يقرر لدينا ان
 صفتها . وحرره بنامه راجعاً الى رفر . وسيد عليه ، الا ان
 ما ر الى نظام الارادات والى
 لقانون ما وانما ر الى حنيفة الترتيب السياسي راجعاً الى
 والاصحاح السياسي من قبله لانه لما ان توجد ارادة وقوة
 خت الى الى الارادات
 الى الى كل الترتيبات على الخصوص لاوامرها
 ولما ان تكون تلك الارادة والشئ العامة نتيجة كامل الارادات
 الخصوصية يمكن صدورها عنها من ان تجبر الجميع على
 احترامها والخصوع لها فذلكها تعطى نواتها الضمانة السياسية الممكنة
 تسلط رجل فاكثرة ساطة مطلقاً او حكومة احرية . وسائر المذاهب

هي متشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجوده في
المذهب السيادي ولا كان ممكناً وجودهما نعم ان اصحاب المقاطعات
لم يكونوا متساوين جميعاً في الثروة بل كان منهم من يفوق شوكة
واقتراراً عدد من الاخرين الى درجة تمكنه من العدي على من
كان اضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لاحدهم من حتى ولا لا كبر
أو رئاسة فيهم . انما كان ذلك لانهم لم ينفذوا الاوامر الباطنية
وارغامهم بل ان ذلك انما كان لعدم وجود وسائل القوة
والعمل الممنعة وتمنيز . فان السائد لم تكن توجد على الدوام
ولا الدواوين ولا الحاميات . وكان كل ما احاط به من القوات
والنزوات الحامية يدرون الجميع انهم انما هم ثمانية . فكانوا
يتزعمون الى ان ذلك دواوين اربعة كل دبرين . وتعتبر جنود لدى
استماع كل حرب وحماية الدواوين لدى فائز كل حاجة . وكل
شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع الحوادث . فبسبب تنوع
الذوارف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فكل
يحب من عدم استطاعة احدهم اخضاع الباقين لامره في مذهب
كذلك اذ غام الجميع على احترام وثوقهم الشوق العامة . ومن جهة
اخرى بتدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل
الدفاع لان كلا من اصحاب المقاطعات نظراً الى وجوده داخل

تقصرو الحصين وإلى قلة عدد أعدائه وسهولة حصوله على مساعدة
واعانة مسوديه كان لا يبالى بدفع العدو عنه ولا يحصل له مضايقة
منه . فان ما تقدم هو جرحان كاف على ان الطريقة الأولى من الضمانة
السياسية أي الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة إلى الأكثر
قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السيادي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية إلى
حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت أيضاً غير قابلة الاستعمال وقط
لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً
وهو اننا حينما نتكلم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض اليها
ما ندعوه بالحقوق الملكية أي حقوق وضع القوانين وحماية الاموال
الميرية المتنوعة واجراء التصاصات نعلم يقيناً ان هذه الحقوق لا تختص
بشخص ما مفرد وان لا شخص له حق عما يختص بذاته بان يقاص
الاخرين ويحبرهم على قانون او فريضة ما بل تلك حقوق لا تختص الا
بالهيئة الاجتاعية بجمليتها وتنفيذ باسمها وامرها حتى ولو كانت تلك
السلطة لاناتيها من ذاتها بل من هو اعلى منها . وحينما يمثل رجل
امام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلا ريب وربما على غير
يقين انه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض اليها الامر والنهي
فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتعيلاً على نوع ما . واما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس . فان صاحب
المقاطعة كان له في املاكه على الناس الذين يسكنونها كامل
الحقوق الملكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكه .
فان ما نسميه الان بالحقوق العامة كان وقتئذ الحقوق الخاصة . وما
ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب
المقاطعة يحضر عتلاً او دوناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب
من عدد قليل من امنا لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة
ولا يتصور في فكره هذا الامر حال كونه يكون قد انفذ احكامه الشخصية
كسلطان باسمه الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضيه
لمجرد كونه صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت
مباينة لنفس معيشتهم ولكل ما كان يجريه في املاكه . وكان يعتبر
ان ذلك الحفل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق
كحقوقهم ومنزلتهم كمنزله يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم
واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يجمله او يجبره على ان يعتبر القسم
الاعلى من الحكومة او المنظمات العامة كما نحن نعتبرها الان نظراً
الى رسوخ فعل هذه المنظمات السياسية في ذهننا وكان يتنوع
عن مجاراة الديوان اذالم يوافقته الترتير ويقاومه بالقوة . فبحصر المعنى
كان الحق في زمن المذهب السيادي قائماً بالسيف . ولا ضمانه له

الاثوة اذا كانت تعتبر القوة ضامنة للحق . فبواسطة القوة كانت
 تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان
 هو عدم اكتراث الالهيين حيثئذ بالدواوين الشرعية اذ لو كان
 للدواوين الشرعية السيادة ومجاسر المسودين وقسئذ فعل حقيقي
 لكذا نرى لذلك اثر في الخارج فندورها جازيت بالانبا ولا يذنب
 ان نعجب من ذلك لانه كان ثم مانع انحراف من كماله بالانبا
 ذكرتها . وهوان المذهب الاتحادي (كرسيا)
 المذاهب الحكمية والخرافات السياسية في المذهب المسيحي
 وتنفيذا . لانه قائم بهذا الشرط وهوان يترا في كل قسم من اقسام
 البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصيصية كل ما ذكر مرار فيهما من
 اقسام الحكومة وان يوخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منه لابل
 المحافظة على الهيئة الاجتماعية القائمة فيقل الى مركزنا وينظم على
 شكل حكومة مركزية . ومع ان هذا المذهب تنلياً بسيط جداً ومع
 ذلك من اكثر المذاهب تركيياً شرافع اذ منظر الى سرور درجة التمدن
 التي يحتاج اليها الاجل الموقرة بين الاستقلال والحرية الملية التي
 يمنحها بوفور والنظام والاضيق الذين يامرهما . ولذلك كان من
 الضروري ان تكون ارادة الانسان اي الحرية الشعبية مساعدة على
 تاسيس هذا المذهب ومحافظة عليه باكثر مما يتنضي في مائر المذاهب

ومجراه . واظن اننا حصلنا على هاتين التوجيهين الاولى ان المذهب
السيادي اثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي
لانه ولد تصورات واحساسات حارة في النفس واحياجات ادبية
ونمواً حسناً في الطباع والاخلاق

الثانية انه بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تاسيس نظام
شرعي ولا ضمانة ماسياسية . وهذا المذهب الذي كان لابد منه
لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلت من جرى
الحشونة واصبحت غير قابلة للانتظام كان في حد ذاته سيئاً من اصله
ولم يكن يحمل الاصلاح ولا الامتداد فالحق السياسي الوحيد
الذي ايدته في الهيئة الاجتماعية الاورباوية انما هو حق المدافعة ولست
اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متأخرة نظير
تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض
بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل
المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى
غاية الانتظام الاجتماعي واسى درجة كماله . فتباح الحرية الشخصية
ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل
واستوجب الامران نحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام
ويتدب هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

نتائج الحكم
السيادي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة
 المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ايد هذا المذهب وتمتع
 به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزيج منافع للهيئة الاجتماعية
 لانه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يوول الى
 خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا
 الحق بالكلية من قلوب البشر لان ملائحته تؤدي الى قبول الرق
 والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضمحلت في الهيئة
 الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن
 يحذر نشوئها ثانيا من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة
 من طبقة ما هي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو
 الذي اعادنا الى اخلاق اوربا . واتخذ نال الشرف الرفيع بان
 خلى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز
 الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظته عليه

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية
 في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا
 وجهنا النظر الى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي ان
 يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له ان يفعل وان
 غايته وافقت طبيعته . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات

وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .
واتراجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن
السادس عشر

انه من المحال ان ينكر فضلهم وتأثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرده
ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من ينتج
تاريخ ذلك العصر لابد له من ان يشاهد فيه عدداً جماً من
الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجميلة
وجميعها نشأت بلا شك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري^(١)
لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنها مع ذلك ابتها . وما شخصته
الكتب والروايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ
الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري
تقل جمعة عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر
والتصانيف الادبية واللذات العقلية التي تنعمت بها اوربا بعد
انتزاعها من الخشونة كان منشأها في حضن مذهب الاشراف وتحت
ظل اكناهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم
الانساني يقتضي له استعدادات عقلية وارقاق فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذامرة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل
الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظلمات (نذيل من المترجم)

الأحوال التي ليست من شأن رعاي الشعب ولا تناسب حالة
 معيشتهم المملوءة آتعا بآ و اوصابآ واحزانآ ومشقات لا تحصى . فاول
 التذكرات الادبية واول الانتعاب العقلية منسوبة في اوربا الى
 الاعصر السيادية سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا
 وبالعكس اذا فحصنا في التاريخ عن تأثير المذهب السيادي
 في الهيئة الاجتماعية نجد ما ثبت افتراضاتنا انه كان على الدوام وفي
 كل مكان منافيا لشوطيد النظام العام ونشر الحرية العامة . وكيفا
 بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السيادي يباعه ويعاكسه
 ولذلك منذ نشأ الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان اللتان
 هما اصل السبب في نمو الانتظام والحرية اعني بهما السلطة الملكية
 والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية
 السيادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمئة متتلفة ان يصلحوا
 احوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويحطوا له قوانين
 ونظامات عامة كولين الفتح واولاده في انكلترا والتدريس لويس في فرنسا
 وكثير من الامبراطورين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجدوا
 نفعا ما عانوه في هذا الشأن لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية
 نفسها كانت منافية اصلا للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة
 قصد جماعة من اهل البنى ان يقرروا السيادة كهذه اجتماعي

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهموا انها حصلت
 درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر
 يعسر عليهم ذلك جداً . اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا
 زمان له او بالحري رواية لا مريح لها ولا مشفون . ويسهل جداً
 الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينهبنا ايضاً على خطا الذين
 لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالحزبي
 واللعنات . فكل من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لكي
 يكتشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تأثيرها من جهة في
 نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتأثيرها من
 جهة اخرى في الحالة الاجتماعية . فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان
 مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة
 وظهرت فيه كل الاداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب
 مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم . والآخرين لم يعتبروا سوى الضرر
 الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة اذراج
 النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طبايع جميلة او
 فضائل عظيمة او نجاح ما فكل من القثنين جهل حقيقة عنصر
 التمدن المزدوج ولم يدرك ان التمدن قائم بنموين يمكن ان يظهر
 احدهما مدة من الزمان بقطع النظر عن الثاني . وان كان لا بد مع

ثمادي القرون وتعداد الحوادث من ان يجلب احدهما الاخر
وعلى كل حال ايها السادة المذهب السيادي كان ما وجب
عليه ان يكون وفعل ما وجب عليه ان يفعل . وما اشتهر به اولئك
القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود
الشخصي . فكان من الواجب ان ينتج من المذهب الاجتماعي الذي
اسسوه النوا الشخصية . وحينما ينضم الانسان الى مذهب ما اجتماعي
لا بد من ان تؤثر استعداداته الداخلية وامياله الادبية تأثيراً
عظيماً في الحال التي يركز عليها . ثم ان تلك الحال نفسها على التوالي
تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتشطها وتنميتها . فحب
الذات كان متغلباً على الهية الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهية الاجتماعية
السيادية التي هي ابنتها اعنت طبعاً ينمو الانسان ذاتياً . وسوف
نرى هذا الامر عينه في سائر عتاسر التماسن المختلفة فانها بقيت محافظة
على اصلها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون ان تحيد عن طريقها
الاولية فتاريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الاورباوي من اقرن
الخامس الى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مثالنا الاتية

المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدأ اشتراكي . العصب والارحام ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . أولاً بان يكون السلطان مفوضاً الى الأكثر اهلية ثانياً بان تخضع حرية المحكومين . الكنيسة تميمت الشرط الاول لانها جمعية لا سبط . انواع النصب والانتخاب المختلفة الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدأ السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر سهل . حركة العمل وحرية في حقن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسلط على السلطة الرسمية واجتهادها بذلك

لها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وناثير المذهب السبادي فهو ضوئاً لأن
هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر .
وقلت الكنيسة ادليس مة مسودي كما تدم الاضاح محاط بمكم عن
الدين المسيحي في حد ذاته وكهذه ديني بل ارنسب في ان احا ابكم
عن الكنيسة كهية اجتماعية اكليركية اي عن الاكليروس المسيحي
ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت
نظامها على نوع ما اعم انه حدث فيها بعد ذلك تنبيرات عديدة
مهمة لكن يصح ان يقال انه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

انظام الكنيسة
المسبوبة ونفوذها
الاوليان

الكنيسة ونم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي .
 فمن اول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في
 القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الاورباوي . وقد كنت
 عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة
 كعناصر تمدننا الاساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن
 سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فاضحت اسماً بلا
 مسمى . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود .
 والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حيثئذ
 كامل العناصر الدينية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة
 الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها
 كانت في حالتها الانتظام والشبوية ذات صورة مكتملة وحاطوة
 الحركة والانتظام والحرارة والقوانين اعني اعظم وسائط النفوذ .
 وهل تسلط النظمات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة الحيوية
 الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهذيب من جهة
 اخرى . لا سيما ان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة
 التي تخص بالانسان واعنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه
 ان يلقاه من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها عظيماً جداً
 في التمدن الحديث وربما كان اعظم ما جعله ان يكون اعداؤها

الالاء انفسهم والمحامون عنها الاكثر غير لاهم كانوا همذين بعضهم
 بخدمتها والبعض بمجارتها فلم يدفقوا النظر في حقيقة امرها وعلى
 ظني انهم لم يدنبوها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه
 فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات
 نظمات وتراتب متقنة غاية الاتقان وكانت الوسيطة بين
 الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل
 والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما
 نعرف ونذكر حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من
 وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة
 نظاماتها الداخلية والمبادي المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً
 ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الرؤساء الزميين سواء كانوا
 ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير
 الشعوب . ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث
 واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومباديا ومنزلتها والتاثيرات
 التي يجب ان تكون احداثتها حينئذ نلتجى الى التاريخ لاجل تحقيق
 القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والماجريات من القرن الخامس
 الى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة
 الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب

فلنعن الآن بالكنيسة مجد دلتها وبجالاتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربما كان الامر الالم هو نفس وجودها اي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كنائسية وبالاختصار وجود ديانة في هيئة خبرية منتظمة . فكثير من الناس المنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واحبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً . لانهم يفكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة واكليروس منتظم وبمصر المعني الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من ان يكون تأثيرها بالاجمال مضرًا لا نافعاً . وعلى رآئهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقه . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ماغربية كوسيطرة بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من الفحص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تاثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجب ان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصلي . ول اجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مختص بالاسان ذاتياً لا بصمو الهيئة

الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شيء اخر سوى علاقة سرية بين العابد
والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات
جديدة بين الناس فنشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي
حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير
اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مبهمه وموئسوها غير متين على
نوع ما التي لا يمكن وصفها او تدوينها بالاساليب العقلية بل هي نارية
تتأجج النفس الخفية وطوراً يتعرض للطبيعة الخارجة ويوماً تنغزل
بالشعور واخر تطلب كشف الاسرار الدامصة . وبالاختصار تلك
الحاسة التي تنتاب المرء شيء لا يتصل بالاندوام رغبة في الارتضاء
والارتياح ولا تفر في مكان . فانما حصر الديانة في تلك الحاسة كما
تقدم فلا غرو ان تكون الديانة حاسة تنسب اليها حاسة
بالانسان ذاتياً . نعم انه من الجائز ان حاسة كهذه تترك الناس الى
الاشتراك الوفي ومن الجائز لابل من الواجب ايضاً ان يسر
اصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتفتدي وذة تقوى بذلك تلك الحاسة .
ومكنها نظراً الى طبيعتها المنقلة غير الراكزة تاتي ان تكون موضوعاً
للاشتراك الدائم المتد ولا ترضى بمذهب ما من التعاليم والطنوس
والرسوم وبالحيلة تأتي ان تلده هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما اتي حائد عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة
واما ان تلك المحاسة الدينية ليست بالتمام عبارة عن طبيعة الانسان
الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك واكثر منه بكثير . فانه
يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن
هذا العالم ومتمثلة بامور شرعية عن العالم المحسوس تقلق نفس
الانسان وتذبذبها تذبذبا شديدا فحل هذه المسائل والمعتقدات
والسالم اثر تبيين هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة
اذن ومنعها الا اتي ثم يوجد ايضا طريق اخرى تقود الناس
الى الديانة فالذين درسوا الفلسفة من منبر اكرم تدرسهم على
ظاني انهم اذ برأت اخلاقيه هي متميزة في البوعر عن النصوص الدينية
وان تمييز الخير من الشر وجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد
يتمد ما اذ ان في نفس طرقة كما يجد في قواعد المنطق ومبادئها
موسسة فيد كما ان داء السلوك يوجبها في مدة حياته المحاضرة . فان
تت رمدت هذه تعرض حينئذ مسئلة الى الفكر البشري وهي ما
الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها . وهل وجوب فعل الخير
الكائن بذاته هو امر منفرد بلا مدع ولا غاية . وهل لا يرشدن
الانسان الى اصل ومعاد يتجاوزان هذا العالم . فلا بد من هذا
السؤال بديها وبواسطته تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف له الحجاب عن تلك الاشياء الالهية التي
ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة

تكوين الهيئة
الاجتماعية
الدينية

فالمسائل العديدة المحيطة بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث
عن اصل الاخلاق الادبية وغايتها من جهة اخرى هي اذا يتابع
الديانة بالتأكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل
هي اولاً مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان
في ذاته . ثانياً مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب
الاخلاق الادبية الطبيعية وتصرح عن غايتها . ثالثاً واخيراً مجموع
مواعيد تلي آمال البشر المستقبلية . هذا ما انطوت عليه الديانة
بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من انواع الاحساسات المحضة ولا
حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من اشكال الشعر . ومتى
ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم
نعد حينئذ امرأً شخصياً محضاً بل تكون بعكس الامر مبداً للاشتراك
بين الناس قوياً مخصصاً . فان اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق
لا ينحصر به احد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون الى
البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا
التعاليم التي تشارك المعتقدات فالتقانون الذي وجب على فرد من
الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له .

وهكذا المواعيد التي نعتها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها ايضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثمارها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن بد من ان تنصب منها على الخصوص لان اللفظة التي تفصح عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها (تلمذ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانها وقف لها (باللغات الافرنجية) . ومنى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اي متى تم اشتراك عدداً من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لم حيثئذ حكومة اذانه لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة . فبحال تكوين الهيئة الاجتماعية ولجود تكوينها تحتاج الي حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيب التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية اولاية هيئة كانت تتوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل ترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انه اذا

جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة
الجبرية فالسلطان يفوض الى الأكثر فضلاً ولياقة من القوم اي
الى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود . فان
كان قصدها فتح الحرب يفوض السلطان الى الأكثر شجاعة وفروسية
من الجماعة وان كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فأكثروا
لياقة يكون صاحب الفكر في الفكر الذي يهتم به من الناس . وفي
العالم يظهر توجيد من تارة تارة مني كانت الأمور اخذت مسراها
الطبيعي وكل من الناس تارة تارة في البحر ان يكون كذا في الامور
الدينية ايضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والهمم والقوة
بل يصلح بعضهم أكثر من بعض لبحث المسائل الدينية في شتول
الناس . وانهم يحرصون على ان لا يضيعوا على الناس على حفظ
اتعاين الدينية كشر من سائر العلوم . وانهم يحرصون على التأثيرات
والأمان الدينية في المناسبات فانها تبارك الكائن بين الناس في
المواهب العقلية والنفوذ يولد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما
يولد في الهيئة المدنية . ورسل الدين يظهرون ويشتهرون كقواد
الجيش . فدرى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة
الاجتماعية الدينية ومن جهة اخرى نراها تنمو وتزداد كما لا بواسطة
التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيعها بين البشر . وهكذا

بجال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبجال ظهور
 الهيئة الاجتماعية الدينية ننشئ لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل
 لاعتراض جوهرى فلنقاتل ان يقول انه لا حاجة للامر والاجبار في هذا
 الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني ومادامت
 الحرية واجبة بالتام والكمال فلا محل اذا للحكومة . فمن ظن
 انها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي
 تبذلها في اخضاع الناس لما يري بعنصرها التبري . كان المامة بامر
 الحكومة ضعيفا جداً

المبادي

الاساسية

لكل حكومة

ولنفرج من الموضوع السبني ونقتض الحكومة المدنية كشاهد لذلك
 وارجوكم ان تبصروا معي شئ من السمات البسيطة . فلنفترض الهيئة
 الاجتماعية في الوحدانية بنسبتي اتمام امر ما باسمها يؤول الى صاحبها
 كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امر او اصدار حكم ما . فلا ريب انه
 يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية
 كصص القوانين الجيدة والاعتماد على الراي الصوابي في الامور واصدار
 الحكم العادل وهلم جرا . ففي اي امر كان ومما كان الصالح المقصود
 يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف
 كل العمل . ولول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة
 والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخير الهيئة الاجتماعية .

فتمنى وجدت ذلك نعلمه امام الجمهور ونصرح به وحيثئذ ينبغي لها
 ان تبث في عقول الناس الذين تسرهم لكي يوافقوها عليه ويقتنعوا
 باصابتها فيه . فهل في ذلك جميعه شيء من الارغام . كلا . واذا
 افترضنا ايضا ان الحقبة التي عنها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها
 واعلانها حصل قبولها من الجميع وفتنمت الناس باصابة الحكومة
 فيها وخضعت لها كل الازدات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا
 حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى الآن . فهل لا نكون
 تلك الحكومة موجودة او هل لا يحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه ان
 يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا
 حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لدى ظهور المقاومة من قبل
 البعض فان لم يقتنع الجميع بما فر عليه فرار الحكومة ولم يخضعوا لها
 من تلقاء ارادتهم حيثئذ يجري استخدام القوة لارغام المقاومين . وما
 ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعا في البشر وتقصيرهم عن درجة
 الكمال . وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل
 بالسلطان ايضا ومن الحال ايحاد واسطة لمنعها بالاطلاق . فلا بد
 للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حد ما على الدوام
 لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما امكن للحكومات
 عدم استخدامها لتتصرف عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم . حتى

ان انظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر
 على وسائل ارادية لتخضع اليها في التسلط والتفكير وكل ما
 استغنت الحكومة عن الوسائل الجبرية وقتت بذلك طبيعتها
 الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وارادات سرًا واعتبارًا .
 وبالكس كل ما استغنت استعمال الزعج الجبرية ادى الامر الى
 كمال تسلم رعاياها من اذرت عن اتمام امور عظيمة ما تستطيع
 ابرائها الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها
 بالاتباع وتخنس لاورامها من الارادات المحركة بالوسائل العقلية فقط
 في سلمها لا تترك القوة الجبرية ناسًا جوهريًا للحكومة
 بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائل وقوى رادها بالاكشاف
 على ما يوافق اجراؤه في كل ظرف من الظروف اعني الاكشاف على
 الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال
 تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها .
 فلا يمكن ان الحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثم
 محل لاسعمال الارغام كليًا او جزئيًا حتى ولو منع الارغام مطلقًا

وهكذا ايضا حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية
 ممنوعة عنها بلا شك لان سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا
 غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجة . ومع ذلك

فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق واوضحناه من
الامور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحمل المسائل
المتعلقة بمعاد البشر او اذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية بخوي
حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في
كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضا
ان تشهر التعليمات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعظ الناس بها
وان تذكرهم اياها كل ما راتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي
في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق
الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا
فقط ما يجب عليها اتمامه . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيناها بالكلية
فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهرية المتعلقة
بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة وروساء
للدن او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه
المسئلة التي هي سبب المازعة بين اكثر الجمعيات الدينية وجمعية
الكويكر لا يمكن ملاساتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً
في الوجود وتفتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهم
اذا قرأ القرار على لزوم جمعية قضاة وروساء للدين فهل يوافق ان
يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض أم الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة
والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اي على سلسلة المراتب . فهذه
المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من الفضاة الدينيين القوة
الجبرية ولم تسلب منهم على حد سوى فعوضاً عن ملائاة الهيئة
الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية بحسب ان
نقربان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبيان الحكومة
الدينية ثولدمنها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة
التي تنتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها
الحكومة الدينية وماهية مبادي واساسات قانونيتها . فذلك هو
البحث الحقيقي الذي يلجئنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر
الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان الحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل
صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تبت قانونيتها
وكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى
الاكثر اهلية واستحقاقاً من التوم فيستمر في ايديهم على قدر ما يسمح
بذلك قصور الطسعة المشرية وعدم كمالها . ويبادر هكذا الى
البحث عن الاشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين
الجماعة واستجلاهم وتفويض الامر والني المهم وتوليهم بتنظيم

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك
وراثياً محضاً عندهم أي ان الوظيفة او السلطان ينتقل من الاب الى
الابن . فناء على ذلك لا بسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها
حيث لا اصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذ استعمال لفظة زمرة او
جماعة . نعم ان مذهب الجماعة اعني المذهب الانتخابي له مساوي لكنه
مباين بالكلية للمذهب السبطي اي الوراثي . فلا يناسب اصلاً
استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية ورهبانية القسيسين منعت
الاكليروس المسيحي من ان يستحيل الى سبط وراثي

فلا بد من ان تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي ان
المذهب السبطي الوراثي يتولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط
يدل على ذلك . فتمت صارت نفس الوظائف ونفس السلطات
وراثية في نفس الامرات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز
ولا بد من ان لا يدرك ما املاك تلك الوظيفة او تلك السلطة بقطع
احد من ابناءه كما تم هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت
تحت سيطرته أصبحت استيلاء سبط ما أصبحت الوظائف فيها
وراثية . فاما الامارات البطاح في تتلدها . واما الكنيسة
المسيحية فبالكلية بل بعكس الامر كانت تقبل
الناس كافة على انفسهم في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اهل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لاسيما من القرن
 الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقى الى الوظائف الاكبرية
 كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع
 اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان
 والوجوه ومع ان العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت
 هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والسابقة بين
 الاقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والاهلية القانونية الى اسمى
 الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبة من
 كون الكنيسة جمعية لاسبطا . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان
 السبط من طبيعته الجهد وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان
 لاننا اذا فتحنا جميع التواريخ نرى الجهد متسلطاً على جميع الهيئات
 الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي اي الوراثة سواء كانت دينية
 او سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا تدر ان تقول انها البتة في
 حالة مجهود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة
 وتقدم مدة قرون عديدة . وكان الذي يحثها على ذلك هو تارة
 سطوة اخصامها واعداًها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى
 الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي
 هيئة اجتماعية تعلت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها

بجنوي تغييرات عديدة، وتقدماً ونجاحاً . فلا شك ان مواهبها
على الحركة والنمو وعدم تسلط الجهد عليها ناتجان من قبولها
جميع الناس على التساوي في الوظائف الاكاديمية ودوام المحافظة
على هذا المبدأ .

وبرى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تخبز اهلية الناس الذين
كانت تفوض اليهم امر السلطان وكيف كانت تكشف على اهل
الكلمات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين ببعض
وتدعوهم الى تقلد وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقين اولاهما انتخاب الاعلى للادنى
وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب الحقيقي
الذي نعرفه اليوم . فرسامة القسيسين مثلاً كانت منوطة بالرئيس
وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى . وهكذا ايضا في من يعلى
بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من فيض انعام الاشراف وغير
ذلك فكان الرئيس الاعلى سواء كان بابا او ملكا او سيداً يعين من
يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي
سالكا وعليه المعول . وكانت جماعة الاكليروس في الممدد السابقة
تنتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صدها على الغالب
حتى ان شعب المومنين كان يتداخل في هذا الامر بعض الاحيان

وفي الأديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام . وفي رومية كانت
 زمرة الكاردينالية تنتخب الباباوات وقبلًا كانت جماعة الأكروس
 انروماني مشتركة . كما في هذا الانتخاب فما قد وجدنا المبدأين
 اللذين بموجبهما يفرغ السلطان ويترر قانوناً رها انتخاب الأعلى
 للأدنى وانتخاب الأدنى للأعلى حارين في الكنيسة وعلتها المول
 لاسما في المدة التي نحن في صدها فكانت الكنيسة بواسطة هاتين
 الطريقتين تعين الأشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم الى تولد
 تلك الوظائف . الا ان هذين المبدأين اللذين كانا جارين في
 آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم احدهما
 الآخر وبجارية وبعد انقضاء قرون مديدة وحصول تقلبات عديدة
 تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الأعلى للأدنى ولكن من القرن
 الخامس الى الثاني عشر كان المبدأ الآخر وهو انتخاب الأدنى للأعلى
 لم يزل متغلباً بالاجمال ولا تعجبوا ايها السادة من امر وجود هذين
 المبدأين المتباينين في زمن واحد لانكم اذا نظرتم الى الهيئة الاجتماعية
 بوجه العموم والى مجرى الاحوال الطبيعي في العالم والى طريقة
 انتقال السلطان فيه ترون ان ذلك يتم نارة على احد هذين
 الوجهين وطوراً على الوجه الآخر . فالكنيسة لم تختزعها بل وجدتها
 في حالة البشر الفطرية فاستعارتها . وفي كل منها جانب من

الحقانية والمائدة وربما كان اتفاقهما مناً احسن واسطة غالباً
 لاستيصال السلطان القانوني وعلى ظني ان تغلب احدهما في الكنيسة
 اي انتخاب الادنى للاعلى انما يحسب مصيبة كبيرة . لكن الثاني مع
 ذلك لم يبال بالكلية فيها بل تظاهروا في كل الازمنة تحت اسم
 تضلعة ومع كونه لم يفز بالنجاح على الدوام الا ان ذلك كان يكفي
 لاقامة الحجة ومنع آخر عن وضع اليد والتسلط المطلق . وكانت
 قوة الكنيسة تد فت حينئذ تموا منضياً بسبب احكامها للمساواة
 وحرية انية الكائنات الانسانية . فكانت قد استولت اليها غلوب الناس
 أكثر من يراد ان ياتوا لاجل انية لسبب كثرها تحت طائلهم
 رستهم . سائر ما يارف والنشون وكامل الاطاع الشريفة
 الموحودة في الطبيعة البشرية . فمن ذلك خصوصاً تبع اقتدارها
 وشركها لامن شناها ونزوتها ومن الوسائل غير القانونية التي طالما
 استخدمتها

وهي اشهرها "الارعية" ثم بكل متكرمة جيدة اعني احترام
 الحرية فنان تحت "الارعية" التي هي السبب في انية داخله مبدان
 سيان احدها من سببية الكنيسة ورسوس في نه اليها والثاني من
 نتائج غشف الطبيعة الشريفة لامن طاعة الباطل المسيحية
 فادول هو نكراناً حقوق التمل الشخصي وادعائها اداعة

الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان
 حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبداً لكن
 من المحال تنفيذه فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل
 البشري ان لم تفتح له ابواب العقل اي ان لم يقبله العقل . ولا بد
 للعقل من النظر في الاعتقاد والفحص عنه مها كان . وان تم
 الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل
 ذاته بالافكار والتصورات التي يكتف قبولها وما ذلك الا فعل من
 افعال العقل لا ينكر امره مها قصدوا تنكير صورته . على ان العقل
 قابل التلقف ومن الجائز انه يتقص احياناً او يتنارل عن حقه ومن
 الممكن اسراؤه بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار
 ما يجني له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السيء المتقبل
 من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تاثير محض كامل ولا
 امكن ان يكون له ذلك

والمبدأ السيء الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي
 اخلاسته الكنيسة وهو حق مباين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية
 الدينية ولاصل الكنيسة نفسها واتعاليمها الاصلية . وقد اعترض
 عليها في ذلك كثير من الابا الاكثر شهرة كالقدس امبروسيو
 والندس هلاس والتدس مارتينوس دون ان يجدي ذلك نفعا .

لا بل تغلب فيها ذاك المبدأ لدرجة أنه كاد يسلط بالكلية .
فادعوا لها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معاً او
بالبحري مفاضة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرطقة اي احتقار
حرية الفكر البشري القانونية هو الخطأ الذي كان قد تخلل بالكنيسة
واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناءً على ما تقدم قد نقرر ان مبادئ الكنيسة من جهة حرية
اعضاءها كانت غير قانونية واقل تنعاً وفائدة من مبادئها المختصة
بترتيب السلطان الكنائسي . ولكن لا ينبغي ان نظن مع ذلك ان
المبدأ الفاسد يفسد اساس الشئ حتى أنه يحدث منه كل الأذى
المشروس في طبيعته ذاتها . فلا شئ يضر بالتاريخ أكثر من المنطق
اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شئ ما في فكره الى استخراج كامل
النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشئ عينه . فانه لا ينبغي استعمال
هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سرية النتائج كالنكر
البشري . والخير والشرها ممزوجان بجميع الأشياء مزجاً قوياً
بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية
او النفس البشرية فلا بد من ان تتبدوا في كل مكان ذينك الامرين
معاً ينموان الواحد بازاء الاخر ويتعاربان لكن دون ان يفني احدهما
الاخر . والطبيعة البشرية لا تنصل ابداً الى اخر حدودها الاخر او

الشربل تشغل على الدوام من الواحد الى الآخر وتنهض حينما
 يظهر فيها قربة جد آمن العترة وتعثر حينما يخال انها سالكة باستقامة
 وهذا ايضا نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقا
 فيها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . وفضلاً عن ذلك
 يوجد حادث عمومي هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا
 الوقوف على حقيقة امره فلا يمتناكم ايها السادة اننا اذا تصورنا اليوم
 حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الا على افعال الانسان
 الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات
 وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية
 وافعال الانسان السرية الخصوصية فاما من حكومة تعرض لها اصلاً
 لان هذا الانسان من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها
 كانت تصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد
 شرعت في ان تدرس النكر البشري والحرية البشرية والضمير
 والاراء الشخصية . ولم يكن عندنا استدر كما عندنا اليوم مصرحة
 في اننا انما نبحث في المناقاة لا نأخذوا بالهوية بالهيئة الاجتماعية
 فخاصة تطأكرها عنوية سامين المصنفين بل كانت تجمع في
 قائمة كل الافعال الجنائية الناشئة للاخذوا فقط وتسببها خطايا
 ونفاصها جميعاً . وكانت غاية ردة بها جميعاً وقدمها وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دأبها الانسان الخارجى وعلاقات الناس
 المدنية المحضة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دأبها
 الانسان الداخلى والفكر والسريرة اعني الامور التي من طبيعتها الخفية
 والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة اذا بسبب نفس
 طبيعة مشروعاتها وطبيعة بعض المبادئ المؤسسة عليها حكومتها .
 خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية
 استعمالاً منافياً للتواضع . لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية
 تلي ثم مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لان الافكار البشرية والحرية
 اذا تركت لا مجال مهما كان صغيراً او اطلق لها العنان قليلاً لا تغلب
 بالمحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتخير
 السلطان المطلق عينه التي تقع في قضيه على ان يتنازل عن سلطنته
 مراراً عديدة . وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية
 فاننا نشاهد دائماً الحكم على الارائقة بالموت وتخريم حق الفقه . المحر
 واجتار العقل التنقيضي ونشر المعتقدات بطريق الكراهة . سلطة
 المحكمة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية استند فيها العقل التنقيضي
 واما كثر جراءة ما وضع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيع اما
 هيبة الاراء الشخصية . فالشيع والهرتقات وكل الحزب المدافس
 الذي كان وراء الكنيسة . وهرمان قاطع مانع على الحيوة والحرية

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحياة مضطربة مؤلمة مملوءة أخطاراً
وغياً وإنما لكنها حياة شريفة وذات قوة عظيمة لأنها كانت السبب في
ثبوت العقل البشري والارادة البشرية اجل نمو واحسنه . واذا تركنا
الحزب المناقض جانبا ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد
لها ترتيبات واعمالاً مغايرة في ظاهر الامر لبعض مبادئها . فانها تنكر
حق القصاص الحر وتبغى سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم
الى العقل الحكم في امورها على الدوام ومع كون الحرية هي الاساس
في الحكومة الكنائسية فضلاً عن ان ترتيباتها ووسائلها انما هي
المجامع اقليبية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسائل
والانذارات والخطوط على الدوام . فانه لم يسبق لحكومة ما ان
تستعمل المذاكرة والمداولة العامة الى هذه الدرجة حتى يخال
للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود
المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الامر والنهي
والحل والربط والاختصار تنفيذ امور الاحكام لانها حكومة حقيقية
وبهذا المتدار اشتدت حرارة الحياة العقلية في وسط تلك
الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الامور . وصار استعمال
العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس تصدي ان
استنتج من ذلك انه لم يحدث تأثير ما من المبادئ السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رأيي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب الكنيسة المحكي لابل كانت تلك المبادي قد اثمرت اثماراً مرة جداً في المدة التي تشغلنا . واثرت في ما بعد اثماراً اكثر مرارة من هذه لكنه لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا اقامت الخير الذي كان يفوق وسط الارض

علاقات
الكنيسة مع
الروساء
الزمنيين

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر الى داخلتها وطبيعتها . فلننظر الآن الى علاقاتها مع روساء الشعوب واصحاب السلطة الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت معه وشابهته في العوايد وشاركنه في العلاقات ولما رأت بازائها اولئك الملوك والروساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة ما لا في المعتقدات ولا في التقاليدات ولا في الاحساسات ايقنت حينئذٍ بحلول الخطر الجسيم وداخلها رعب عظيم . واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً ونجليهم الى الايمان . وفي بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية على نوع ما ، ولاجل اتمام مقصدها اخذت تفعل ما من شأنه ان

فعلومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للحال من تمسك
 الكنيسة بالمبدأ المذكور . اذ فضلاً عن جلبه لها الفوائد الزمنية
 كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطينين
 وجعل كلاً منهما تناظر الأخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمحاماتها
 عن حرية الضمير والأفكار بوجه الأجمال مهدت السبل لاستقلال
 الضمير والأفكار بين الأفراد لانها قررت ان مذهب الاستبدادات
 الدينية لا يسوغ اخضاعه لغير القوة المدنية . فانقاد كل انسان الى
 تقرير هذا الكلام عينه عما يتعلق بذاته اذ ان مبدأ حرية التعبير
 حرية الفكر التخصي هو على التام مطابق لمبدأ استقلال السلطة
 الروحية العامة بالنسبة الى السلطة الزمنية

ولكن والسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى طلب
 التسلط والرئاسة . وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لان ازدياد الطمع
 الطبيعي والعظمة الشريفة حملاً على ان تحاول ليس فقط
 الاستئثار عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي الظن
 مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة
 البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب
 أخرى تبينها الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان

تولد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير
البشري غير خاضعين لسلطان يناديها حق المداولة وقرار الراي
ويعام لها بالقوة الجبرية اي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة
تدعي حق نص الاراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت
الحاضر على وجه التقارب. لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة
كما كان ذلك في القرن العاشر ووقع الفكر والضمير تحت حكم
قوانين وترتيبات وسلطة تدعي حق الامر والنهي عليها وفهرها
بواسطة القوة الجبرية وبالاخصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية
وتتملك فعلا على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة
جبرية فلا غرو ان تساق طبعاً تلك السلطة الروحية الى دعوى
التمسك على النظام الزمني فائلة (يا للعجب أيكون لي الحكم والتمسك
على اعلى واعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه اي على
فكره ورايته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صوالحه الظاهرة
الدية الفانية. أأكون انا ملزمة ومفسرة العدل والحق ولا استطيع
تسوية الامور العالنية على متضى العدل والحق). فبمجرد هذا
الذكر ويندء تليو كان لابد للنظام الروحي من ان يحاول التسطي
على النظام الزمني لاسيما ان الروحيات وقتئذ كانت حاوية ضمن
بافترتها كامل نفردات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روعي وهو النظام
 اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى
 كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي مكملاً
 مسئولياً على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة
 من ان يدعي تولى الاحكام العمومية على العالم بأسره

وكان ثم سبب اخر يحمله على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشؤمة
 التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من
 صفات الحكومة الزمنية وقتئذ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تنقر
 الا منذ بضعة قرون . ولكن في المئة التي نحن في صدد ما كانت
 الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المضطربة واللصوصية التي لا تطاق
 ومهما كانت وقتئذ حالة الكنيسة متاخرة من جهتي العدالة والاخلاق
 فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على
 اللوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام
 الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات وعدد من
 الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكاً ما قد فقد حقوقه
 وصارت رعاياه يحل من اي انهم بالخضوع له والمطاعة لوامره كانت
 على الغالب تلك المداخلات القانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت
 في الظاهر مخالفة للرسم وموجبة للثقل . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تفقد بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها .
وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المداخلة عن انفسهم
والعامامة عن حقوقهم من التعديت المدنية فكانت الديانة تتدخل
باسم الله وتتصرح لحقوقهم وذلك بعد من الاسباب التي اعانت كثيراً
على ظفر المبدأ الشوكرا تيكي

ويوجد أيضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة
رؤساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها
في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء للنظام الكنائسي
واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين
بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وباللالي مرتبطين
بعلاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا
ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين
والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر
ر كان ثم عدة اسباب متتالية تضرب عنها صفحاً لطوله شرحها قد
حملت الامة اثقة على ان يتبرر الملوك البربر كخلفاء القياصرة الرومانيين
الى حد محدود وان يخضعوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق .
فروساء . الاكليروس كان لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة
الكنائسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض الخدمات واخيراً صفة الرعايا المجريدين التي كانت توجبهم الى الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان الرؤساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهة هم يحتجون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان للتمنع عن القيام بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين ميل لا يمكن تجنبه على نوع ما يحمل الرؤساء الزمنيين على اعدام الاستقلال الروحي ورؤساء الكنيسة على استعمال الاستقلال الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاجرة العظيمة التي وقعت بسبب امر تقايد الوظائف بين الاحبار والسلطنة الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاخلاف مراكز رؤساء الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلاً بين الفريقين حيثئذٍ

ثم كان ايضا بين الكنيسة والروساء المالكين علاقة اخرى لم تكن تجديها نفعا بل عادت عليها بالشوم وانصرار الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية لردع المراتقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائل لذلك اذ لم يكن عندها جنود البتة وكانت عند اصذارها حكما على بعض المراتقة لا تملك طريقة لتنفيذه . فكانت حيثئذ تستغيب بمادعي بالساع والعامى اى انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شأنها الامر الذي يوجب الاسف حقا . وقد اضطرت اليه بسبب اعتمادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضطهاد .

فانهى الحديث هنا بها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروع اليوم من مسئلة الكنيسة وقد بقي عليّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المادى المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدن العمومي . ثم اجتهدت بذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتفسيرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها اذ ان من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها

المقالة السادسة

موضوع المقالة . أفراد الرئيس من المرووس في الكنيسة . نفوذ الشعب المسيحي على الأكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الأكليروس من كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تأثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والفرائع . طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطة . ثانياً الكنيسة في مدة الخسوة ونمو مبدا تمييز السطنتين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالنظام واضطرابها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة الشيوكرايتيكية . هود روح الفحص والحرية . آييلار . الثورة البلدية . عدم الارتباط بين ذيك الحادئين

ليها السادسة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانهاء القمص من حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفردة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والروساء الزميين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم غير الوجهين الاولين فقط فبقينا علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة

مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث
لملاحظات عمومية على تأثير الكنيسة في التمدن الاورباوي من القرن
الخامس الى الثاني عشر واخيراً نبحث ما تقرره بواسطة فحصنا عن
الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة
المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب
اقتصر على الاشياء العمومية جداً، اذ لا يمكنني الدخول في البحث
عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الكليركين اليومية
مع المومنين . بل مقصودي فقط ان اورد عليكم المبادي الجوهرية
واعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة ونصرفاتها مع شعب
المسيحيين

فالامر الذي تتاز به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب
خلاً أساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن
المروءس وعدم نفوذ المروءسين في امور حكومتهم واستقلال
الاكثيروس المسيحي بالنسبة الى المومنين

وينسئل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالي الانسان والهيئة
الاجتماعية وذلك من تخلله في الكنيسة منذ ابتدا مدتها . وانفصال
الاكثيروس المسيحي عن الشعب لم يتر بالكلية في المدة التي تشغلنا

علاقات
الكنيسة مع
الشعوب

بل كان الشعب المسيحي يتدخل بأمور حكومته في بعض الظروف
حين انتخاب الاسقف مثلاً وهذا في بعض المرات دائماً . ولكن رويداً
رويداً ضعفت تلك المداخلة وتدرت وكانت قد ابتدأت ان تقل
منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الاكليروس
الى الانفصال والاستقلال هو على نوع ما عبارة عن تاريخ الكنيسة
منذ مهدها . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك
المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان
نسب كل ما حصل من الخلل بوجه الاطلاق الى ميل الاكليروس
الى انفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص
بالاكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية
استعداد قوي لرفع شان الحكماء الروساء وتمييزهم عن المرووسيين
وتخصيصهم بالافصاف الامتيازات الالهية . وذلك نتيجة نفس المامورية
المنفعة انهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك
يسو مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر ما يسو في غيرها
اوليس تان المرووسيين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من
يتم بامر عقله وضميره ومعهاده اي باخص قسم من نفسه وذاتيه .
ومن الشئ المنطقي ان يكن الانسان الى حكومة ما صالحة المادية وغاية
احواله الزمنية الى حد محدود ولو تسبب له من ذلك اضرار جسمية

وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أخبر باحتراق بيته
 اذ قال اذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لان امور المنزل لاتعنيني ولكن
 متى كان الامر متعلقا بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل
 بالكلية عن سياسة نفسه وتسليمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس
 ادبيا وبحسب كرق وعبودية اشنع وافج بما لا يقاس من عبودية الجسم
 فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في امر علاقات
 الاكليروس مع المؤمنين وكان يزداد يوما فيوما لكنه لم يغلب بالكلية
 كما سوضع ذلك فيما بعد . وقد سبق وعايتم ايها السادة ان ذات
 الاكليركيين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحرمتهم ضمانه ما . فكم
 بالبحري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم
 كانت اشد تعاسة . اذ انه كان يحصل بين الاكليركيين بعضهم مع
 بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان
 ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس
 فلم يجري شيء من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة
 الكنائسية بصفة مشاهدين لاغير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب
 هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات
 الاكليروس على سبيل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس
 في تبها فقط بل في معاطاتها ايضا وانه لا حق للعامة اصلا في

المدخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول
في المدة التي نحن في صددها واضطر الامر الى انقلابات وثورات
مهولة وانتضا قرون عديدة حتى تلاشت قوتها واعيدت المسائل
والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الاكليروس شرعا عن الشعب كان اذا قد ثبت
تقريبا قبل القرن الثاني عشر كمبدا وفي واقع الامر كحادث ايضا
وليست غايته مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان خاليا من
النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة امار ذكرها . نعم انه كان قد فقد
حق المدخلة الشرعية لكنه لم يفقد النفوذ . ولمن المستحيل الا يكون
لشعب نفوذ في اية حكومة كانت لاسما في الحكومة التي معتداتها
مشتركة بين الرئيس والمرووس⁴ . فحيث تنبؤ تلك المشاركة
في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة عقلية واحدة فلا
بد من وجود المواصلات بينهما ولا يمكن قطعها بالكلية مهما كانت
النظامات والترتيبات محيطة من اصلها . ولاجل توضيح معنى قولي
هذا اقدم لكم شاهدا من الدائرة السياسية قريب العهد . وهو انه لم
يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنسي محروم المدخلة
الشرعية بامور الاحكام من جرى النظامات اكثر مما كان في
القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى أنه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكلية
مداخلة أدها إلى الرسمية بامر ممارسة السلطة والأحكام ومع ذلك
فلا ريب أن الشعب كان له نفوذ وقسوة على الحكومة أكثر من أوقات
أخرى كالأوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي
كانت فيها المجالس العالية تداخل بامور السياسة كثيراً والتي
كان فيها الشعب له مداخلة بالأحكام بالطريق الشرعي . وسبب
ذلك إما السادة أنه يوجد قوة لا تحصر تحت حكم القوانين وعند
الافتضا لا تعباً بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الأفكار
والأفكار والراي العام . فكان الراي العام متسلطاً في فرنسا مدة
القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر من كل المدد السابقة ومع
أنه كان خالياً من الوسائط الشرعية لتنفيذ ما ربه مع الحكومة كان
يفعل ذلك بواسطة سلطان الأفكار التي كانت نعم الرئيس
والمرؤوس فتتمنع الرئيس عن مخالفة أفكار المرؤوس أو عن عدم
مراعاتها . والذي كان متوقفاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس
إلى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المتقدم ذكرها
ثم إن الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة
كانت أفكار وقسوة متهيبة بالنسبة إلى المواد الدينية وذلك
الهيجان كان يعم الشعب والكلبروس معاً وبهذه الوساطة كان

للشعب نفوذ على الأكليروس

فمن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب
 التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر
 مما يظن عادة . نعم ان الناس يرغبون في سرعة نجاح أعمالهم وظهور
 مفاعيلها للعيان ويميلون الى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم
 سريعاً ولكن لم يتفوق لهم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الأمر
 دائماً ذا افادة . بل يوجد اوقات واحوال لا يصلح فيها ولا يسلك
 الا التأثيرات البعيدة غير المنظورة ونماكم شاهداً ثانياً من الدائرة
 السياسية ايضاً فكم من رطلاب ديوان العمود في انكسار من حكومتهم
 لاسيما سنة ١٦٤١ كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة
 ان يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء واهل
 الشورى الخ اذ كان يعتبر نواله هذا الأمر بواسطة نفوذه كضابط سبطية
 وقد فشل ذلك مراراً دون ان يجهل على ثمة ما نظراً الى عدم
 اتوافقه في الانتخاب وعدم ائتمان سياسة الأمور لكن ما الذي
 يجري الآن في انكسارها اليس تسمية الوزراء واسمهم من موظفي
 المملكة الى راي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك بواسطة التمرز
 والمداخلة القريبة التأثير بل بالرياسات البعيدة التأثير والذيمة
 التي طالما رغبها نكساراً حصلت عليها لكن بواسطة اخرى را

الواسطة الاولى فلم نجدها نفعا

وهنا امر استاذن من حضراتكم التبصر به هنيهة وهو ان النفوذ يستلزم في الذين يفوض امره اليهم المعارف الزائدة والحكمة والمخاضة وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري ان يكونوا متاكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم . واما الوسائط التي تاثيرها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الامع الصعوبات وبعد التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها تخضع للفحص والتدقيق والمضادة ولا تظفر الا رويدا رويدا فاذا كانت العتول غير مستوفية الشروط المتتضية لتفويض امر المداخلة القريبة اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذ استعمال الوسائط البعيدة التأثير افضل ولئن كانت غالبا غير كافية . فهكذا كان يفعل الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك ان تاثيره كان ضعيفا غير مكتمل لكنه لم يخل مع ذلك من فعل وتأثير

وكان ايضا سبب اخر للمواصلة بين الكنيسة والعوام وهو توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانه لما كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائما متألفة من رجال متساوين على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انه كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم إلا أنه بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة
 عائشين في مكان واحد وكانوا يرعون من اقاصي هيكلهم الشعب
 الخاضع لقوانينهم . واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب
 لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرفيق
 باسفل القصر السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس
 وعضوا اكليركي . وكان الاكليروس مخاطما طبقات الناس
 واصنافها كافة . وهكذا كان اختلاف احوال القسيسين المسيحيين
 ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سببا كبيرا لاتحاد الاكليروس
 مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي
 حازت السلطة . وكان الاساقفة وروساء الاكليروس المسيحي زيادة
 على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومخراطين في السلك المدني
 والسلك الكنائسي معا . ومن ذلك نتجت المشاركة في الصالح
 والعيوب والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا . وطالما وقع اللوم
 على الاساقفة الذين كانوا يسبغون الى الحرب والقتال والقسيسين
 الذين يستسيرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم
 لكنه اقل ضررا من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين
 كانوا لا يخرجون من هيكلهم اصلا بل كانوا بمعزل عن الناس .
 والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير

القانونية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية
 اعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة باحوالهم واسماهم اصلاً . وكان
 من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الاحوال
 والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس
 عن المرووس ان لم نقل ملاشائه . وبما انه قد تقرر لدينا هذا
 الانفصال وتعينت حدوده فلنبعث الان عن كيفية سياسة الكنيسة
 للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق
 نمو الانسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية
 الظاهرة

فمن جهة نمو الانسان ذاتياً حقاً لا اظن ان الكنيسة اهتمت به
 كثيراً في الزمن الذي نحن بذكره . بل جاهدت في اصلاح شان
 سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم
 مع الضعفا والضعفا اليك . واهتمت بانماش الضعفا وتقويتهم وبث
 الحياة الادبية في نفوسهم واحياء آمال وافكار فيهم ارفع درجة مما
 كانت تنطوي عليه معينتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لست
 اظن ان الكنيسة اعدت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد
 الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يخصص بالعوام خصوصاً .
 وما كانت تصنع من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الاكليروس

اذ كانت تجهد كثيراً بنمو تلك الزمرة وتقدمها وتعليم القسيسين
ورببت لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تثقيهم على
قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية العيسة في ذلك
الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعني بنمو الافكار
والاخلاق رأساً بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطيئة .
ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بفتحها ميداناً
واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها . وعلى
ذلك اقتصرت فقط من جهة ما يؤول الى نمو العقل بين العوام
في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيراً ما يؤول الى تحسين
حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير
قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال الفبايح والفضائح
العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية
مثلاً . وقد قيل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان
المتاخر منسوب بتمامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك
مبالغة لان العبودية لبثت زماناً طويلاً في حضن الهيئة الاجتماعية
المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم يتسرخ
هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونش افكار

ومبادئ أخرى للتمدن . ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال
 الكنيسة نفوذها المحصور وتضييق دائرته . وأقوى برهان على ذلك
 هو ان اغلب نصوص الاعناق في ازمة مختلفة كانت عروسة على سبب
 ديني . فكانت التصورات الدينية واماال الآخرة وتساوي الناس في
 الدين هي الأمور التي في غالب الظروف تبني عليها نصوص الاعناق
 وكانت الكنيسة تبجهد ايضاً بنسخ كثير من العوايد البربرية وباصلاح
 القوانين الجنائية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة
 ومشوهة حيث نرى رغما عن بعض مبادئ الحرية التي كانت تمارجها .
 فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر
 عندهم الوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الالتباس
 فكانت الكنيسة تعني بالاعتياض عنها بوسائط اخر قانونية تناسب
 الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع
 الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة .
 ولدى مراجعتها يظهر جلياً عظم تسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية
 والعادلة المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان
 اغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لو لم تحافظ
 عليها الكنيسة وتنافع عنها وتعتن بنشرها لكانت انجحت هاتيك
 الافكار وبادت . وان رمت الوقوف مثلاً على كيفية استعمال المحلف

تأثير الكنيسة
 في القوانين
 الفرعية
 الجنائية

في اثنا الدعوى فانفخوا شريعة الويزيعوثيين وانظروا باية حكمة
نوصي به

(يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة أن يستنطق أولاً
الشهود وتفحص بعد ذلك الأوراق لكيما تظهر الحقيقة على الوجه
الصريح ولكي لا تلجأ مع السهولة الى القسم . فان العدالة والبحث
عن الحقيقة يتضبان فحصر أوراق الطرفين مع التدقيق وعدم
المصير الى القسم الذي جهد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغية
وتطرح اليقين فقط في الدعوى التي فيها لا ييسر للقاضي ان
يكشف على خط ما أصلاً ولا على بينة ولا على دليل أكيد يظهر
له الحقيقة .) وكانت نسبة النصاص الى الجريمة في المواد الجنائية
محددة بمقتضى مبادئ فلسفية وأدبية صحيحة ومنها بظاهر اجتماع
مشترع ذي علم ومعارف بمحاربة غباوة وعسف الاخلاق الخسنة
واذا قابلنا الفصل المتعلق بتقتل الانسان في الشريعة المذكورة
بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الاخرين نجد شاهداً
عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعي في القتل سوى
الضرر الحاصل فقط والنصاص فيها كناية عن تعويض المضرر
مادياً . واما في هذه الشريعة فتعبر في الجريمة النية وهو الاصل
الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انها تنصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشئ عن عدم
الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمداً سواء كان مع
اضرار السوء ام دون اضراره . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون
مفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والتفاصيل تختلف
بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكتفِ
المشرع بهذا فقط بل حاول ايضاً ان يخفف مفعول تلك التعريفات
المرتبطة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر الخشنة ان لم يحاول
نسخها بالكلية . ولم يبق في شريعته سوى فرق واحد لاغير بين
الحر والرفيق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصه بحسب
اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبه بل فقط بحسب
اختلاف درجات النجاسة الادبية . واما في العبيد فلم يتجرب المشرع
على ان يحرم السادات بالكلية من قتل عبيدهم بل قصد
ان يحصره ويضيق دائرته . وجعله متوقفاً على مراعاة نظامية وبالحقيقة
ان المثل يستحق الذكر وهو الاتي

(اذا كان كل مجرم او موالس قد وجب عليه القصاص فكم
بالمحرمي من يذنب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب
من السادات الذين من فرط كبرياهم يعدمون عييدهم الحيوة بدون
ادنى ذنب . فبناء على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

الحدود بالكلية ونامربان تعتبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد
 ويجري العمل بموجبها . فانه لا يسوغ لاي سيد كان اولاية سيده
 كانت ان يامرا بقتل احد من عبيدها ذكورا واناثا ولا شخص
 اخر من يلوذ بهادون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض
 العبيد او الخدم يستوجب قصاصه بالموت فليبادر للحال سيده
 الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل او الكونت او الدوك
 ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت الجنبه فيجري قصاص
 المحرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيده
 بالذات . وان ابى القاضي ان يامر بقتل المدعي عليه فيسطر حينئذ
 بحقه حكما فحواه انه يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيده بقتله او بهيته
 الحيوة . واذا تالى للعبد ان يقاوم سيده بوقاحة مشومة ويضربه او
 يقصد ضربه بسلاح او بحجر او بشيء اخر ايا كان وقتل السيد عبده
 حينئذ يقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص
 للرتب على القاتل . فقط ينبغي حينئذ الاثبات ان الامر توقع على
 هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث
 الذين كانوا شاهدين وبقسم من الفاعل نفسه . وكل من يقتل
 عبده عن مجرد الرداءه بلا حكم جهري سواء كان بذات يده او
 بواسطة يد اخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجير على

ان يقضي الباقي من حياته متنبياً وفي النوبة وتتقل أملاكه الى
 الأقرب من اهله بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث)
 لم يوجد في نظمات الكنيسة امر قل من لاحظته ايها السادة
 وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الايام لانه
 مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجرات القوانين الجنائية
 للأفكار الفلسفية الحديثة . فان مجثم عن طبيعة قصاصات الكنيسة
 وعن التاديبات الجهرية التي كانت من اخص طرائقها عرون ان
 الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش
 الأدبي في نفس الحاضرين . ويدخل تلك القوانين امر آخر
 وهو امر الفدى . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال اغراز الفدى
 عن النصاص وهل في باطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة
 فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الاثم الى انندم وتكرهه
 الناس بالاثم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين
 ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . فليس
 هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالحقيقة . او لم يطلب في القرن
 الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماء ومعرفة اصلاحي القوانين
 الجنائية الاور وباوية محافظة على تلك المبادي بعينها . افتحوا كتبهم
 ككتب موسيو بتمام مثلاً فتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

طريقة ترتيب
 القصاصات
 في الكنيسة

الوسائط النادية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة . ولا ريب انهم لم يستعبروها منها . والكنيسة لم يكن بخطرها ببال ان مثلها سيتقدي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لافكارهم وآرائهم . واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثاره الحروب والفن والتسطي والتعدي وابعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجهل هدنة الله (١) وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بلطيف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها . والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب فملك ايها السادة هي الامور الاكثراهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يختص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب . وقد اعتبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشترت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى تربياتها الداخلية وحالتها . فبتي طينا ان نستخرج مما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاورباوي . وما ذلك على ظني الا عمل قد اتممناه او كاد يتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمبادي المهمة المختصة بالكنيسة ينبي عن مفعولها وبيئته فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعمالها الكنيسة لتوثيق الحروب في القرون المتوسطة في ازمة معلومة تقع بين بعض الاعياد (المنزجم)

ما النتائج مع مشاهدتكم الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها نقاد
الى تقرير مادتين اكيدين عموميتين . اولها ان الكنيسة احدثت
تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والادبية في اوربا المتاخرة اي في
الافكار والاحساسات والاخلاق العمومية وهذا الامر بين . وكان
ثبو اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتى الجوهر . ومن يراجع التاريخ من القرن
الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل
البشري ومستلماً زمامة . فكانت جميع الادراء يثقلها اللاهوت وكانت
المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه
اللاهوتى . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا
المقدار حتى انها اخضعت العلوم المحسائية والطبيعية ايضاً لتعاليمها .
وكان الروح اللاهوتى على نوع ما الدم التجارى في مفاصل العالم
الاوروبى الى مدة باكون وديكرت وهما اول من حول سيرة الادراك
عن السبل اللاهوتية اولها في انكلترة والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون
فكانت العادات والافكار والانفاظ اللاهوتية تظهر فيها على
الدوام . وبالاجمال فان ذلك التأثير كان مفيداً حسناً اذ ليس
فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الوساطة واتجت ثماراً
بل كان مذهب التعاليم والارشادات النابتة عنه تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شهده في العالم القديم . فكانت
الحركة متروكة بالنمو والتقدم

تأثير الكنيسة
في الدائرة
الادبية

ثم ان الكنيسة كانت سبباً في نمو العقل البشري في الزمان
المتأخرين متسعاً متنوعاً لم يسبق نظيره في الماضي . فكان
في الشرق القديم ديناً محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية
مجرداً . وفي زمان آخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت به
وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد احتجبا عن العيان . وفي غير
كان الانسان وشهوائه واسعاراته وصوائحه فقط ظاهرين للوجود
واما في الرمان المتأخر فداخل روح الدين في كل الاشياء دون ان
يرفض شيئاً منها فالدراك في الازمنة المتأخرة تتظاهر فيه الانسانية
والاشياء الالهية معاً . والاشعارات والصوامح البشرية لها مكان عظيم
كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان
الدينية وحزوه وجوده المرتبط بعالم غير هذا . فهكذا قد جر
ينبوع نمو الانسان العظيم انشعبها الديانة والانسانية في آن
ومع انفيض والعزرة رغماً عن كل ما داخل تأثيرات الكنيسة
الحلل والضرر والجور الادبي فكانت غايتها حميدة رتج منها الى
الضغط والتوسع لا التضيق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الكد

اعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها المحاسيات
 والاخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوايد القبيحة الخشنة لكن
 في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع
 الرعايا وعلاقات القوة مع الحرية لست اظن ان تأثيراتها كانت
 حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحزب لمذهبين سياسيين
 وتدفع عنهما في اغلب الاوقات المذهب الثيوكراتيكي والمذهب
 السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذياً
 بذى الدين وطوراً متبنيّاً بالهيئة المدنية . فان فحضم جميع نظاماتها
 ورائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها احد المبدأين الثيوكراتيكي
 او السلطاني تسلطاً فكانت تحمي بسلطة القياصرة المطلقة في
 حالة ضعفها . وتدعي ملك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي
 في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعتمد على القليل من
 الحوادث وعلى بعض الظروف ان الكنيسة حامت مراراً عن حقوق
 الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيراً على العصاوة بل
 هيبتهم احياناً على ذلك . وكم وتمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم
 مقاومة الملوك والروساء . ولكن لما ظهرت للوجود مسألة الضمانات
 السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظمات ثابتة
 مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة اكيدة من تعديات السلطة

الحكمة كانت الكيسة تميل بالاجمال الى جهة النسلط المطلق
ولا ينبغي ان تعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبه الى ضعف
الطبيعة البشرية في طائفة الاكليروس او الى خلل ما خصوصي في
الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهرى اقوى واشد
من هذه الاسباب

تأثير الكيسة
في الدائرة
السياسية

فماذا ترى يزعم الدين اياً كان وماذا يدعي انه يدعي حكم
الارادة الانسانية واشهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وسلطة
وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فرب
الدين اذا اخضاع الحرية البشرية التي تتأومت وغاية الانتصار
عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه . وحقيقة الامر
ان الاديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح
ارادته ليس لها واسطة ادبية تؤثر في الانسان غير الانسان نفسه
وارادته وحرية . وحينئذ تتدخل وسائط خارجية كاثرة والاعمال
وغير ذلك مما ينافي رنائه الخالص واتياده سر المجد تعاملته
حينئذ كما يامل الماء والبرج وكل قوة مادية محضة عند ما اراد
استخدامها او يسر هذا مقصودها اذا لا تبلغ هكذا مرها من امتلاك الارادة
الشريفة وسياستها . ولكيما تتم الاديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها
الاجتهاد بان تكون محبذة لدى الارادة والحرية خطوة حقيقة ليكون

الانسان خاضعاً لها من تلقا ارادته وحرية وتكون حريته مصونة
 في اثنا خضوعه . فهوذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان
 حله وانها لظالما غفلت عنه وتوهبت ان الحرية من الصعوبات لا
 من الوسائط . ونسبت ماهية طبيعة القوة التي تتصد معاملتها
 وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى
 ارتكابها هذا الخطا انقادت رغبا الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة
 ومجارتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة اياها كحكم فقط ومهمة
 بضبطها لابعيانتها والمحافظة عليها . ولو ميزت الاديان حقيقة
 جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي
 مخمل لكانت عابت انه من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها
 ادبياً وان الدين لا فصل له الا بالوسائط الادبية وانه لا يسوغ
 له ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقرت ارادة الانسان
 واجتهدت بان تمتلكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل
 وحادت عن المقصود حتى اصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر
 ما شكت منه الحرية

واكتفي ايتها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية
 التي احدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استلخصتها
 في هاتين التيجينين وهما تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .
 فعلى الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ
 ما استتبعناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليزيكية وحالتها
 ولننظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني
 عشر وهل نت فيها بالتحفة المبادي التي اوردها لكم وهل ظهرت
 النتائج التي اغنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج
 ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم فانه
 لخطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الازمنة الادبي لذي مطالعة
 التاريخ . ولتخذ شاهداً حيوة رجل مثل كروموويل او كوستاف ادولف
 او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم
 وتوثر فيه حوادث عظيمة . ويوثر في حوادث اخر واخيراً يصل
 الى النهاية . فدرفة حينئذ لكن بجملة هيئت وكما خرج على نوع ما
 من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في بدء امره ما
 قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكتملاً بل تم ذلك
 على التسابع . وكما يكون الناس مادياً كذلك يتكونون ادبياً . كل يوم
 يغيرهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكمروويل سنة ١٥٠٠
 لم يكن ككمروويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسه ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت
فيه وكم من اشيا فقدتها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل
من حياته لا نراه فيه اصلاً يشابه ذاته حيناً يصل الى الغاية
ومع ذلك فقد سطا أكثر المورخين في هذا الخطأ عينه لكونهم
عرفوا ذلك الرجل فاعتبروه هكذا في كل مدة حياته فعندهم ان
كرومبل الذي دخل ديوان الهموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرومبل
الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون
نفس الخطأ في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية . فلنعتن
ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطأ واني قد قدمت لكم مبادي
الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيداً ان هذا التشخيص
هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويداً رويداً
وجزاً جزاً وتارة هنا وطوراً هناك ومرة في زمن واخرى في غيره فلا
تتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة
والانتظام . بل سنرى هنا مبداء نبغ وهذا لك مبداء اخر ويكون الكل
غير مكتمل ولا متساو بل متشتتاً متفرقاً . ولا تقدر ان تشاهد نفس
الهيئة بأكملها الا اذا وصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المتأخرة
فحينئذ اورد عليكم الاحوال الخنافة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن
الخامس الى الثاني عشر . وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

قررت لكم تماماً فلا بد من ان ترى على ظني ما يكفي لكي تشعر بانني
حقيقي

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة
سلطانية اي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة
الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصلت الغاية والنهاية ونالت
الظفر التام . فانها كانت قد قهرت الوثنية وظفرت بها لان القيصر
الاخير الذي لقب بلقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور
كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر
الاعظم على طريقة اوغسطسوطياريوس . وكانت الكنيسة تعتقد
ايضاً بانها فرغت من محاربة الارائقة ولا سيما الاريوسيين الذين هم
اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهرائقة اذ كان قد نشر في حقهم
الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً .
فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدوئها الالدين وحكمتها
ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفسه زوال السلطنة الرومانية
ووجدت امامها وثنيين اخرين وهرائقة اخرين وهم البربر الغوثيون
والفنداليون والهوركنيون والفرنك . فكانت مصيبتها عظيمة
جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذاك
في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شهود

حالة الكنيسة
حين نهاية
مدة السلطنة
الرومانية

انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بالذهب البلدي
والسلطة المطقة . ولما نجحت في استجلاب البربر الى الدين حاولت
ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشان
ورشت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالقيصرة الرومانيين ويتخذوا كامل
حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها
وبين السلطنة الرومانية وذلك كان داب الاساقفة وديدنهم مدة
القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية
منها

لكن كان من المحال فجاح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة
الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قوم هج فسقطت الكنيسة
نفسها في حالة الخسونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية .
ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات
القرون السابقة يرى فرق عظيم جداً اذ كانت قد اضمحلت
حيث كل فضلات المدن الرومانية حتى حسن اسلوب اللغة .
وبان جلياً الانتماس على نوع ما في الخسونة . فمن جهة كان البربر
يدخلون في زمرة الاكديريين فيصيرون كهنة واساقفة . ومن جهة
اخرى تطرق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل
منهم يترأس على شريعة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر

حالة الكنيسة
بعد غزوات
البربر

والقتال دون ان يتخلى عن استقفيته وفي تاريخ غريغور يوس الثوري
ترون كثيراً من الاساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون
حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة اولها انقراز
السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدأ في المدة
المذكورة كما كان لابد من ذلك ضرورة اذان الكنيسة لما رأت
عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت
لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تهتم في صيانة نفسها بواسطة
الاستقلال والتزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان
لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة
والكهنة يرى جيرانه البربر يتدخلون دون انكفاف بامور
الكنيسة لكي يتسوطوا على ثروتهم واملاكهم وسلطانهم ولم يكن له
واسطة للمدافعة عن نفسه الا ان يقول لهم (ان النظام الروحي
مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به)
فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع ونمو
الرهبنات في الغرب . فانه في بداية القرن السادس وضع القديس
بناديكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد الحال عدد الرهبان

الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الأكليروس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم أنه كان يؤخذ منهم أحياناً قسيسون حتى وأساقفة أيضاً إلا أنه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الأكليروس الحقيقي إلا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس إذ شهد قسيسون وأساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ضائعين أن ذلك نجاح وتقدم في الدين ولذلك أخذت الرهبنة تنمو عظيماً في أوربا . وكان تأثير الرهبان في أذهان البربر أعظم من تأثير الأكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويعتبرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما أن البربر كانوا قد كفوا على الأكليروس العامي كالأسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤيتهم ونهيمهم والاستخفاف بهم . فكان يؤهم أمر الديرو يستعظمون الفارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الأديرة في زمان الخشونة ملجأً للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأً للعوام . ولجأً إلى الأديرة الأناس الاتقياء كما كانوا لجأوا في الشرق تبياركي تشامو من الحياة العالمية ومن فساد القسطنطينية فالحادثان العظيمان اختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما نمو مبدأ انفraz السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهة ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة أخرى

ثم انه تجدد ايضاً في آخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة
 الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فتجددت محانته
 وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني . وكان زمان تمهدت
 فيه مضاعب الامور . وحصلت فيه الباباوية على نجاح عظيم . ولكن
 المشروع المذكور فسد ايضاً ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان
 وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها له
 فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت الباباوية على عموم النصرانية
 وترأست عليها

حالة الكنيسة
 في زمن
 المذهب
 السبدي

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام
 وحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكنيسة ايضاً . فانقلت من
 تلك الحالة الى الهيئة السيادية وانخرطت في سلوكها وهي حالة الكنيسة
 الثالثة . ومن جرى تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام
 الاكثيروي ما قد حدث في النظام المدني فربما فاضت كل وحدة
 وانحل كل انضمام وتجزأ كل شي وعاد الى شخصيته وهيئته الاصلية
 ومكانته الخاصوي وحينئذ وجد الاكثيريكون في حالة مشكلة لم تسبق
 لهم من قبل من جرى التضاد الواقع طبعاً بين احساساتهم وصورالحكم
 كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصورالحكم كقسيسين
 ووقع روساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فأخذت أحدها تغلب على الثانية وضعف الروح الأكبر يكي عن
الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي
وارتخت روابط سلسلة الدرجات الأكبر يكية وفترت الهمة بسبب
الميل إلى الاستقلال والتخلي بالاخلاق السيادية. فحصلت المبادرة
حيثئذ من وسط الكنيسة لدفع شوائل هذا التراخي وابعادها .
وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اماكن بواسطة
تأسيس مذهب اتحادى (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات
وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد المجامع
الكنائسية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص
باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان
رئيس اساقفة رئيس المسمى هنكار اول عاضد لهذا المشروع . واعنى
بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنسية وببحث عن كامل الوسائط التي
تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتمهيدها بالفعل . وكان
يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن
تسلط الباباوات من جهة اخرى وهو الذي قال لما بلغه ان البابا
عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان أتيا) ليحرم فسيذهب
محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينج بل فسد كما
كان قد فسد مشروع إعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حيثئذٍ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتانا .
 فكان كل استقف وكل قسيس يعتزل في استفتيه أو في دبره .
 ودام التفريق وعدم الانتظام مستمراً نظراً لمداومة السبب .
 وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت
 الأيرادات الأكليريكية مطعماً للمطامع وموضوعاً للتسطي وفسدت
 أخلاق التيسيين وقبحت أحوالهم

فانما زت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والأكليركين
 الصالحين معاً . وتظاهر الحال في الكنيسة روح الإصلاح وضرورة
 البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في
 بعض الإصلاح كلود استقف تورينو وأكوبار رئيس اساقفة ليون
 في مركزيهما . لكنها لم يكونا حائزين لللياقة والكفاية لاتمام عمل
 كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة فادرة على ان
 تنجحه وهي دولة رومية اي الباباوية ولم تلبث ان فجعت في المواقف
 ودخلت اذ ذاك الكنيسة في جاري القرن الحادي عشر في حالتها
 الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة
 الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعاً
 ولقد اعندنا ايها السادة على ان تتصور غريغوريوس السابع
 كرجل قصد ان يلقي كل شيء في حالة الجحود وكعدو للنمو الحضري

حالة الكنيسة
 في مدة
 غريغوريوس
 السابع

والاجتماعي وكرجل زعم ان يبقى العالم على حاله الراسخة اوان
 يحاول تاخيرد مع انه لاصحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن
 الاممصححا من اصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الأكبر .
 وكان من شأنه في الاحوال الكنائسية ما كان من شان شارلمان
 في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان
 قصده اصلاح حاة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية
 وتهذيب اخلاقها وتأييد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي
 المقدس مقدام العمل مراعيًا في ذلك مصلحة الخصوصي

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة
 للباباوية بقصد الاصلاح والتجاح لا الجهمود والتاخير ظهر مثل هذا
 العمل ايضا في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب
 والتهذيب وصرامة الاخلاق وتاديبها . وهو الزمان الذي وضع فيه
 روبرت دي موليه قانونا صارما في مدينة سيتو وزمان القديس
 نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني
 وبالاخص زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم .
 فحصل اضطرب كبير في الاديرة ذاك وقام الرهبان الشيوخ هذه
 الاصلاحات وانواقبرها وادعوا لهم امن باب التعدي على حريتهم
 وقالوا انه يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حاله الكنيسة

الأولية من المستحيل ونسبوا أولئك المصلحين الى قلة العقل
والهذيان والظلم . وان فتحتم تاريخ نورمانديا لاورد ديريك فيتال
تروء مشحوناً بمثل هذا التشكي والتظلم

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة
ولانضمامها . لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة
العالم والاديرة تاتي نفسها بالاصلاحات الادبية المفيدة كان بعض
الرجال من اهل العظمة والشان المتفرقين بعضهم عن بعض
يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من اجزاء الانسان وله حق
المدخلة بافكاره وتصوراتيه . والعدد الاكثر من هؤلاء لم يدحضوا
الاراء الماثرة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا
يقولون ان للعقل حقاً في ان يبرهن عليها وانه لا يكفي تأييدها
وتأكيدا من قبل السلطة . فيوحنا ايريجن وروسلن وايلاذ
هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بان يستدعي
ارثه وهؤلاء اول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة
الاصلاح الذي تسرع فيه من هيلد براند والفديس برنردوس .
واذا بحثنا عن السبب المرجح لتلك الحركة نرى جلياً انه لم يصل
تغيير في الافكار والاراء او حمدا لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان
هؤلاء يستردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة ابيلاز

بر روح
نص في
لكيسة

يخبرنا هو نفسه في مقدمته اللاهوتية (يسألونه براهين فلسفية من
 شأنها اقناع الفكر وتوسلون اليه ان يرشدكم لا الى طريقة حفظ
 ما يلتزم بل الى فهم ذلك وإدراكه اذلا يمكن التصديق واليقين
 بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقراءه بما لا يستطيع
 ادراكه المعلم ولا التلميذ..... وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى
 سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليه يرجع كل شيء وهل يرخص
 للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي امورا الدنيا وكتب الامم
 الا ليقفوا ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللحماية
 عنها بلباقة. فهذه الغاية تقتضي خصوصا ان يستعين الانسان
 بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكون كفوا للرد والجدال في تلك
 المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي ولئلا تغلب
 عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه.

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الآيلة الى تحرير العقل
 واعادة روح الفحص واعتري الكنيسة من جرى ذلك خوف
 واضطراب. ومع انها كانت مهتمة باصلاح احوالها بادرت حالا
 الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحداثيين الذين كانت طريقة
 تدريسهم تهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم
 الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

اثناء انتقال الكنيسة الى حالتها الثيوكراتيكية الرهبانية . فانتشر
القتال حينئذ بين الاكليروس واهل حرية الفكر ولم يكن
يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ابيلاز مع
القديس برنردوس ومجامع واسن وسنس التي فيها حكم على ابيلاز
ما يوكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكانا عظيما بهذا
المقدار من تاريخ التمدن المتاخر . وذلك هو اهم الظروف المتعلقة
بمجاله الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها
وهي حركة تحرير البلديين . وبالعجب من التناقض الذي
خشونة الاخلاق وغباوتها . فانه لو اخبر هؤلاء الذم الذين شتموا
حريتهم عنفاً بانه يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري
والقبض الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهرائفة لكانوا رجوماً
للمحال او احرقوهم . وكم من مرة وقع ابيلاز ورافاقة في مثل هذه الاخطار
ومن جهة اخرى كان هؤلاء المؤلفون انفسهم الذين طالبوا بحرية
العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خيراً
عظيماً وعدواناً كبيراً وكخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين
الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي
وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

القوانين العظيمة وقيل ان ادركنا ان صالحهما واحد . وإما في
القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما امتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا
من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الآتية

المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقالة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن
الماضي عشر . مشكلة مزدوجة أولاً تحرير البلديين . حالة البلدان من القرن
الخامس إلى العاشر سقوطها وقبامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة . نتائج
تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهور الادنى . تنوع
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

أيها السادة

قد وصلنا الى القرن الثاني عشر من تاريخ النصرين العظميين
الاولين للتمدن المتأخر اعني بهما الحكم السيادي والكنيسة . فعلينا
ان ان نهتم بثالث هؤلاء العناصر الأساسية أي بالمذهب البلدي
لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في
خطابنا على ذنبك العنصرين

اما حالة العنصر البلدي فتختلف معناعتين حالي الكنيسة
والسيادة لان هاتين قد ظهرت لنا من القرن الخامس الى القرن
الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جليلة ولئن كانتا
قد ازدادتاً متوافياً بعد . وقد عاينا ظهورهما ونشأهما وبلوغهما سن

الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ . ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبدئ ظهوره الصريح في مسرح العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعد حينئذ من جملة عناصر التمدن المتأخرون اهمها

فعما يختص بالحكم السيادي والكنيسة قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنمو من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المبادي بعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كما تمكن من تحقيقها بواسطة افحص عن الحوادث نفسها . ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في مهده ولذلك لا يمكنني الا ان اخاطبكم الاعن الاسباب والاصول . وما ساقوه عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سير التمدن يكون على نوع ما على سبيل التخمين والتقدير دون ان استطع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له . وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائد نظامه وثارها وحينئذ يثبت التاريخ ما نقره بهذا الشأن .

فقد صدت بيان اختلاف هذا الحال لانهم سلفاً على ما يجهل ان
 يكون غير مكتمل او بغير اوانه في الصورة التاريخية التي ساورهاكم
 فافترضوا ان رجلاً من الاهالي البلديين في القرن الثاني عشر
 يظهر بين الناس بغتة في سنة ١٧٨٩ حين ابتداء تلك الثورة الممولة
 التي اصلمت شان فرنسا ويعطى له ليقراء ان كان يعرف القراءة
 كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الافكار ككتيب
 موسيو سبيس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس
 مضمون الكتيب (ما هو اقسام الثالث من الدولة . ان القسم الثالث
 من الدولة انما هو الامة الفرنسية ما خلا الاشراف والاكليزيكيين)
 فاسألهم اي السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل
 وهل تظنون انه كان يفهم معناها كلا . فانه لا يقدر ان يفهم معنى
 هاتين الكلمتين (الامة الفرنسية) لانها لا تشخصان له امر من الامور
 التي له بها علم او الملم ولا حادثاً من حوادث زمانه . وان افترضنا
 انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من ما لها ما تنسب اليه القسم
 الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة
 الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون
 او الكفر لفرط مناقضتها ما الفه نظره ومباينتها لمجمل افكاره
 واسعاراته

فاسألوا أمن ذلك الرجل المنذهل في أمره أن يتبعكم وفودوه
 إلى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريس أو بوفي أو لا وُن أو نوبون
 فباخذه حيثنذ عجب آخر إذ أنه لدى دخوله المدينة لا يرى أبراجاً
 ولا خنادق ولا جنوداً من أهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار
 بل كل شيء مهمل مسبب معد للتسليم لمن يشاء أن يتسلطه ويتملكه.
 فبداخله الوسواس والخوف من جهة أمن ذلك البلد وصيانتها وبراه
 بلد أضعيفاً لا أمان فيه. ثم يجناز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها
 وعن طرائق حكمها وأحوال أهلها فيجيبونه أنه يوجد خارج الأسوار
 حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغوبها بدون رضاهم وتستدعي
 انفارهم فتبعثهم إلى الحروب بدون مشاورتهم. ثم يذكرون له
 القضاة وأرباب الوظائف وشيوخ البلد فيسألهم يقولون أن أهالي البلد
 لا تختصهم ويبلغه أن أمور البلد لا يديرها أهلها بل رجل من قبل
 الملك يتولى أمرها وحده من بعيد والأبلغ من ذلك أنه يسمع أن
 الأهالي لا حق لهم بالاجتماع والمذاكرة عموماً في ما يمس صوالحهم
 وإن ناقوس كنيستهم لا ينبههم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي
 حيثنذ بلدي القرن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة. لأنه كان
 أذهلة ما ادعاه أهالي البلد أي القسم الثالث من الدولة من العظمة
 والشان ويراهم الآن داخل مدنها في حالة من العبودية والضعف

والتلاشي اجمع من كل ما يقدر ان يتصوره فيقتل هكذا من الشيء الى ضده ومن منظر اهل منسلطين الى منظر اهل لاشان لم ولا مقدرة . فهل يمكن ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين الامرين كلابل لا بدع اذا اعتراه الخجل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهل البلد في هذا القرن التاسع عشر . فنشاهد الحال منظرًا مزدوجًا مثل ذاك على التمام فقط نرى الالية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى هناك احداً من اهل البلد ولا نسمع لم ذكراً اذ لا مداخله لم بشي من هذا ولا اهمية لم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لم في الدولة والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يتكبرون بهذا الخصوص هم ذواتهم وكيف يتكلمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع حكومة فرنسا العامة لدلنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة امرهم ولراينا منهم التواضع والبلادة الى اقصى الدرجات في هذا الموضوع حتى لكانا نرى مالكي امرهم القداما اعني السادات الاشراف يحقروهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا منهم حربتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الامر ولا يفتاظون منه اصلاً

ثم لندخل البلد نفسه وننظر ما يجري فيه فان المنظر يختلف
وكأننا نحن في قلعة يحميها اهالي البلد ساكني السلاح وهولا الاهالي
يضربون العوايد والمكوس على انفسهم ويتخبون القضاة واصحاب
الوظائف من بينهم ويتضون ويقاصون ويجمعون للذاكرة في امورهم
ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولم جنود
مرتبة وبا لاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فتلك هي
المنافضة بعينها التي اندهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في
القرن الثامن عشر فقط الآية منعكسة . فهنا الامة البلدية هي
الاساس الالم وكل شي والبلد لاشي . وهناك الامة البلدية لاشي
والبلد الاساس الالم وكل شي . فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني
عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة واتقلابات مهمة
حتى حصل هذا التغيير الذي لا يجد في حالة احدى مراتب الهيئة
الاجتماعية . ومع كل هذا التغيير لاشك ان ما كان يدعى بالقسم
الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيا من ذرية الاهالي
البلديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر وورثهم . وتلك الامة
ذات التشايع العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها
وتأيدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام امرها
بل اصلاح شان العالم بأسره ايضا وإدارة احكامه فتلك الامة هي

بدون ادنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين اهاجوا الثورة في
القرن الثامن عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشهادة والعزم لكي يتخلصوا
من مظالم بعض الاسراف في بعض القع او المدن الخيرية التي كانوا
قاطنين فيها

وحتما اننا لا نقدر شيدا اثر هذه الاحالة في المحالة التي كان عليها
البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنهما قد تمت واسبابها متمثلة
بالحوادث والوقائع التي تابعت منذ القرن الثاني عشر الى القرن
الثامن عشر وسنطالع عاينها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . ومع
ذلك فان اصل مسئلة الدولة اي اذها في البلديين قد اذهمت
الذكرى في التاريخ . لكننا لا ندر ان نكتشف على كامل اسرار
وجوده من مجرد النظر الى اصله بل نجد فيه اثار ذلك حتى بعد
احالته شيدا فيه صفاته الاصلية مع انه لم يكن ذلك مظهرنا
وبان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر وبن كان على
نوع غير مستوف سيجعلكم على ظني في اقتناع من قبل ذلك

فلكي تف على حقيقة حالنا ينبغي لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من
وجهين اصليين وفي ذلك مسلمانان تغليبان يجربهما الرأسمالية
تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابه والتغيرات
الناشئة عنه في حالة اهالي البلدان والمدينة التي تحولوا اليها من سائر

المراتب في الدولة . والثانية تختص بنفس الحكومة البلدية وبمجاله
المدين المتحررة الداخلية وبعلاقات الاهالي بعضهم مع بعض وبالجمادي
والرسوم والاخلاق والسلطة في المدين

ومن هذين البنوعين اي من تغيير حالة اهالي المدين الاجتماعية
من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى
انصبت كل النتائج التي اُثرت في المدين المتاخر . ولا يوجد حادث
ما من المحوادث التي حصل منها هذا التأثير الا ويعزى الى احد
هذين السببين المتقدم ذكرهما . فتمنى وقفنا على حقيقة امرها وفهمنا
جيداً كيفية تحرير حكومة المدين من جهة وما هي تلك الحكومة وهيبتها
من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنها مفتاحي تاريخ العنصر
البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا .
فان المحوادث التي ساورها عليكم لا تناسب الحكومات البلدية التي
في القرن الثاني عشر جميعاً او على حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا
وانكلترا وفرنسا معاً . وما خلا بعض المحوادث التي تناسب الجميع
عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينه باختصار وفي ما بعد سنصادفه
في مجرى التمدن وندرسه حيثنذكره باكثر دقة .

ولكنما تنف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية يجب ان

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر هي منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي ابتدأت فيها الثورة البلدية . فأكبر لكم ان الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت نوعاً عجيباً في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية تنسب الى عموم المدن وسأجهد بخصر خطابي فيها ومتى انتهيت من ذلك فالذي اشرحه من الامور الخصوصية يكون متعلّقاً بمدن فرنسا لاسيما بالمدن الشمالية التي في العبر الشمالية من نهري الرون واللوار وستظهر صورتها جلياً فينضج الامر

فاعلموا ايها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية وخطر ارتكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي نوهت لكم عنه في الاجتراح الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال والحوادث . وحينما نستهر هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان ولغتها ايضاً فتكتسب الالفاظ حيثذ معنى كاملاً محدداً صريحاً وعلى نوع ما شرعياً رسمياً . وقد ادخل الزمان في معنى كل لفظة عدداً من التصورات التي تحضر في الذهن لدي لفظ تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً لسبب اختلاف نواحيها كلفظني عبودية وحرية مثلاً فانها تنهان ذهننا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك
في اقرن الناموس والتماسع والمآثر فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن
الثامن حاضرة الحرية تكون باننا في اكدلام لاننا نعبر اليوم في لفظة
حرية معنى لا يختص حقيقة ما كان جاريا في اقرن الثامن . ولو
ذلك ان مدن كانت في حالي العبودية نرتكب الخطا نفسه ان هذه
البلد تدين ما كرمنا في الحوادث البلدية الحاررية في ذلك الوقت
فاكرر قولنا ان المدن لم تكن ذلك لا في حاله العبودية ولا في
حالة الحرية بل كان يتكوسا كوها من كل الاضرار التي يورثها
الضعف وكانوا يتحلبون فيها الاغتصاب والنهب الدائم من قبل
الذقوبا ومع هذا الحلب الجسيم وحاله افتتارها المتواصل الى
الامار والاس كانت اس قد حفلت جابا من الشان والاعتبار
لانها كن في اكثريتها كرايون واساقفه الذين كانت لهم سطوة
سفلية ونشرد على ارباب كونوا واسطة بين هؤلاء وبين
الغناقرين يمدون على استلابة الدين على نوع ما ويدفعون
عنهم بعرس المدن وزددة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن
ارائنا امات الرومانية . يتدق بعد كثير في تلك المدة الثيمام
الامت والكوريا وهي دواوين مؤلفة من فضاة واصحاب وظائف
مخصصة من اهلالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيور يسافيني

وهولاء وما دموزيل ليزاردير الخ) فالامور المدنية كالوصايا
الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحه من الامور المتعلقة
بالعيشة المدنية كانت جميعها تظرف في (الكوريا) من ارباب الديوان
المذكور بحسب الترتيب والطرق البلدية التجارية في زمن السلطنة
الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضحل يوما
فيوما . وازدياد الخشونة واندام النظام وتكاثر المصائب كل هذه
الاسباب شجعت في تقصير السكان واترائهم . وكانت اقامة سادات
البلاد في البراري وشدة الميل الى العيشة الزراعية وتتميز سببا
جديدا في انشاء المدن مرة اخرى . حتى ان الاساقفة ذاتهم لما
نظفروا في سلك السيادة ام حردوا يرغبون في سكن المدن ولا
يكترثون بذلك . وبالاختصار لما اكمل ظفر الهيمنة السيادية وجدت
المدن جميعا في حوزة اشراف منخرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة
لها . نعم انهم لم يتركوا في ارق والعبودية كالأزراعين الا انها قدت
من جرى ذلك قسما من الامتلاكات التي كانت قد حافظت عام
في الارسة الاشد خشونة حتى وفي اول مدة اغتراف البربرية .
ومارالت حالة المدن بعدد على هذه الدرة تاخرا يوما فيوما من
التنوع اخلاص الى حين انتظام الحكومة السائدة
ولما تبنت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان

واستقر كل في أرضه وبطالت غيشة الطواف ومضى على ذلك مدة
 من الزمان عاد إلى المدن حيثدر جانب من اهبيتها وانتهارها
 الأولين ونجدت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفى هي
 شبيهة بمخسوبة الأرض فاذا زالت الزوايع وسكن الاضطراب تظهر
 الخال وتأتي بالنبات والثمار . وهكذا الانسان فانه متى رأى بزوغ
 اشعة السلام والانتظام تعود اليه الامال وتمول فيه سريعا رغبة
 الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة
 السيادة تظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل إلى التحسين
 والتنظيم فوفقا لمرغوباتهم عادت قليلا الحركة التجارية والصناعية
 إلى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع إليها الاهالي وتجدد الثروة
 رويدا رويدا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقبل
 من يتجه إليها هي على ظني حق الكنائس بالجماء الناس وحمايتهم .
 فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخصادات والتحسينات
 من حماية اهل الصحاري المكرويين وحينما لم يكن امن الا
 في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيا لاستجلاب عدد كثير من
 المصايين الذين نفرهم الجور والتعدي فكانوا ياتون ولجأوا إلى
 الكنيسة ذاتها أو إلى اطرافها ونواحيها . ولم يكن هؤلاء من القوم
 الاسافل والعبيد والزراعيين فقط بل على الغالب من الاشرف

المعتبرين والاغنيا المتفنين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة
 وروايات ذلك العصر وتواريخه مشحونة بامثال ذلك . فكم من
 اناس كانوا من ذوي الشان والانتداف تقاب عليهم جارلم اعظم
 منهم قوة وباسا وقتك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشة فتركوا
 املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حمله من الثمنيات
 والاموال وفروا الى المدن واختبوا فيها ملتجئين الى الكنائس وصاروا
 هكذا من اهل البلد . فقل هولاء الالاذنين كانوا سببا في نجاح المدن
 وتقدمها لانهم فضلا عن اثروة جلبوا اليها ايضا عنصر اهل
 فائقين مرتبة وادابا على عموم اهلها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس
 يجمع بعضهم بعضا وانه منى كثر الاجتماع في مكان ما يقاطرون اليه
 من كل فج سواه كان لسبب الامن ام لسبب التآلف الطبيعي الذي
 حملوا عليه . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان عادت
 اليها القوة رويدا رويدا في اثناء انتظام الحكومة السيادية واما
 الامنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطوائف
 قد بطلت الا ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والتملكين
 المستجدين يسمون بها شهواتهم وقبلا كانوا كل ما احتاجوا الى الغزو
 يطوفون في البراري والقرى ويعدون في سبهم الى ان يظفروا
 باموال وارض جديدة يمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانه

وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يتمتع مع ذلك طمعهم
وحرصهم ولا كفت احباياتهم الغليظة ولا قترت شهواتهم العنيفة
فالتفتوا حينئذ الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى
المدن وحملوها ائقال تعدياتهم وبالاخصار عوضاً عن ان يطوفوا
بعيداً ليغزوا وينهبوا نهبوا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة
ومنذ الترن العاشر صاروا يضاعفون الباص والتعدي على اهل المدن
وكل ما تحركت شهوة الطمع في رأس واحد من اصحاب المقاطعات
كان يبادر اهل المدينة التابعة له بالاعتصام بالباص وفي
تلك المدة عينها ضجت اهل المدن بالشك من زوال الامنية بالكلية
في معاطاة التجارة. وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضاء مصالحهم
لا يستطيعون الرجوع الى البلد ثلثة ايام فكان السيد ورجاله
يتطمون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في
الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقوداً بالكلية. فلا شيء
يزعج الانسان ويغليظه بقدر ما ان يرى تعبهُ يذهب سدى ويفقد
من يذر الرمح الذي كان يعد نفسه به فيشتمز من ذلك ويستشيط
غضباً اكثر مما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من اجله ولم يهيج فيه
الامل والسرور واكثر ما لوعذب واضطهد في عيشته الاعتيادية.
والانسان او الاهلون اذا وجدوا انفسهم في نجاح ولاحت لهم امال

تعشيمهم بتحميل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع العددي ومقاومة الاختصاب بأكثر شدة وحرارة من أي وقت كان.

هذا ما كانت عليه المدن أيها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت أيضاً في اضطراب للدفاع عن صواحبها أكثر من الأول ولا سيما أن تلك الصوايح والقوة والثروة صارت مطعماً لمطامع السادات ومرضوساً لحسدكم

فكان الشر والمخاطر يزدادان ووسائل الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم السيادي يعود الناس على المدافعة بمقاومة ويجرمهم على ذلك فكانت الشرائع نصب أعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العتول تأثير حكومة منتظمة مخوفة نادرة إلى تدبير كل شيء وضبطه بل كانت الناس على الدوام تروى أمام عينها مثل عدم خضوع الإرادة الشخصية وعميانها فكذلك كانت حالة المسودين مع ساداتهم فانهم كانوا يعطون درس العبد . أن يربوا إلى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازديادها والحد في احباجها أكثر من كل آن إلى الدفاع والمقاومة عن نفسها بغيرها . انادت بوالا انسانية الحكومة السيادية من جهة كوا

على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث
الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لولا العصيان في كل
الجهات رغماً عن ضعفها وعن الفرق الجسيم الكائن بينها وبين
اسيادها في القوة والياس وكامل الوسائط

ونه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال
ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتداءً في القرن الحادي عشر . ولا
يخفى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات
التي لا تأتي بثمرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى .
وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية
تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع
الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من
الاعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد
سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس
والتمنوط وخيبة المسعى . فلا بد من ان يكون توقع الامر على هذه
الصورة مع انهالي المدن . ومن الامور الناتجة الاكيدة انه حصل في
القرن الثامن والاربع والعشرون ثورات عديدة ومجاهدات شديدة
من قبل البلدان لتخلص من ربة الظلم والعدوان ولكنها لم تقتصر
بالنجاح ولا سيدها المحدث ذكرنا . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولا ما دامت الانكار في حالة
الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا لمدينة العظيمة
التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرر المدن في القرن الحادي
عشر لم يكن الاثمة ثرة حقيقية وحرب قانونية انسانا اهل المدن
على اسياهم . واول حادث يشاهد في مثل هذه الولاة هو استعداد
الاهلين وتجهزهم للصدام وتسليمهم بكل ما يجدونه من ذوات القتال
وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم
يحضروا الا بالابص والاغصاب . فيخرجونهم من خارج المدينة ثم
يتكاثفون لها حة قصر سيدهم . فلهذه جميعها حركات حربية . لكن
اذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظاهر . انه
يا امر للحال بهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل
ايضا حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم . فيتضح من ذلك
انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاة وحلفهم الايمان
جميعا بالمعاهدة فاول فعل ينفع كل منهم هو تحصين مسكنه
وتهيشته للدفاع وبعض المدن الحثيرة التي بالكاد يعرف لما اسم في
ايامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحماسة والعزم
الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم نيفرني مثلاً . ولما تم النصر لسيدها

الترس ديفيزلي امر شال مهم تسمينات مساكن الالهالي وحفلات
 الكهنة من الذين صار هدم بيوتهم الحصنة هكذا على الفور
 وشيختر كان داخل مساكن اجدادنا ولندرس طريقة بنائها
 رتبة المعيشة التي تظا رايها . فنرى كل شيء معداً للترب
 السفر . ركز التيارات الحربية . وهاكم طريقة بناء مسكن
 بعض الالهالي في شير . له عشر على قدر واسع الانسان ان
 تمسكهم في الزمان الحاضر . بنا مسكن ذو ثلث طبقات . حسب الحاجة
 وكل طبة بيت واحد . فليت الادفل كان البؤس الثالث والاطم .
 والطبة الاولى كانت مرتفعة جداً الزيادة الثامن وهي المستحق
 الاعتمار في البناء وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع
 زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الزاوية
 وذلك ايضا من دلائل الحرب ووسائل الدفاع . وفي الطبقة
 الثانية غرف لا يلم بالسكبد . نفتها رغالما كانت للاولاد وباني
 العائلة . وفي الطبقة العليا سطح كان يستعمل على حسب التلن
 فانظر الكسف فكل بنا المسكن يدل على العيشة المتريفة ودمته
 بالاجمال تشير الى الاستعدادات التي اندت الثورة وحررت المدن
 بحسب السادة التجارية عموماً اذا طالت الحرب مدة من الزمان
 فلا بد من وقوع المسألة والصلح بين القوات المتحاربة اية كانت

فقرنا بين المصالح بين المدن واختصاصها كانت الاشارات فالشارات البلدية
 هي عبارة عن معاهدة او وثيقة سلمية حتمية بين اهالي البلدان واسيادهم
 وكانت الشورة عروية راسية اعني بتولي عمومية الله حصل اتفاق
 وتحالف بين اهالي جميع البلدان كلاً . وانما كانت حالتها
 متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعهما
 جميعاً وبنائها اكتسبت جميعاً وسائل واحدة للدفاع والحماية عن
 نفسها فان نسبت تلك الوسائل في آن واحد تقريباً . وبجمل
 أيضاً ان يكون المثل حراً المهرم اي ان يباح واحدة او اثنتين من
 المدن وظهر هذا في البيت وحركته ان تضر حذوها . فالشارات
 اي الرابطة كانت متشابهة متتاركة في بعض الاماكن فوثيقة نويس
 مثلاً هي مطابقة بالتام لوثيقتي بوفي وسنكوتين الخ . واما من جهتي
 فاني اشكك في كرم المثل هج المدن على الزورة كما زعم لان الاتصال
 بين البلدان كان صعباً وانراؤقه كانت تنقل الاخبار والارح
 ان اشورة كانت نسيبة حاله متتاركة متساركة وهيجان عمومي منظاهر
 في آن واحد اي انه كل ذلك في كل الاماكن على نوع ما لا
 بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يصدر حدة على سيده دون
 ادنى مبادرة بين الجميع

ولا ريب انه حصل تغييرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين
الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل ايضاً بعد
ان يتم الصلح وتحالف الايمان على الوثائق كانت تخرق تلك الوثائق
وتلغى بكل الوجوه . وكان للملوك تأثير عظيم في امر تعاقب الاحوال
في مدة تلك الحروب وسأورد عليكم ذلك مع الانبصاحات المستوفية
في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر
من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالغ البعض في
ذمهم . واما انا فاقصر ان على ان اقول انهم كانوا يدعون الى
المداخلة تارة من قبل اهالي البلدان وطوراً من قبل الاشراف
والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فأتبعوا يوماً
مبدأً واخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف
وتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى
ان يقال مفيدة . ومع كل هذه التغييرات والتقلبات وخرق العهود
قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثير عدد الوثائق
والعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في
فرنسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل .
وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تتمتع
بها باكثر واقل امناً من بعضها الا انها بالاجمال كانت تتمتع بها

عموماً وتغلب الأمور وتقررت حقوقها .

ولنجتهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة
عن هذا الحادث العظيم والتغيرات التي نجمت عنه في حالة اهالي
البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر
تغيراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة
التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل
شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من
شأنه تخفيض ما اشرنا اليه وهو انه اخذت حيثئذ تنشأ علاقات
بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انه كان تارةً الاهلون
يستجدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانته للوثيقة التي
يوعدون بها او تقرر بالخلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس
الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد
الطرفين او لاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك
لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات
بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان
هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة
بامور الاحكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدوده وعلى اصوله الا ان تحرير المدن

ولقد صنفنا جديداً من الناس وطبقة جديدة عمومية، نعم أنه لم يعقد بين أهل هذه الطبقة مخالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهرية كما يحصل بين أهل طبقة واحدة من الناس الآن عموم المدن كانت تخرج باناس حالتهم متقارنة وصوراتهم واحدة وإخلاقهم متشابهة فكان لا بد من أن ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبعض الاتحاد ويشولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة الوطنية التي تسمى الآن (برجوازي) أي عوام الأهالي أو الأصناف ولا ينبغي الظن أن ملك الطبقة كان لها إذ ذاك الشأن العظيم الذي صار لها في ما بعد إذ لم يحصل فقط تمييز عظيم في حالتها بل كانت أيضاً عناصرها مختلفة حيث لم تكن مركبة في القرن الثاني عشر إلا من تجار صغار استأنهم حثيرة محدودة ومن أصحاب أملاك حقيرين مـ توطين في المدن سواء كانت أملاكهم مساكن وبيوتاً أم أراضي ومزارع . ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ نشأ بينهم مشرعون وأطباء وأصناف العلماء والقضاة وجميع أصحاب الوظائف الحكومية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من عناصر متنوعة جداً وتفرق رويداً رويداً وبالأجمال لم يعتبر المؤرخون تنوعها ولا تدرجها بل كل ما ذكروها فترضوا في الظاهر أنها كانت في كل الأزمنة مركبة من الأصناف نفسها الأمر المستحسن

جدا . وربما كان تنوع تركيبها في ازمنة التاريخ المختلفة مؤثرا .
 يبحث فيه عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يجد
 لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الا حينما نشأ فيها اقتسام
 وعلمها واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر .
 ولم يشاهد تغيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها الا بعد ان
 ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف واهل
 جديدة على التدرج . واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مائة كالمائة
 الا من تجار صغار واحزاب املاك خفيفة . متوطنين في بلادهم
 فتلك كانت طبقة الاصناف الأوروبية وعلماءها .
 وان شئنا ان نأخذ العظيمة السائدة من تحرير الله .
 ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ اذ
 فأن أوربا المتاخرة قامت بحاربة مراتب الائمة الاجتماعية
 بعضها . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كل
 سائبا نتاج مخالف . ففي اسيا مثلاً ظهرت احدى ارباب ظفر
 ومذهب الاسباط خلف مذهب المراتب وعند الائمة
 التوقف . واما في أوربا فحمد الله لم يحدث مثل ذلك
 احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاها ورضاها
 المصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للتجراح ومبدأ للتبدل .

الموصوف بخصوصيته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً
 ومن الضرورة التي خلقت لها بان يحارب بعضها بعضاً ويتنازل
 بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار
 من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطيع ذلك . فمراتب
 الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبغض وتنافر
 ومباينة مراكزها وصوالحها واخلاقها اورثتها عداوة سياسية شديدة
 ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت
 واتسعت وكل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي
 ينبثق في وسطها وينمو واتحاد المصالح والافكار والاحساسات يزداد
 حتى تغلب على التباين والتنافر والحرب . وشاهد الحال فرنسا
 فان اقتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من
 جهتي الالفة الاجتماعية والاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك
 فلا ريب ان الامتزاج حينئذ كان متقدماً ناجحاً والامة الفرنسية
 كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً
 مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها . وكانت
 المراتب كافة مرتبطة بجاسة عمومية ومشاركة في عيشة
 اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عمومًا لوائح الجنسية
 والوحدة

فهي كما نبغت في أوروبا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف
والعداوة والنزاع والحرب وانضاء نورها وهي الآن مزمنة ان تنمو وتصفو
وتظهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صدددها
احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنبحث الآن
عن مفاعيلها الادبية وعن التغييرات التي حدثت في نفوس اهالي
البلدان وعما اكتسبوه وما كانوا مزعمين ان يكتسبوه اديباً من جرى
حالتهم الجديدة

فهناك امر موجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات
التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومة ليس في القرن
الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة ايضاً وهو خمد عتولهم وجبنهم
وقلة جراتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة
تواضعهم وتذللهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضائهم فلم يكن يظهر فيهم
اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور
الاحكام اصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل
وحدة الافكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء
من اهل الرشد والهدوء فان عظم الطمع في المرء وعزم الفكر وثباته
في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبعين ولا يحدثن
الا عن سببين وهما اما كونه شاعراً بعظم اهميته وكبر شأنه وتسلطه

على الناس واحوالهم في دائرة متسعة جداً واما كونه ذا شعور حاد
باستقلاليتهم الشخصية الكاملة متأكدًا حريته الذاتية زوايا بقوة
الارادة البتة، وكلية تاذرها في الامور كافة . ففي احدي دايين
الحادين نظرو فاحدة وحساسة التل وسو الطبع وابل الشديد
ال احراء الاعمال الانسانية في دائرة متسعة و استيصال النتائج
الكبيرة . وكلا انطرين لم يبرجد في حاله البلاديين مدة القرون
المتوسطة فلم يكن لهم استباركا عايتم الا في ما يختص بانفسهم ولا كان
لهم نفوذ كبير خارجا عن باديتهم في امور الدولة والاحكام ولا
يظن انه كل لم شعور عظيم باستقلاليتهم الشخصية . وعبا كان
فوزهم بالذفر والمواثيق اذ كل واحد منهم كان يرى نفسه حثيرا
ذليلا بالنسبة الى اغراض اسادات التجارين ولم وان كانوا معلومين
ولم يكونوا يتدرون بكبر الاستقلال والحرية كاولئك لان كلا
منهم كل قد نال اليه من الحرية لا قوته الشخصية بل بالمشاركة
والمعارضة مع الاخرين وذلك الامر لا مادي . فتلك هي اسباب
اعتزالهم وخودعة لهم واسباتهم واستهانتهم وتازلهم في الخياط
ونذاهم حتى في وقت تلالهم تنو السبل . وتلك الصفات لم تكن
متكاملة منهم في القرن الماي عتد فقط بل كانت ايضا صفات ذريتهم
الاقرب عهدا . ثم انه لم يكن لهم رغبة في المشروعات العظيمة وادا

ساقم اليها النذر يصجون في بلبالٍ وحيرة ويترهبون المسؤولية ولا
يطيب لهم خاطر بل يمسون في اضطراب ويددون الرجوع الى
المالة التي كانواها ويتساملون في صرف الامور وملاقاتها كل
التساهل . ولذلك لم يكن اعداؤهم يحسون لهم بأساً ولا يحسبون لهم
حسباً في جاري مدة التمدن الاورباوي ولا سبياً في فرنسا بل كانوا
راحتهم ويعتدروهم ويوقروهم فقط . ولا محل للاستغراب من
ضعف مرتبة اوصاف المذكورين لان السبب الاكبر في ذلك كائن
في نفس قلوبهم وفي كفة تحريرهم التي تقدم بيانها

وان سبر السطح وحب السطح في امره يقطع النظر عن مرتبة
الاجتماعية وتضاعف المآثرة السياسية فيه وتباها وتسوفه الى المداخلة
بامور الاحكام وبالاختصار معرفة تباها تحتيتي كائن وميله الى
السلطه الذي يليق به ان كان املاً له كل ذلك احساسات
وامتعدادات مستبعدة في اورا المداخلة ناسته عن التمدن الماخز
وترة زدياد تدعيم المبدأ الذي من شأنه ان يجعل الشعب نموذجاً في
ادارة حكايا المداخلة لم يكن الا ساف البلديين اجداد اشفي
منها الصانه على ان هؤلاء من حمة اخرى اظهروا من الحمية
والشجاعة والبروز ارض طبار ما لا مزيد عليه في ثورتهم والحروب
التي اتساوها لاجل الخماة عن صوالهم الخلية وصعوبة مشروعم

كانت جسيمة بهذا المقدار حتي اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم
يسبق لها مثيل . واما في ايامنا هذه فيتصورون حالة اهل المدن في
قرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في احدي
روايات ويترسكوت المسماة كوجين دروارد ما رواه عن بلدي
مدينة نياج فانه شخص فيها بلدياً هزلياً اذ جعله سمياً مرتخياً بلا
اختبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعم العيش وتلذذه مع ان اهالي
البلدان وقتئذ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون
الدبابيس والحرايب من ايديهم وكانت حياتهم تقضى بالاضطراب
والحروب والمقاساة مثل حيوة الاشراف الذين كانوا يقاتلونهم .
واستلزم كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار
اورغم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الازمنة الاخيرة بسبب
انها لم تكن في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان
لم تحصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في
القرن الثالث وحيثئذ امكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان
سريعاً في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية
والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذ اهلها في الهيئة الاجتماعية
وبذلك كان يحق لي ان انبه عليها منذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولنظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر وامي مبادي
 وامي امور كانت متغلبة في علاقات الالاهي بعضهم مع بعض
 فانكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي
 خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتأخر من ان العالم الروماني كان
 في بدء امره عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امورها كما
 كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت ماثلة لرومية في
 حالتها الاولى اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشي الحرب
 وتعتد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها. فاضمت المدن الى انما لم
 الروماني وانتظمت في سلكه جرد من كل منها على التابع حقوق السلطان
 كحق الصلح وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ
 وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركزاً للجميع وقيت وحدها المدينة
 المستقلة المالكة. ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير
 فتغيرت حيث ذهبت المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون سياسة
 ومذهباً حكيمياً صار نوعاً من الادارة التدبيرية. فذلك من
 الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب
 البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صون
 البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت
 السلطنة الرومانية. فالحشونة افسدت كل الاحوال وخرت كل

ما كان من الانظام واختلطت حينئذ كل الامور وكل الاحوال بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات الادارة ولا عاد يعبر شي من هذه الفروقات بل كانت الامور جميعها تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او الادارة بحسب اللزوم . فلما اُسهرت المدن العديان رغبة في تحصيل الامن استحوذت على السلطة وتعمل ذلك اتباعا للطرائق والاصول السياسية ولا رغبة في طرد الشان وسمو المتنام بل لكي تقدر على مقاومة الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت الى ان تستولي على حقوق تجنيد الجنود وجباية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها وحكامها وبالاختصار خصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها . ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للامن وعليها المعول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة رمام امرها كالاول فذلك كانت صفة تحررها السياسية

ومع ذلك لم يكن المدن ساطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة الاجنبية فكان السيد تارة يحظ له الحق في ان يعث قاضيا الى البلد وتكون قضاة البلد معاونة له . وطررا ياتي لنفسه حق جباية بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم ان المدن نفسها من
جري انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت
سيدات وبناء على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة واختلطت
هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنبتها
بواسطة عصيانها وثورتها فامتلكت السلطة على الوجهين . وهذا
اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اول
المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الاثار غير الكاملة . فكانت الجمعية
البلدية مركبة من اهل البلد كافة وكان صوت الناقدس يدعو
كامل الذين حلفوا اليه على التعاضد البلدي (وكل من كان
ساكنا داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) الى الالتئام على
شكل جمعية وحيث كانت يتم انتخاب الاحكام والقضاة وكانت
الوظائف تختلف نوعاً وهدداً وبعد تنصيب المتوظفين كانت
تشكل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء المتوظفون ذاتهم وهؤلاء
مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسؤولية اخرى غير الانتخابات
المجددة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسؤولية في
ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذا محصوراً في عنصرين بسيطين
حداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها

سلطة مطلقة على نوعٍ ما تحت مسؤولية العصيان والثورات البلدية .
 وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي
 تنكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً الى حالة الاخلاق .
 واتقسم الاكبر من اهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل
 والتوحش تجعل ضبطه وسياسته امراً عسراً جداً وبعد مدة يسيرة
 وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة
 التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي . ولكن لم تلبث
 ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك وضيفة وهي
 ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولدت انتظام المهن
 الصناعية انتظاماً شرعياً فصار اهلها مرتبطين منضمين على شكل
 اجواق او طوائف (كوربوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب
 الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين . فانحاز الاغنياء على حدة
 في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار
 لهؤلاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سواء كانوا اقل او اكثر عدداً
 من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا
 والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت
 الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الادائي
 وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون انكشاف باسترجاع سلطته . ودام الحال على هذا المنوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضاً . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولاسيما في فرنسا من اكساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تنح لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدرون التوحش والغباوة والتعصب الاعى الديموقراطيكي (تسلط الشعب) فكان هذا مما ينزع ضرورة من الطبقة العليا كل جرأتها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الامور وصرف المشاكل بانني هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر السادات رغبة في التفرغ الي مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد . فهذان الخللان كانا يمتنعان العنصر البلدي عن تقدمه وعن اكسابه منزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر الا انها كانت تحت الادراك حثيثاً وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

فتلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

الداخلية والتأثير العمومية المحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبلاً أن
 هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات
 عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا
 مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون
 منقسين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة
 البلدية في الجنوب اكثر من الشمال سواء كان ذلك بسبب
 التقاليد الرومانية ام بسبب الفرق الكائن في حالة الاهالي . وكان
 المذهب السيادي متغلباً في الشمال على حالة المدن وكل شي عائد
 فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان
 تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا
 الامر انها ستصير جمهوريات مستقلة . واما بلدان الشمال لاسيما في فرنسا
 فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعباً وقل نجاحاً ونمواً . وان القينا
 النظر على بلدان المانيا واسبانيا واندكترانر بينها اختلافات شتى لكنني
 اتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض
 منها في اثناء تقدمنا في تاريخ المدن لان الاشياء في بداية الامر تكون
 بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النور ويدر ويد ايظهر التنوع
 ثم يبتدي نواخر يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السامي
 المقرون بالحرية الذي هو الغاية الحيدة لاجتهاد البشر واقصى مناهم

المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ التمدن الاورباوي . الصفة الاساسية التي يتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حاله اوروباً من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الفزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . تاثيرات الفزوات الصليبية في التمدن

ايتها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعت فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظللت سائر ادون ان اعتبر التمدن الاورباوي في مجمله ولا يثبت لكم من اين المسير ولا الطريق ولا مقر الوصول اعني البداية والوسط والنهاية . . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصور العمومية . فان الازمنة التي طالعناها لحد الان يسهل ادراكها من نفسها مجرداً على نوع ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ المطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعداً واكثرها انفصلاً عنها . وفي درس كهذا متسع ياتي وقت يضطر فيه الى التوقف وعدم

السيران لم يكن غير ظلامٍ وأشياء مجهولة اماماً ويرغب الانسان فيه ان يعلم ليس فقط من اين الحجى وفي اى مكان السير بل الى اين المسير ايضاً فهذا ما نشعر به الان والمدة التي نحن مزعمون ان نطلع على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الا بواسطة الرباطات التي توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجهورية للتمدن الاورباوي تقريباً . وقلنا تقريباً لانني لم اخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فان الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر حتى وفي الثالث عشر وحينئذ فقط ترتب ذلك النظام ترتيباً حقيقياً وابتدا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتاخرة وبناءً على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة الالية . فاكرر اننا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي الكبيرة ما خلا هذا . فقد عاينتم نشأ حكومة الاشراف الالتزامية والكنيسة والحكومة البلدية وقد رمتهم المنظمات التي كانت مزمنة ان تخلف هذه الحوادث وليس فقط المنظمات بل المبادي ايضاً والتصورات التي كانت مزمنة ان تنولد في العقول من جرى هذه الحوادث . فقد شاهدتم ادى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد العائلة المتاخرة والمساكن التي كانت اجدادها تنقضى فيها عيشتها وقد

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعدلها من
 تمدنا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية
 الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية
 المدنية والمبدء الثيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة
 الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة الصادرة من
 حرية الفكر وفي نشء المذهب البلدي قد لاحظتم اشتراكا اجتماعيا
 موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الانترامي والكنيسة وشاهدتم
 فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات
 الاساسية لاخلاق اهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاء
 العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية
 وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية
 الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده هليكم

ولنتقل الان الى وسط اوربا المتأخرة ولست اقول الى اوربا
 الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع
 عشر والقرن الثامن عشر . فاسألکم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية
 التي نظرناها في القرن الثاني عشر فبالله من فرق جسيم لا يوصف .
 وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتهدت
 بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوسه

الاشراف والاكليروس في المملكة في القرن الثامن عشر وبينه في القرن الثاني عشر. فان جربتم الامر نفسه عما يخص بالاشراف والكنيسة تروا الاحالة ذاتها. فانكم لاترون أكثر مشابهة بين شرفا الدولة في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين الكنيسة في مدة الكردينال ديريوني والكنيسة مدة الفس سوجير ما رأينا هُين ثلث الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تنيرت حال الهيئة الاجتماعية ولئن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى وانتي اروم اظهار صفة هذا التغير الجهورية العمومية للعيان بصراحه فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت منحوبة من القرن الخامس الى الثاني عشر على ما وجدته فيها واوضحته اعني ملوكا واشرافا غير الاكليريكيين والاكليروسا وسكان المدن والزراعيين والتوات الكنائسية والمدنية وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثم امة ولا حكومة وفي كل المدة التي اسفلتنا لم نشاهد ما يشابه الشعب الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا. نعم قد صادفنا قوات خصوصية جمّة وحوادث مخصوصة ونظامات محلية الا اننا لم نطالع على شي عمومي علني ولا على السياسة بحصر المعنى

ولا على جنسية الشعب الحقيقية . ولننظر الآن الى اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاننا نرى في كل مكان شخصين تظهيرين يظهران في مسرح العالم وهما الحكومة والشعب . والهيئة الاجتماعية وتاريخها عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما واخلافهما . والاشراف والاكليروس والاهالي كل هذه المراتب والتوات الخصوصية لا تظهر لنا الا وراء ذنك الجسمين العظيمين اتني الشعب وحكومته اللذين يحيطان على جميع مآثر النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يما اوروبا المتأخرة عن اوروبا المتقدمة وتلك هي الاحانة التي تمتد من القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر فصار من الواجب ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لحد اوروبا المتقدمة الى اوروبا المتأخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهمها التاريخية وان لم تعتبر هكذا او لم يبحث فيها خصيصا عنها فليس يعسر ترويهما وادراكها فقط بل ايضا بحجمها الذوق منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجردا نرا

لاصفة لها ولاهيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً بدون ان تلحظ اسبابه
 فهي مدة حركة بلاغاية واضطراب بلا فائدة وكان الملوك والاشراف
 والاكليروس والاهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في
 دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثمرة ولاراحة في تلك المدة .
 وكمن مشروع قصدوا اتمامه فآل امره الى الفساد فانهم قصدوا
 توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتي واصلاح الدين ولكنه لم ينجح
 شي من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يشاهد في التواريخ ان يكون
 الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والمجد دون ان يجدي
 ذلك نفعا وان يكون مسخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حالته
 وتاريخه من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة
 وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست اتكلم عن
 الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الاخلاق وفي نقله الحوادث مع التطويل
 بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب يجملته كصورة
 صحيحة ومراة واضحة لكل ذلك العصر الذي يشرح لنا عن حركته
 وعدم نجاحه معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالأسباب التي ما تبعها وانها السلسلة
 الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتأخرة حيثئذ توضح للفكر ويصيرها

روثق وترى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها
 نجاح ونمو ووحدها وفائدتها كائنتان في العمل البطيء والخفي
 الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تسمية زمان تاريخ التمدن
 الاورباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما سببه بزمان الاصل والتكون
 وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من
 الهوى واكسبت صلابة وظهرت في اشكالها الفطرية والمبادي
 التي تحميها وهذا الزمان يمتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها
 زمان التجريب والتهم والتجسس وفيه تترب عناصر النظام الاجتماعي
 المختلفة بعضها من بعض وتخلط وتختبر بعضها بعضاً دون ان تلد
 شيئاً عموماً منظماً مستديماً وهذه الحالة لا تنتهي بالحنينة الا في القرن
 السادس عشر . وثالثها زمان النبو بمحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة
 الاجتماعية في اوربا شكلاً نهائياً وتتبع في سيرها طريقاً معلوماً وتسعى
 مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتداءً
 في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوماً سيرة

فهي كما ايها السادة يظهر لي في مجمله منظر التمدن الاوروباوي
 وساجتهد بان اورده لكم على تلك الصورة . وهانحن الان قد
 دخلنا في الزمان التالي وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة
 العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحول الذي حصل في

الهيئة الاجتماعية وبحسب هذا التحول نتيجتها فاول حادث يظهر
لما ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صدها هو الغزوات
الصلبية فانها تبدي في اخر القرن الحادي عشر وثملا الثاني عشر
والتالت عشر ولا ريب في كونها حادثا عظيما لانها منذ نهايتها
وختامها الى الان لم تزل تشغل فلاسفة المورخين وشعر الجمع
حتى من قبل ان يقفوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات
التاثير العظيم التي من شأنها تغيير احوال الشعوب وبانه لا بد
من درسها وترويضها لاجل ادراك مجرى الحوادث عموما
فالصفة الاولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لان
اوربا بأسرها اهتمت فيها فتعتبر كاول حادث اورباوي . وقبل
الصلبيين لم نشاهد اشعارا واحدا اثر في اوربا بكايتها وحركتها الى
السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا فالصلبية اظهر والاوربا
للعيان وكان الفرسان ويون علمهم المبعول في اول جيش صليبي لكن
كان ايضا المان وايطاليان واسبانيون وانكليز . واذا نظرنا الى
الجيش الثاني والثالث نرى فيها اقواما من شعوب المسيحيين كافة
فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلا

اسباب وصفات
ونائج الغزوات
الصلبية

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثا
اورباويا كانت ايضا في كل قسم من اقسام اوربا حادثا وطنيا

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان متأثرة تأثيراً واحداً
 خاضعة لفكر واحد ومتممة حماسة واحدة . فالملوك والاشراف
 والتسييسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معاً واشتركوا
 كلهم في التجهيزات الصليبية على حدٍ يسوي . فلمعت حينئذ وحدة
 الامم اديبية وهذا ايضا حادث جديد كالوحدة الاورباوية . وان
 وقائع كهذه اذا تصادف وقوعها في مدة شباب الامم وفي الازمنة
 التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبمجرد حريتهم دون
 قصد ولا ارتباط ولا عاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس
 والشجاعة والعطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا
 المتأخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية
 وعمومية معاً ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل
 فكل التواريخ تترروكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي
 الصفة الاصلية للنزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين
 ساروا في الاول اليسوا شرفمات من الشعب ساروا تحت رئاسة
 بطرس السائح دون استعدادات ولا مرشدين ولا رؤساء بل كان
 يتبعهم لاكتياد بعض الشرفاء اليهوديين واجتازوا المانيا والسلطنة
 اليونانية وجاوا اسيا الصغرى فتشتوا وهلكوا فيها وحينئذ وثبت
 المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافروا الشرفاء واتواهم

تحت رياسة كودفروا دي بوليون والحمية تلعب في رويسهم ولما
 قطعوا اسيا الدغري لحق بروساء الصليبيين بعض التعب وفتور
 الهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طمحو الى الفتوحات الخصوصية
 والتوطن بها . فثار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى
 اورشليم وقال (غاية الغزوة الصليبية انقاذ اورشليم ولم يات
 الصليبيون نفعاً لمارات الكريمنوندي تولوز او الى بومون او الى غيره)
 فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل
 الاميال الشخصية اذ لم يكن للروساء نفوذ كافٍ ليحيروا اولئك
 الجماهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان
 الحمية حركت الملوك ايضاً كما حركت الامم فمالوا الى الرحيل
 وناهبوا للسفر . وتجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت
 قيادة الملوك

ولنتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس
 لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس
 الاشهاد بجرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى
 المسير . والسامت لجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضي المقدسة
 ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه
 انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانتهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريديات
الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون
الى اورشليم الان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت
بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تنزل ضرورية والتسهيلات لم
تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة
المسيحية المؤسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والوسائط
المسهلة للنجاح ازدادت مما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين
لم يزلوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم
يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الاسفار والاعمال . فابن
تلك الحمية والغيرة الاجتماعية . انه لا مرواح جلي ان القوتين
العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب
لم يعودوا مهتمون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان
اوربا تعبت وملث من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان
نتفك على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه
الظروف . فانها ليست بصحيحة كلياً ولا يحتمل ان اجيال الناس
يتعبون ويملون مما لم يعانون فيه او من عناء اجدادهم لان العناء
والممل انما هما امران شخصيان لا يتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمنهم عن ذلك وهو انه كان قد حصل تغير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يهتمونه . ويمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالثناء والمثل يفسر تغير سلوك الاجيال المتتالية . واما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سبباً للتحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا علي الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انه كان الغيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاتلون المسلمين وكانوا قد قهروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضاً . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وامر فجائي حدث بغنة عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواعظ بطرس السائح وتحرير نضاته فما ذلك الا وهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ أربعة قرون بين المسيحيين
والمسلمين واشد وابلغ ما اتصلت اليه . وكانت في الاول اوربا
ساحة للقتال فصارت ساحته اسيا . ولو كنت اعبر التشبيهاً
والتمثيلات التي يستعملونها احياناً في التاريخ سواء كانت بمثلها ام
بغير محلها لكتبت اربكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها
الاسلام في اوربا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا وفتحوا فيها
مملكة وامارات وعمروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها
بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى
المسيحيين . فمملكة اورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا
تعنيها هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذهبيين الاجتماعيين
والدينيين احدهما الاخر واتظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية .
فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها
بجمل الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتباراً من الاول فهو
حالة اوربا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فاني قد اعلنت
بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في اوربا من القرن الخامس
الى الحادي عشر واجتهدت بان ابين ان كل شي كان محلياً فيها وان
الممالك والعشيرة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جداً

وانه في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الالتزامية . فلم
تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وفاق الفكر
البشري والحركة الغريزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود
التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطوائف قد بطلت دون ان
يبطل الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشيا مجهولة يرجى
منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك
الصليبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة أكثر تنوعاً واتساعاً
تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العثم الواسعة
فهذان هما علي ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في
القرن الثاني عشر . وفي آخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل
منها اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم
يعد يحركهما الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي
المقدم ذكرهما اللذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع
كثير منكم على مؤرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرة ان تقابلوا
التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر
والقرن الثالث عشر مثلاً البير دكس وروبير لوموان وريمون داجل
الذين كانوا مع الصليبية الاولين بكيلوم دوتير وجاك دي فينرى .
فن قابل ذينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الاولين تهيج العقل وتأثير التصور
اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلبة ولكن عقولهم محدودة
بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من الغفلة والغباء والخرافة
جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا
وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شي من الاشياء التي حولهم ولا من
الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحتم تاريخ الصليبية
لكيلهم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونه كواحد من مورخي
الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفتن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث
السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك
دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفتن فانه عالم لا يبحث
عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضا في الاخلاق والجغرافية
والطبيعات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بون عظيم
بين رواية الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث
انقلاب عظيم في حالة العقول

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من
الفرقيين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون
اذ كان روايتهم عبارة عن لسان حالهم لم يروا المسلمين الاموضوعا
للبغض ولا شك انهم لم يعرفوه حينما تحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة

امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العدوة الدينية الواقعة في ما بينهم
 فلم يظهر من كتبهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر
 انهم كانوا ينفذونهم ويمدحونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفيتري
 وبرنارد الخزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح
 من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين
 كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج
 والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب .
 ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد
 الخزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتي انها اتصلا مراراً
 الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد
 التعيين على هؤلاء وذهمهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانين حينما
 كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانين . فمن ذلك يتضح لكم التغيير
 الجسيم الذي حال بين الزمانين نظراً الى ما يشاهد في المدة الاخيرة
 من حرية الفكر وخلو الغرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية
 لتقاتلهم اي بحق اعداء النصارى انفسهم ولو يسع الصليبية الاولون
 مثل هذا الكلام لاورثهم العجب وحرك فيهم الغضب
 فهوذا اليها السادة اول تاثير ناشي عن الغزوات الصليبية واهمة
 اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدماً كبيراً نحو اتساع الفكرة

وانطلاقها . فمع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق على العقل البشري حتى لا أقول مما يحق لها من النفوذ القانوني وهذه النتيجة غير المنتظرة قطعاً تسببت عن أمور عديدة اولها ما شاهده الصليبيون من الأشياء الجديدة العظيمة المتنوعة . فقد جرى لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والامور الشائعة معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والآراء المتنوعة توسع دائرة الافكار ونطاق العقل ما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات الفاسدة . وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين دعوا بالصليبية فقد تفتحت اذهانهم وتفتحت عقولهم نظراً الى مشاهدتهم أموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين اكثر منهم وهما الامة اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة الاجتماعية اليونانية مع تهقر حالها واضمحلالها في ذلك الوقت قد ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فاتت عليها في التهذيب والآداب . وهكذا ايضا رآوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية . وانه لا مر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراويين على كيفية

تاثر المسلمين من منظر الصليبية فان أولئك في بداية الأمر اعتبروا
 الصليبية كقوم برابرة وكأخشن أناس نظروهم في حياتهم وأكثرهم
 توحشاً وبلادة . وإما الصليبية فقد أذهلهم ما عاينوه من ثروة
 المسلمين وغنائم وتهذيب أخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التأثير
 الأول حصلت المحاطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما
 العلاقات واتسعت أكثر مما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال
 دائم بين مسيحي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين
 الغرب والشرق وزار أحدهما الآخر وخالط كل منهما صاحبه .
 ومن مدة يسيرة كشف الحجاب أحد العلماء الذين تشرفت بهم
 فرنسا امام أوربا وهو موسيو ايل ريموزا عما كان من العلاقات
 والمراسلات بين سلاطين المغل والملوك المسيحيين وكان السلاطين
 المشار إليهم يبعثون السفرا الى ملوك الفرنك ومن جملتهم الى
 القديس لويس ويسألونهم المحالفة والمعاهدة على قتال الأتراك
 لفائدة الطرفين . فضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين
 الملوك كانت توجد أيضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة
 متواصلة وهاكم ما قاله موسيو ايل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على
 العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغل (ان
 كثير من الأكابر يكيين الايطاليان والفرنسيس والفلمنك أرسلوا

بمأموريات سياسية الى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون
وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثبتون جماعة من اعيان المغل .
واحد الفرنسي سكانيين من مملكة نابولي سمي اسقفا في باكين وخلفه
فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من
اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة هبيد او طمعا في المكاسب
او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة عاينت
اسماء البعض منهم فاول سفيراتي بلاد المجر من قبل التتر كان
رجلا انكليزيا متفيا من بلاده بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها
ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في
افاضي بلاد التتر امرأة من متس نسي باكيث كانت قد خطفت
من بلاد المجر ورجلا صائغا كان اخوه مستوطنا في باريس وله
حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشابا من انحاء مدينة روان كان
قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضا روسيين ومجريين وفلمنكيين .
وكان احد المغنيين ويدعي روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم
عاد ومات في دار الاستشفية في مدينة شارتر . وكان رجل من التتر
مقاولا على تقديم الخوذ الى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف
جان دي يلابكار بين رجالا من اشراف الروس في بلاد التتر ويسميه
تامر كان خادما بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنمسا كانوا قد رافقوه في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا
معهم الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا وبيزا
والبنديقية . واثنان من تجار البنديقية طوحت بهم الصدفة
الى بخارا ومنها ذهبا برفق سفير ارسله خولاكو الى
خوبيلاي فاستقر اعدة سنين في بلاد الصين والتتر وارسلوا بكتب
من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد
احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخيراً قرأ رأيها على مفارقة خوبيلاي
والرجوع الى البنديقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من
هذه منها اسفار جان ديمانديفيل وهو طبيب انكليزي واودريك
دي فريول وبيكولاتي وكليوم دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم
ان الاسفار التي ذكرت هي الجزء الاقل وان الذين ترحلوا هم اكثر
عدداً من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من اولئك المسافرين
استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها ايامهم وبعضهم
عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بشهرة ما من اسفارهم واتعابهم سوء
التذكار فكانوا يقصون اسفارهم غالباً مع المبالغ على اقربائهم وانما
ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد اتجت
اثاراً صالحة مفيدة رغماً عما مازجها من الحكايات التي لا اصل لها .
ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثمياً الى المانيا واطاليا وفرنسا في الاديبة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث ان
 اثر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المحررين
 الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بعارف جديدة
 ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر
 ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطتهم انعمت
 تجارة الاقمشة المحورية والاواني الصينية والاثمار الهندية وزادت سمرة
 ورواجاً وانفتحت طرق ومسالك جديدة للصناعة والتجارة بل نقول
 ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما
 شاهدوه من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والصنوعات المست
 بذلك الانهان واخذت بالاتساع بعد ان كانت قد انحصرت في
 حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون
 حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً وثروة
 قديماً وتشوفوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب الغاصيين
 فيه حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التترية في مدارس بار
 الكلية . ورويداً ورويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الاخبار ودققوا فيها
 النظر وخفصوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات
 وانتشرت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجيومترية
 تقدماً بليغاً ومالت العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الهندية

ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الأرضية لم تعد تتصور كالاول
انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر وهكذا
بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو
(اليابان) المنوه عنها من ماركو بولو اكتشف على العالم الجديد
انتهى

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي
لاح للافكار في اوربا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى
الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من
اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحرية اللذان ظهرا بعد
نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضاً
وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني ابي مركز الحكومة
الكنائسية يخاطب العوام اصلاً بل كانت معاملاته لهم بواسطة
الاكليروس سواء كانوا قصاداً مخصوصين مراسلين من قبل كنيسة
رومية ام اساقفة وقبسي البلاد . نعم كان لبعض العوام مخاطبة
مع رومية الا انه بوجه الاجمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين
الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً للجانب عظيم منهم
سواء كان في ذهابهم ام في ايابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً
امور سياستها واخلاقها واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصالح الذاتية فلا ريب أن هذه المعرفة الجديدة
أورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها إلى ذلك الحين
فان من يعنى النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء
المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالامور الكنائسية لا بد
من ان يضح له امر مستغرب وهو ان الافكار مالت الى الحرية ميلاً
شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن ان تكون قطباً لدائرتها
وموضوعاً وحيداً لسعها وحركتها وابتدأت الافكار تنهم بأشياء
اخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت أولاً

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الادبي
الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية او اقله الذي هيجها
وحركها اليها وكانت حالة اوربا الادبية قد تغيرت تغيراً جسيماً
والحالة الاجتماعية ايضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما
بجثوا عمال الحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا انها
كثيراً ما اجبرت عدداً وافراً من اصحاب المقاطعات الصغيرة على
ان يبيعوها الى الملوك او يبيعوا مشارطات الى المدن بقصد جمع
التقود والتأهب الى الرحيل مع الصليبية وقيل ايضاً ان مجرد
غياب الاشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً
عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني الى الدخول

في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث العمومية . فانها قلت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشأن وحصرت الشوكة والاملاك في ايدٍ قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عددًا الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقاليم واقضية وكومون^(١) فلو كان عندنا هكذا خارطات مخططة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعض والتغيرات المتوالية التي حصلت فيها وامكنا مقابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكاننا عاين مقدار المقاطعات التي الغيت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين بقوا حافضين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك ناشي عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضبعة او مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنتخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بامور الاحكام (المترجم)

أراضيهم لم يكتثوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات
الكبيرة كمراكز يدور حولها الصغرى ويتقربون منهم ويلوذون بهم
ويقومون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم
الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الاكثر غني وشوكة منهم
لانفاقه عليهم المال ولمساعدته لم في كل ما يلزم فكانوا قد فضلو
زمانا معه مرافقيه ومشاركه في معيشته واخطاره ولما هادوا الى
بلادهم استمرت في طباعهم تلك الموالفة والمعاشرة فارسوا الاجتماع
حول رئيسهم كالسابق وكما ان المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت
اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة ووصولة
وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشراف الذين ما
زالوا حافظين املاكهم الصغيرة لانهم لم يكتثوا فيها كالاول
فامتدادوا وازدادت المناطحات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز
الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضا عن التشتيت
والفرق الذي كان سابقا ذاك ها التأثيران العظيمان اللذان
احدثتهما الغزوات الصليبية في الهيئة السيادية

وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضا في المدن لان الحروب الصليبية
انشأت المدن الكبيرة اذ كان الشجر الصغير والصناعة الجزئية غير
كافيين لتعبير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص المتاجرة بين الشرق والغرب هي
 التي شادتها ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع المتاجرة
 البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية. وبالأجمال
 إذا نظرنا إلى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية
 ترى أن حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك
 المدة في كل شيء قد زالت وبدلت بحركة أخرى مخالفة لها وهي
 حركة جمع وتاليف في القوة وفي الناس ومالت الأشياء كلها إلى
 التقارب وانضمت الأجزاء الصغيرة إلى الكبيرة وانجمعت حولها وعلى
 هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية واخذت في النمو
 فما قد اتضح لكم أيها السادة لماذا لم نهد الملوك والشعوب ترغيب
 في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن
 الرابع عشر فإنه لم يعد لهم حاجة إلى ذلك ولا عادوا يتمنونوه وكان
 الذي حركهم إليه هوروح الدين وتغلب الأفكار الدينية على كامل
 وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فذلك السلطة ضعفت قوتها.
 وكانوا أيضاً يميلون إلى الأسفار الصليبية طلباً للعيشة الجديدة المتسعة
 المتنوعة فابتدأوا يجدونها في أوربا نفسها باتساع ونمو العلائق
 الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية
 فما الفائدة التي كانت من الذهاب إلى أسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان في جوارهم مالك كثيرة يقدرّون على افتتاحها . ولم يذهب
 فيليب أوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية إلا عن
 كره . وهكذا أيضاً كانت الشعوب فانهم رغبوا باغننام الثروة والفلاح
 في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلباً للأشياء المجهولة فيل
 العموم إلى السير في طلب الأشياء المجهولة اعتناض عنه الملوك
 بالسياسة والأهلون بالمعاملات التجارية المنسعة . ولم يبق في الهيئة
 الاجتماعية أحده ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الأشراف
 وهم الذين لم يكن في إمكانهم توسيع دوائهم واكتساب علو الشأن
 والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعاين بالتجارة ولا يكثرثون
 بها فهولاء لبثوا محافظين على أميالم وأخلاقهم القديمة وذلك هو
 السبب الذي بعثهم على مداومة الأسفار الصليبية وتجديدها مدة
 طويلة من الزمان فهذه هي كما ظن إيمان السادة نتائج الحروب
 الصليبية العظيمة الحقيقية أعني اتساع الفكر وامتداده وتحريره
 من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة
 لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة أخرى وقد أحدثت نمواً في
 الحرية الذاتية واتحاداً وانضماماً في السياسة معاو اعانت على استقلال
 المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن
 المادية التي كانت سبباً في جلبها من الشرق وقالوا ان أغلب

الاستنابات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الأورباوي في
 جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الأبرة والمطبعة
 والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي بمحتمل ان يكون
 جايها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الأمر من وجود
 بعض الحقيقة في هذه الأقاويل كما ان بعضها يستوجب الشك ولكن
 الأمر الذي لا شك فيه ولا امترا هو تأثير الحروب الصليبية ونتائجها
 العمومية في الأفكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة أخرى
 فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحدة الى سبل جديدة رحمة وبدأت
 باحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية الى
 عنصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة التمدن المتأخر الحقيقية
 وفي الوقت ذاته اخذ ينمو نظام اعان على حصول هذه النتيجة
 العظيمة اكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخه منذ نشأ
 الدول المتأخرة الى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الالية

المقالة السادسة

موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وحسب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . أما في عبارة عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لياسته وتنوعه . كما المذهب الملكي الأورباوي نتيجة أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الحسن . في الملك السطابي (إمبراطوري) في الملك الديمي . في الملك السيادي الأناركي . في الملك كما هو في الأرملة المأحرة بمصر المعني وفي طبيعته الحقيقية

أيتها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الأخير بتحديد الصفة الجهورية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الأورباوية المتقدمة وظننت أن تلك الصفة إنما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتمدة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الأشراف والأكليروس والملوك والأهلين البلديين والزراعيين والأرقا الذين كانوا في بدء الأمر القوات المتضاربة والمشخصين الأولين في مسرح التاريخ لم نر في أوربا المتأخرة سوى شخصين عظميين يشغلان وحدهما المسرح التاريخي أي الحكومة والشعب وكما أن هذا الأمر هو خلاصة المدن الأورباوي كذلك هو أيضاً

عظم أهمية
المذهب الملكي
في تاريخ
المدن

الغاية التي ينبغي لنا ان نتبعها ونصل اليها بواسطة البحث والتفتيش
 فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدرج .
 وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه اذ كان بين
 القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رايتم تمام العمل البطيء الخفي
 الذي حول هيئتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة
 النهائية . ولقد درسنا ايضا اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي
 اعانت اوربا اعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع
 الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ
 في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكون الهيئة
 الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوتين كما
 تقدم وها الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي
 ولئن الواضح ان الملك نشأ عنه امور مهمة جداً في تاريخ المدن
 الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصراً تكفي لاقناعنا بذلك
 وقد يرى نمو هذا النظام سائراً على قدم واحدة على نوع ما مع نمو
 الهيئة الاجتماعية نفسها اقله مدة طويلة من الزمان . فنجاحها مشترك
 وليس نجاحها مشترك كقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب الى
 صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينئذ اكتمل

العامل ولم يعد يبتى في ممالك أوربا الكبيرة قوة مهمة قاطعة على نوع ما غير الحكومة والاهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الأمر واضح لا بل في اغلب اقسام أوربا فان تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت اشكال مختلفة نوعاً وفي مدد سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بمذهب السلطة العمومية على زمان عائلته تودور الملكية^(١) وكان الملك اذ ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضاً في المانيا واسبانيا وجميع ممالك أوربا الكبيرة

واذا خرجنا من أوربا ووجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضاً ما يشابه هذا الأمر بعينه ونشاهد للملك شأناً ومكانة عظيمة في كل الاقطار وربما راينا أنه النظام الاعم والاكثر دواماً والذي يصعب جداً منعه عن البلاد التي لم يعلأها واستئصاله من حيث يكون موجوداً . وهو مستول على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هناك تابعة للمذهب الملكي على تراتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحينما نصادف أمماً

اسباب اهمية
للمذهب الملكي
العمومية

(١) هي العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردتين وتولى منها خمسة ملوك وخلفها على سرير الملك عائلة استوارت (الانجليز)

عظيمة نشاهد ذلك المذهب متساعاً عليها . ولم يدخل المذهب
 الملكي كل الاماكن فقط بل صلح ايضا في الاحوال الأكثر تبايناً
 كما كالتمدن والخشونة والاخلاق الأكثر ليانة وميلاً لسلام
 كما في الصين والتي يناب فيها روح المشاجرة والتال . واستتر
 تارة في وسط مذهب الاسباط اي في الهيئات الاجتماعية المركبة من
 مراتب متنوعة منتظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة اي في
 الهيئات الاجتماعية الخالية بالكلية من انواع المراتب الرسمية المستمرة .
 وكان في غالب الاحيان مستبداً جائراً او احياناً مساعداً على غوائل المدن
 حتى وعلى ثورات الحرية ايضا . فكانما هو راس يصلح لعدد من الاجسام
 المختلفة او ثرة تجتث من الغراس الأكثر تنوعاً . وهذا الامر يمكننا من
 الاكتشاف على كثير من النتائج ، الفيدة على اننا نكتفي باثنين
 فقط

اولاً انه لمن المحال ان يكون امر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة
 والقوة والاختلاس فقط ولان المحال الا يكون بين طبيعة الملك
 باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً او الهيئة الاجتماعية جملة
 نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم ان القوة مترنة بالنظام المذكور
 منذ الاصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن اذا
 صادفتم نتيجة كهذه واذا رأيتم حادثاً عظيماً ينمو ويتجدد على توالي

الدهور والاحتماب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تنسبوه ابداً الى
 القوة. ومع ان القوة لها ن داخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست
 هي مبداها ومحركها الا كبريل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود
 عليها سبب ادبي متوقف عليه بث الامور بحملتها . ونسبة القوة
 الى تاريخ الهيئات الاجتماعية كنسبة البدن الى الانسان فلا ريب
 ان البدن لذواهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن
 مبدا حياته ونحيوة انما تسري فيه لا تصدر عنه وهكذا ايضا تركيب
 الهيئات الاجتماعية البشرية فمما كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك
 القوة التي تسوسها ولا في يدها امرها بل تستر خلال طارئات
 القوة تصورات فكرية وتأثيرات ادبية فتدبر مسرى الهيئات الاجتماعية
 ولا بد من ان يكون سبب كهذا ايد المملك ونجته لا القوة
 وامرئان يستحق الانتفاة بقدر ذاك ايضا هو كون النظام
 الملكي ذاليانة واستعداد طبيعي للنلطيف وللصلاح في عدد من
 الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انه من طبعه
 الوحدة ولا استمرار والبساطة ولا يحتمل التغيرات العديدة كغيره
 من المضافات ومع ذلك يصلح للهيئات الاجتماعية الكلية المبانية
 بعضها لبعض فيجب ان يكون التنوع مما يوافق طبيعته ولا شك
 انه مرتبط بكثير من العناصر والمباني المتباينة التي في الانسان او

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المورخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبداء الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي يقبلها وجميع المبادي التي تتحد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذيتك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيداً على الغالب حقيقة اهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله

فهذا الامر ارغب لتأمله الان بطريقة توقفنا حق الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا المتأخرة سواء كانت صادرة من مبداء الخصوصي ام من التلطيفات التي طرأت عليه ولا ريب ان شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصله ليست قائمة بآرادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب يقبلون الملك نظاماً والفلاسفة بتأييدهم اياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان آرادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير آرادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهر شكله بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك الآرادة التي من جوهرها الحقانية والعدل والرشاد وعدم الغرض والنزوه عن كامل الآرادات والسمو عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو
عارة عن
واع الشرعي
القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عقول الشعوب
وسبب قبولهم إياه

وهل يوجد بالتاكيد أيها السادة وازع شرعي أي شريعة لها
حق الحكم على الناس وسياستهم فأنه لمؤكد أنهم يعتقدون ذلك
لأنهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال ألا يجتهدوا
بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفترض لست أقول
أمة بل جمعا من الناس قليلاً عدده خاضعا لسلطان لم
يكنه إلا بفعل فقط أي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم
بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر
منه إذ لا بد لها من اليقين بالحق فأنها تبحث عن سلطة الحق وهي
السلطة الوحيدة التي يرتضيها الإنسان . وما هو التاريخ أما هو
بيان وإثبات ذلك الأمر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة
والحروب التي أكثرها تشغل حياة الشعوب ليست غايتها الاجتهاد
العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع
لأحكامه . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة أيضاً يعتقدون
بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه . وما هي تلك المذاهب والآراء
الفلسفية السياسية أما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما
فحوى تلك الناكيف . غير مسألة معرفة لمن يحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعتم الآراء الثيوكراتية (الحكم في ظل اله)
والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها نفتخر بكونها عرفت لمن
السلطان الشرعي وكل منها يعد الهيئة الاجتماعية بان يوضحها
نحت حكم سيدها القانوني . فاكّر القول ان تلك هي غاية اعمال
الفلاسفة كافة واجتهاد الام قاطبة

وكيف يمكن الا يعتقد اولئك وهؤلاء بالوازع الشرعي ام كيف
يسوغ لهم الا يجسوا عنه على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء مثلاً
بان يطلب من الناس اتمام امرٍ ما سوا كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية
بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحدٍ منهم أفلا يحتاج الى قانون
لاتمام هذا الامر والى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسوا كنتم تبحثون عن
الامور الطفيفة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها
ووقائعها فعلى الخالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون
الى تأكيدا وتبيينها او تصوراً فكرياً حقيقياً عادلاً تلتزمون الى
ادراجها في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تنزل الفلاسفة
والشعوب وان تزال تشوف اليه وترغبه

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي
ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي يحسب بالضرورة
محالاً ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان نفتكره

خصوصاً من جهة افتراض كون المملك عبارة عن الوزع الشرعي
 أم ما هي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض .
 فانما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها
 إلا أنني لا أقدر استغني عن بيانها فهذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق
 الحديث

فأني أؤكد والذوق السليم يثبت تأكيداً أن الوزع الشرعي
 الكامل الدائم لا يسوغ أن يكون مخصوصاً برجلٍ ما وإن كل من
 يعزو الوزع الشرعي إلى قوة بشرية أية كانت إنما هو في ضلالٍ
 مبین ومضّر . وإذالك وجدت ضرورة تحديد جميع السلطات
 بقطع النظر عن الفايها وإشكالها ومن ذلك فحج عدم قانونية كل
 حكم مطلق أياً كان أصله فتوحاً أو ارتناً أو انتخاباً . وقد يقع الاختلاف
 على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوزع الشرعي إذا أنها تندرج
 بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ أصلاً لقوة ما أية
 كانت أن تستولي على سلطة الوزع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة
 في أي مكان أو زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون المملك يظهر لنا في جميع مذاهب
 بهيئة الوزع الشرعي . فان أملنا إيماننا إلى المذهب الشرعي .
 نسمة يتول أن المملك ظل الله على الأرض الأمر الذي معتد

صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال . وإن سألنا المشرعين
 بحبيونا أن الملك هو الشرع الحي وتفسير ذلك أيضاً أن الملك هو
 عبارة عن الوازع الشرعي أعني الشريعة التي لها حق الحكم على
 الناس . وإن خاطبنا الملك ذاته بهذا الشأن أي المذهب الملكي
 المحض يقول لنا أنه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي
 كل مذاهب الملك وفي جميع أحواله نجد على الدوام مدعياً أنه
 عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده بحق له الحكم قانونياً على الهيئة
 الاجتماعية

ولا محل للعجب من هذا الأمر لأننا إذا بحثنا عن صفات الوازع
 الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى أولاً أنه واحد إذ ليس إلا
 حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب أن يكون
 واحداً ثم أنه مستمر دائماً ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فإنها
 دائماً على حالة واحدة دون تغيير أصلاً . وأخيراً منزلته عالية
 ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم
 على نوعٍ ما سوى النظر إليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته . فإنا
 نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع
 الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يقلدها جميعها على نوع حسي
 وهو على صورتها ومثلها في ظاهر الأمر . فافتحوا المصنف الذي فيه

صفات
 الوازع
 الشرعي
 العمومية

موسيو بانجامين كونستان شخص لنا الملك ببراعة كقوة خلية
الغرض معدلة مسكنة تعلو على طارئات الهيئة الاجتماعية ونجلى
عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلا في أوقات الشدائد العظيمة
والأحوال الجسيمة . أفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ما هيئة
السلطان القانوني في حكمه وسياسته الأمور البشرية . ولا شك
ان هذا التصور من شأنه ان يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً
من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعله
اساساً لملكه في النظمات المسماة بالكونستيتسيون . فالملك هنالك
عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات الفعالة وكه شاهد بسيط
للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها

فمن أي وجه اعتدنا النظام الملكي وقايسناه بالوزاع الشرعي
نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون
أثرت في عقول البشر . فكلها ما لت عقولهم الى التأمل في طبيعة
الوزاع القانوني ودرس صفاته الجوهرية كانوا يفضلون الملك
على غيره . ولما كانت الأفكار الدينية راجعة فعادة التأمل في صفات
الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما أكثر
المشرعون في الهيئة الاجتماعية واعنادوا على درس طبيعة وصفات
الوزاع القانوني في مطالعتهم الشريعة والقوانين حملهم ذلك على

ان يتصوره في المذهب الملكي . فكلما كان العقل البشري يهتم في
 القائل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يأت أسباب
 أخرى تلهيه عن نتائج تامله كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي
 الذي يشاكل الوازع ويمائله بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا الصور بنوع
 خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوات الشخصية في العالم
 وتثور تابعة أهواؤها والذي يستبد فيه حب الذات في الافراد عموماً
 عن جهلٍ او عن ثوحش او عن فساد في الاخلاق فتخبط الهيئة
 الاجتماعية حيثئذ خبط عشواء وسط ازدهام تلك الارادة الشخصية
 ونظراً الى عدم تمكنها بمجرد سير الاحوال الطبيعي من الوصول
 الى الانضمام والاتحاد في الارادة لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً
 شديداً الى سلطة ووازع يستطيع اخضاع الافراد طرّاً . واذا
 رأت الناس حيثئذ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدم
 بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام اليه للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم
 كما سرع الظالم الذي ملتجئاً الى حظيرة الكنيسة وامور كهذه تقع
 في ازمة فتوة اليوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالازمنة التي
 قد اطلعنا على تاريخها فان الملك يناسب كثيراً ازمة كهذه قد انشلم
 بنظامها اثلاماً شديداً وتاقت فيها الهيئة الاجتماعية الى الترتيب والنظام

دون ان تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية مجرداً .
ويوجد ايضاً اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة
للاسباب المقدسة . فلما ثبتت العالم الروماني الذي كان قريباً
من الانحلال حين انتهاء الجيوش وربية نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت
اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التمهق
وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبته لم هل يستطيع نظام غير الملك
ان يحدث نتائج كهذه . كلابل الملك وحده كان قادراً على ضبط
هيئة اجتماعية كالرومانية يمكن منها حب الذات والانانية وساقاها الى
تفرقها وتلاشيها . فالجواب . انية ثبتت الدولة الرومانية مدة
خمس عشرة قرناً مع انها كانت مائلة طبعاً الى الخراب . فيوجد
والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحده ان يؤخر انحلال
الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يتدر وحده على تعجيل تنظيها
واليفها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تأثير الملك هنا
في انخساث هو كونه يمانل الوازع القانوني صورةً وفعلًا أكثر
من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لهذا النظام في كل لازمة التي انصادف
فيها صفة جوهرية ومبدأً ادبياً ومعنىً حقيقياً خصوصياً به تميز
قواه وهو كونه محمورة ومثلاً وترجماً لتلك الارادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر
وسياستهم كما سبق الكلام

ولننظر الآن الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة لياسته
والوظائف المتنوعة التي اتمها والنتائج التي اصدرها ولنعطِ البيان
على ذلك ونحدد اسبابه . وهذا الامر ما يسهل علينا اذ يمكننا البحث
ههنا في التاريخ وخصوصا في تاريخنا الاورباوي لان الملك تأتي له
في اوربا المتاخرة بواسطة تداول بعض الظروف الغربية ان يتزيا
بزي جميع الانواع التي ظهرت له في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي
كان على نوع ما حاصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها .
فهذا اباشر تاريخه من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون
كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان
صفة التنوع والتشكك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن
الاورباوي

فانه حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان
من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني
(امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما
مباين الاخر في مبادئه ومفاعيله . فالملك الخشن هو انتخابي في
جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدا بل كان الذي يُقرُّه بالشجاعة والفروسية من الشجعان يتسلط على رفقائه ويأمر عليهم فالانتخاب هو الأصل في الملك الخشن وصفته الجوهرية الابتدائية على أنه أخذ يحصل فيه بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذٍ عناصر جديدة وذلك أن القبائل كان لكلٍ منها رئيس في البداية ثم نشأت أعيال ونقدمت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فابتدأت التوارث حيثئذٍ وانحصر انتخاب الروماء في الأعيال المذكورة فهذا أول مبدأ مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط

ثم أنه كان قد تخلل الملك الخشن عنصر آخر أيضاً أو بالمحري تصور وهو التصور الديني . فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهوان أعيال ملوكهم من سلالة أعيال آلهتهم أو من سلالة الأبطال الذين ألهوا عندهم كأودين^(١) مثلاً فهذا الأمر مماثل ما ذكره هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون أن ملوكهم من سلالة آلهة أو نصف آلهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع أن سلطتهم كانت محدودة . فكان التغيير والتحريف هكذا قد اعتري

(١) قيل أنه جاءهم من أسيا وفتح البلاد الساكنة دينافية أي السويدون والنوروج والدنيارك فألموه . وينسبون إليهم أفعالا عظيمة خيرية ومن جعلها أنه عرض نفسه للهراك في النار حباً بخلص شعبه ويظن أنه كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم أنه كان بعد المسيح (لله ترجم)

الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبداه الأصلي كان لم يزل متغلباً

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لانه كان عبارة عن شوكة الامة وورث سلطة الشعب الروماني وعزته وإن اعتبرنا الملك في زمان اونسطوس وطياريدس نرآن السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (مت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو وريثها وقد جمعت قوتها وحصرت في ذاتها .
 أملاً يتضح ذلك من وداعة السلاطين الأولين وعلى الخصوص اولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسلطة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه او ورائه ولكن في الواقع كان في يدهم الامر وكان لهم كامل السلطة التي كانت لاسعب وكانوا ينفذون احكامهم بصرامه رهيبه . وهذا الاتي ناب لا يصعب علينا ادراكه ايها السادة لاننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأيانا السلطان يتقل من الشعب الى رجل واحد وذلك هو تاريخ نابوليون فانه كان عبارة عن شخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الامر قائلاً من مثلي اتخذه ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن الامة . والنقش الذي كان على الدراهم المنسوبة في مدته من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنسية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان) مما يثبت الامر الذي اوردته اي ان الشعب كان ملكاً ونابوليون مشخصاً . فذلك كانت ايها السادة صفة الملك الروماني الاساسية ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الاولى من الساطنة حتى انه لم يتحول الى شكله النهائي الكامل الا في مدة ديوكايسيانوس وحينئذ كان عبيداً ان بطراً عليه تغيير عظيم فكان يتبهاً للظاهر ملك جديد لان النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في ادخال العنصر المسيحي الى الساطنة الرومانية وبحث في زمان قسطنطين فاكتمل اذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يغلب بالكلية واختلفت هيئة الملك فلم يعد اصله بشرياً ولم يبق الامير نائباً عن الشعب كالاول بل صار ظل لله ونائباً والسلطة صارت تنزل اليه من اعلى حال كونها في الملك السلطاني كانت تصعد اليه من اسفل فهاتان حالتان مختلفتان جداً ونتائجها متباينة فانه يعسر التوفيق بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ الملك الديني من جهة اخرى على ان المبدأ في حد ذاته هو سام وادي و فوائدها كم وصف الامير في القرن السابع على مقتضى المذهب الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو

(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل) ^(١) فان سلك
 بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم
 خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .
 والفضيلتان الملوكتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة
 الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة
 واحترامها واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا
 قوانين مملوءة حكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر
 اهالي مملكتنا والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس
 الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل
 بسائر الاعضاء وجعل في الراس مصابيح الاعين ليصر كل الاشياء
 التي تاتي به بالضرر وترتب له القوة العاقلة وولجّه بان يسوس بها سائر
 الاعضاء ويدبر عملها بحكمة فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يخص بالامراء
 ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب
 حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن
 الشعوب انتهى) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني
 عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي
 هو ينبوع الملوكة من الملك ذاته وهي سلطة الاكليروس الكنائسية

(١) لفظه ملك باللاتينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (للمترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك
 حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يتدبرا كانه تحركما ايدي
 مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال
 ونتائج هذا النظام . فكانت اذا في القرن الخامس اشكال المذهب
 الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي
 الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناضج حديثا وكانت
 حظوظها مختلفة كمبادئها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه
 حصل السعي من الاكليريكيين في تحويله الى الهيئة السلطانية او
 الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحا في العائلة الملوكية وان مازجه
 بعض التأثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين
 وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين
 الرومانيين ومطالعة كسيودور^(١) تكفي انما كيد هذا الامر
 وفي اسبانيا كان الملك دينيا اكثر من كل مكان على ما يظفر
 وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيرا عند ملك الهوليين
 ثم اتخذه تيودوريك وزيرا وله جملة ناليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠
 ومات سنة ٥٨٥ للمسيح (المترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر . فكانت الصفة الدينية متغلبة هناك
 ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيغوثيين أنفسهم فاقلة في الشرائع
 التي كان الاكليروس ينصها لهم والاقوال التي كان يلقنهم اياها
 واما في انكثراف كانت الاخلاق الخسنة لم تنزل باقية على حالها
 بين الساكسونيين . والسبع مما لك (هتارشي) لم تكن سوى سبع
 قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحرري كان جارياً هناك
 اكثر من كل مكان وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني
 صورة الملك الخشن الحقيقية

فكانت اثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن
 الخامس الى السابع ومخلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او
 الاخر متنبلاً بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة
 وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى
 انه لم يلبث شي ولا استقرار ودامت الحال على التقلب الى القرن
 الثامن دون ان يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند
 منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية
 اخذت نعم الحوادث وتنجلي واتسعت دائرتها ووضحت نتائجها وصارت
 اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت
 جميعاً كما ياتي بيانه وهوانه لما خلف الكارلونيون المرونجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان يبين طلب ان يصير
اجراء انتخابه وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونيون
الاولون ممالك لاولادهم اعنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة
اولادهم ولما قسموا المقاطعات وغر ذلك سعيوا في تثبيت الامر من
الجمعية العمومية الشعبية . وبما خصار عاد المبدأ الانتخابي على
نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء
الكارلونيين الملك عد حينئذ كاخارة جرمانية جديدة في غربي
اوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طيفه زهيدة من
ترتيباتهم وانشالهم الالهية .

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك باكثر
صراحة وزيادة تأثيره فيه فان البابا اقر يبين في الملك بحسب
طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا
فعل ايضا شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع
ذلك لم تكن هذه الصفة غالبية في مدة شارلمان بل كان قصده ان
يجي الملك السلطاني وبعيده كما كان سابقا وذلك امر جلي ومع انه
اتحد مع الاكليروس كان جل مرامه تنفيذ ما ربه بواسطتهم ولم يكن
اله في يدهم بل كان فكره الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد
ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهجم في صدر شارلمان على الدوام
ولما مات خلفه لويس لودفيونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل
بالسلطة الملوكية من انذل والهوان في مدة حكمه فكان الأكبر روس
متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى أنه كان يؤنبه ويخلعه عن
الملك ويرده اليه وبالاختصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب
الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الانواع الثلاثة
الملكية باجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدها
وبعد وفاة لويس لودفيونر كاد ان يخفى اثر الاشكال الثلاثة
الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سقطت فيه أوربا حينئذٍ
حتى لم يعرف شي من شي وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب
المذهب السيادي الانتزاعي ظهر نوع رابع من انواع الملك مبين
لكل التي نظرناها وهو المختلط بين الملكي والانتزاعي. وهذا الشكل
غير صريح وعسرا تحديد والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كان
في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وأنه كان بينه
وبين الهيئة الاجتماعية تمامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها
وتعلق بعضها ببعض وأنه اذا استدعى اليه مسوديه ومسودي
مسوديه الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامه فتظهر حينئذٍ

حقيقة ما لو كنته . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي
 النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صار
 تنفيذها فاعلاً ونفوذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي
 وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادة
 انما هي اوهام مولفين لا اصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان
 الاشرف الالتزامين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وحده
 منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علانية
 ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطة في
 ذلك الوقت كانت عملية مستقلة وتسمية احد الاشرف الالتزامين
 بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً حقيقياً .
 وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يندى
 التغيير الا في القرن الثاني عشر في مدة لويس لو كرو (السمين) .
 فصار يذكّر اسم الملك أكثر من الاول واتصل نفوذه الى الاماكن
 التي لم يكن لها فيها مداخلة من قبل وعظمت اهميته في الهيئة الاجتماعية
 ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في
 نفوذ الملك وتغلبه فلم يعظم شأن الملك وقتئذ ولا ثبت دعائمه
 بسبب كونه وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني او
 بناءً على كونه مؤسساً على الانتخاب او لصفة كونه صادراً من لدن

العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد تلاشى امره ورجح مبدأ
الوراثة رجحاناً نهائياً وهكذا الدين وإن كان يقر الملوك في ملكهم
الآن الافكار لم تكن تخفل بهذا الامر في زمان تبوؤ لويس لكرور
سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من
قبل في كل من انواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد
فالهئية الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من
الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعدييات مستمرة ولا حاجة
الى التكرار . ولم يكن للهئية الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة
التعيسة ولا كان لها وسائل تمكنها من الحصول على طرائق العدالة
والاتحاد والراحة . فالنظمات الالتزامية ومجالس البارونات
والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الازمنة المتاخرة
دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكماً مرتباً منظماً كانت
باطلة لا طائل تحتها ولا تجدي نفعاً . فلم يكن ما يساعد على ارجاع
النظام والعدل . وفي تلك الاحوال الاجتماعية المشومة لم ير الناس
من يلجأون اليه ليعضدهم ويحتهد بابطال النظام الشنيعة
ويتعويضوا الاضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم
الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقياً وكان صاحبه واحداً من
الاشراف فالتجأ اليه بعض الاشراف لاسيما ان الملك كان قد سبق

الملك
خمر
بقية

له تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وان لم ينشأ عنها كبراهمية
 الا انها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون الى
 الملك كلما وقع اغتصاب شنيع او حدثت مظلمة كبيرة او صدر امر
 ما يخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك او يحسم نزاع
 ومشاجرة طال امرها . وصار يدعى للمداخلة بامور لم يكن له تعاق
 بها وفوضت اليه امور كثيرة كهذه . فصارت صفة صفة محام عن
 النظام العام وحاكم ومصالح للفساد والخلل ورويدا رويدا حلت
 السلطة الادبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشان
 والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكم
 لويس لكر وفي مدة وزارة سوجير^(١) وكان اول ما ارتسمت في
 الافكار حيث ذى على شكل غير مكتمل صورة حكومة او سلطة عامة
 منفردة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية ومنزوعة
 عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل
 الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة او الامر بها اقله اعني صورة محكمة
 عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضعفاء وفصل

(١) فبيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكمي لويس السادس
 ولويس السابع

القباصرة الرومانيين أو كأعظم اشراف البلاد بحسب اللزوم و
 مليل الأفكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية مثل تلك ذات
 المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية المتنا
 الحقيقي ولا ينبوع نفوذ سلطتها وتسوكتها بل كما تقدم لم يستجلب الم
 التفات الشعوب ولا ضمو اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم لا به
 كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والنيل و
 عنها ولا انهم كانوا كحكمة عظيمة راکزة وسط المية الاجتماعية
 كانت تخاطبها وتعصدها . وكما تقدمنا في التاريخ شاهدنا
 الصفة للحكومة الملكية الاورباوية المتاخرة التي ظهرت في ما منذ
 الثاني عشر في زمان حكم لويس لكر و تزداد ثباتاً ونمواً حتى تصير
 نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وبهذه الوساطة ساعدت الحكمة
 الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئ
 الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين
 فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى ابارة افنتن الصليبية
 السبيل الذي كان عتيداً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا
 الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها عانت على اتمام
 هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظمات سياسية من
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبة في ضبط الاحوال
وحفظ الترتيبات السالكة حيث ذى من الاصلاح . وسنشهد
اعناء مذهب الاشراف الاتزامي والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم
الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي اكل منها وتطبيقاً
لشكلها وهيئتها الاصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي
كانت عنيدة ان تحدث

المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام فيوكراتيكي أي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وأخطاءها على سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطالية . ما كان بداخلها من افترس والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الايجيول (١) . الاتحاد السويسري . مدن الفلمنك ونهر الرين . محالفة الانبياتيك . المشاجرت الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط . جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبرتغال . جمعية وكلا العموم في انكلترا . جمعية وكلا العموم في المانيا . تقصير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا الى العومى

ايها السادة

انني ارجب اولاً تحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شيعة من الارائنة مستعار من مدينة الي في جنوبي فرنسا لانها كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا جيوشا صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتحوا بهم فتكاً ذريعاً قبل انه قتل منهم ستون الفا ولم يبقوا منهم حتى ابادهم . وكانوا

مشروعات
تأسيس
نظامات
في القرون
المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال
عناصرها باعية الاوربا وية القديمة . فكان لكل من الاشراف
الاتزاميين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة
بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية
قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطانها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها
الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحاداً حقيقياً
ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هو امر
ثم وهو الامر الذي به يتميز نوع خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة
ويعتبر كصفتها الجوهرية كما رايتم واتحصرت العناصر القديمة
الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع
وحصل التشاكل فوقع الاتحاد والامتزاج ولكن قبل ان نحصل
تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات
الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معاً وتنعاطى اعمالها دون ان
يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخصوصي . وكان القصد ضمها
الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون
ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون مبدأين مبداءين للتغير ومبدأ للشر (المترجم)

ينجح شي من هذا الاجتهاد والنتيجة التي اشرت اليها الان اي وحدة
 الهيئة الاجتماعية المتاخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح .
 وجهات اوربا التي لم يزل باقيا فيها بعض اثار النوع العنصري
 الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا التزاميون حقيقيون واهلون
 بليدوني حقيقيون وكانكنا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي
 مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً
 وحقيقة الامر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منضمة سياسياً الى الهيئة
 الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومرووسة من السلطة
 العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظماً واحداً ومتشربة افكاراً واخلاق
 عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية
 في اي محل كان ليس الا بالاسم فقط لا بالفعل . على ان
 الاجتهادات التي شرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها
 ببعض دون تغيير هيئتها وضما وجعلها امة واحدة دون ملاشاة
 تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من
 الزمان المقدم ذكره الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتاخرة
 وتمت فيه احوالة الهيئة الاجتماعية الاورباوية . ولم تشغل مكاناً عظيماً
 من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع

التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين أي الحكومة والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة أمرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر بقصد انشاء نظمات وترتيبات سياسية عمومية وتنظيم اعم وحكومات دون ان يمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما سنباشره في هذه المقالة

وهذا البحث ما يشق علينا وما يوجب لنا الكدر ايضا لان ما قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظمات والترتيبات السياسية لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لابل قسم منها كان موسسا على حب الذات ومنطويا على الجور والتعدي على ان قسما اخر كان ناشئا عن خلوا الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مقصودا به خير الناس الادبي وصلاحهم الاجتماعي . لان العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم والجور والاغتناب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبحث عن الوسائط التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم تنجح عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحا وخلوصا وكل ما صار صرفه من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تفحيته من الضحايا الثمينة ذهب سدني ولم يجد ثمرة ما ولا فائدة .
أفلا يكون هذا أمراً مكرماً محزوناً . والذي يوجب الأسف والحزن
الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المقصود بها
تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال
والشر . ومع ان بعضها كان موسساً على خلوص النية وحسن الطوية
كان أكثرها خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على جهل
الحقوق البشرية وجهل مقتضيات الحالة الاجتماعية . ولم يعلت
النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء أعمالهم واستحقوا ديارهم
فمن ذلك يظهر شقاء الادميين ومحتهم وضلالهم وغيمهم معاً . ويظهر
منه أيضاً ان طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق اذهان اعظم
الرجال نهى وحكمة الى درجة تغشى على ابصارهم فلا ينظرون
الى ما سواه من الامور المهمة الجسيمة ويعمهم عما يتصرعه طور
ادراكهم . وانه لاشد كراهة واذى لدي معاناة ارتكاب الانسان
الرديلة والفساد والقائص من رأى سقوطه في الخنة والشدائد
ويسوئي ضلاله اكثر مما يشقني عليه وباله . فالحوادث التي ساورها
عليكم تكشف لنا عن رأى الامرئين فيلزم ان ننظر اليها دون ان نخل
في العدل بحق اولئك الناس الذين طالما شطوا عن السبيل
وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزكية

والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والفخر
 ثم شروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من
 القرن الثاني عشر الى السادس عشر هي على نوهين بعضها كانت
 الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكليروس
 وتارة الاشراف الالتزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر
 واخضاعها له وإلزام الانضمام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها
 كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيما
 يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والتقسيم الكافي
 له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشبه
 بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية
 بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان
 الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائل العمل فيها جائرة
 محضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به
 خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به
 اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادئ وسلطة الهيئة الاجتماعية
 الاكليركية اهني محاولة تاسيس النظام الثيوكراتيكي . ولا بد ان تذكروا
 ايها السادة ما اوردته عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعتنيت بالبيان

عن المبادي التي نمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئ من
 المحوادث . والفوائد الناجمة عنه والأضرار الصادرة منه . ووصفت
 الأحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني
 عشر واريتمكم اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة
 سيادية وأخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية فافترض هذه الاشيا
 محفوظة في ذاكرتكم واعني بان ابين لكم الان ما صنعتة الاكليروس
 بقصد التسايط على اوربا ولما ذالم نتج

فان الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يظهر من
 عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال
 الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عن
 سواها في السياسة والآداب معاً ولكنه صادف من البداية عوائق
 لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليه من
 القوة والشوكة والافتدار

فاول هذه العوائق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته
 لانه قد اتشرو نسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً
 لاكثر الاعتقادات الدينية الأخرى ولم يكن في مبدأ امره منسلحاً
 بالقوة ونمت فتوحاته في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن له
 فتوحات غير النفوس فلذلك لم نستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اما وفعلاً حتى ولا في اثناء نجاح الدين
وانتصاره حينما غنمت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية
تتبع اصلها الذي كان ادبياً محضاً ولذلك كان لها كبير نفوذ في
الامور الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تداخلت باسلوب
في الاحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى
صاروا لها طابعين ولاوامرها ممثلين ولكنها لم تنوذج بنفسها ادارة
الاعمال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب
الحكمية سواء كان الشيوكراتيكي ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة
وتنفيذه على هذه الصورة اي بواسطة المداخله والنفوذ فقط لا غير
بل ينبغي ان يكون متسلماً الامر والنهي والقضاء والادارة وجباية
الاموال والتصرف بالايرادات وبالاختصار ان يكون في يده
فعلاً زمام الهيئة الاجتماعية . وان لم يستعمل مع الشعوب والحكومات
الاً وسائط الاقتناع لا يمكنه هذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس
مذهب حكمي ولا الاستيلاء على المدة قبل بل فقط يتيسر له بهذه
الواسطة اكتساب نفوذ عظيم

فهي كما كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاهلي
فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية
دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم تيسر للكنيسة تمهيدها وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس
النظام الثوكراتيكي

ولم تلبث ان صادفت عائقاً آخر وذلك انه لما سقطت السلطة
الرومانية وتأسست الامالك الحشنة وجدت الكنيسة حيثئذ من
جملة المناوئين فاقضى لها ان تخرج اولاً من تلك الحالة وراسي
امر جلب الفاتحين الى حوض الايمان وترفع بهذه الوساطة مكانها
وتعلى منزلتها . ولما تم لها هذا الامر وجحت الى التسلط صادفت
حيثئذ كبريا الاشراف الالزاميين ومقاومتهم . فان الاشراف غير
الكليديكيين لم ايماء الى اعادة فضل عظيم على اوربا لان الشعوب كانت
في القرن الحادي عشر خاضعة خضوعاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك
طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات
وحدهم رفضوا نير الاكليروس وابواب الكلية ان يندلوا لهم . وان
تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف
العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الاعى في ما
يختص بالدين كانوا مع ذلك ما لकिन حرية الفكر في معاملاتهم مع
الأكليروس وكانت تظهر فيهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم
تذكرون ما اعثنت بشرحه لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها
الاولى وعن كيفية تكون الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما أوضحة عن حالة القسيس
 وكونه أوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن
 الأشراف الالتزاميين تذكاري هذه المنزلة ولا كفوا عن الشعور بها
 ابداً واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع
 منها درجة ومقاماً وان لم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها
 وحافظوا على وجود الألفة والاتفاق بينهم وبين الأكليروس بشرط
 ان يكون كل منها في حاله واستقلاله . فعضد هكذا الشرفا العوام
 مدة عدة فرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة
 ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشم حينما كان قد تم خضوع الملوك
 والشعوب طراً للكنيسة . فهم اول من قاوم تاسيس النظام
 الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الأكبر في عدم نجاحه
 وكان ثم عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قل
 من بحسب له أهمية وظالما اخطأوا في الحكم على مفعوله وهوانه في كل
 مكان تسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام
 ثيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم
 ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم . راجعوا التاريخ
 وانظروا في اسيا وفي مصر تروا ان كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان
 صنعه كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها . غير محتاجة الى

رجل خارجي

فرهبانية الكهنه جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة
 عن تلك بالكلية لانه كان مضطراً على الدوام الى انتخاب اعضائه
 من الهيئه الاجتماعيه العاميه ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يمكنه
 المداومه والتسلسل . فباطلاً كان روح العصابه يجتهد بجعل
 هذه العناصر الغريبه مجانسه ومشاكله لانه كان يقي راسخاً فيها
 شيء من اصلها الاجنبي وسوا كان القسيسون المستجدون من الاهلين
 البلديين ام من الاشراف كانوا يلبثون محافظين على بعض اثار
 مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم ان الرهبانية بحجبها الاكليروس
 عن الصوامع والعيشه الزمنية جعلته بمعزل عنها لانها اجبرته
 في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً الى الهيئه الاجتماعيه العاميه
 لاجل تجديد اعضائه ومداومه تسلسله . فكان ينوبه هكذا نائب
 من الانقلابات والتحولات الادبيه التي كانت تحصل فيها ولا ريب
 ان حاجته الى العوام المجددة على الدوام اضرت بنجاح مشروع
 النظام الشيوكراتيكي اكثر مما افاده روح العصابه الذي تقوى
 بواسطه الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضاً مقاومين اشدّ لمشروعه هذا من نفس
 الاكليروس وفي وسط جماعته . وطالما تحدث بعض الناس عن

اتحاد الكنيسة فانها كانت تجتهد بذلك وحصلت على الاتحاد من بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهننا الكلام ولا بعض الحوادث الجزئية فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والانقسام أكثر من جماعة الأكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الآراء والجذال والتغيير مثل الطائفة الكنائسية ان كنائس الامم الاورباوية أكثرها كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والمجامع كانت تقاوم البابارات والهرطقات لم يحص عدد هياكل كانت تتبع يومًا فيومًا وكان الانشقاق دائمًا على ابواب الكنيسة وتنوع الآراء مفرطًا والمزاحمة على الجذال شديدة وتفرق السلطة وتجزمها لم يعاين مثله وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والانقسام الذي وقع فيها والاضطرابات التي زعزعتها ربما كانت اكبر موانع لانتمام مشروع النظام النيو كراتيكي الذي قصدت اجبار الهيئة الاجتماعية عليه

فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس ووجدت على نوع ما يهد المشروع العظيم الذي نحن في صدده ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والنجاح شيئًا فشيئًا مدة جملة قرون . واطلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعائتم ان البابا المذكور كان مهمتًا باخضاع العالم للأكليروس والأكليروس

للبأبوية وأوربا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب . وعلى قدر ما يسهل
 على الإنسان الحكم في أمر كهذا تفصلة مسافة قرون عديدة اظن ان
 ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأً كبيرين أحدهما ما يرتكبه عادة
 أهل النظريات والثاني ما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الأشياء
 وانتقلاها . فالأول لأنه أشهر مشروعه علناً بالتام والكمال وقدم
 الايضاحات والبيانات المتضمنة عن طبيعة السلطة الروحية
 وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادئ التي أسسها النتائج البعيدة بقوتي
 المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدهدنا جميع ملوك
 أوربا الزمنيين وتصدى لقتالهم قبل ان يملك الوسائط اللازمة لتفهمهم
 وغلبهم فانتملن المحال ان يفاز بالنجاح في الأمور البشرية بوسائل
 قطعية جزمية كهذه أو بواسطة برهان فلسفي فقط . ثمان غريغور يوس
 السابع ارتكب أيضاً الخطأ الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل
 الأشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة
 لهم على اتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً لاجتهادهم . فلكني يسرع
 البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزال واخذ في مقاومة السلطنة
 وجميع الملوك حتى الأكليروس نفسه ولم يوخر اظهار نتيجة ما ولا
 التفقت الى مراعاة صالح ما بل اعلن وصرح جهاراً بأنه يريد التسلط
 على جميع الممالك كما له التسلط على جميع العقول والأفكار وانار على

نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر
 جسم ومن جهة أخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتداءً وبان
 يظهروا للعبان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الافكار .
 فبالاجمال ربما أضرب غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره
 أكثر مما ساعد على اجتازه . ومع ذلك ما زال المشروع اخذًا في
 التبحر والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف
 القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة
 وعظمت شوكتها جدًا ولست اظن ان قوتها ازدادت بعد ذلك
 شيئًا كثيرًا بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تتمتع
 بمجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره . وفي الوقت
 الذي اتصل فيه تجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها
 بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هرطقة الاسيخوا
 في جنوبي فرنسا التي امتدت جدًا واتسعت حتى تسلطت على هيئة
 اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وقتئذ
 شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبلجيك وبعد مدة قليلة بادر
 ويكلف^(١) مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكاء

(١) هرتوفي شيركان حائزًا حامية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل

الى حنا هوس ولوتر (المترجم)

ووضع أساساً متيناً للشعبة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلكوا سبيل
 الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر
 السلاطين الذين من عائلة هوهنستوفين ^(١) وكانوا من اقدر
 واعظم ملوك اوربا واكثرهم درايةً وحكمةً وتديراً ففي نفس هذا
 القرن اشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادةً من
 جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني واصدر المخط الاول المسمى
 بالبراغماتيك (او امر مخطوطة لملوك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة
 بالدين) الذي كان اساساً للمخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح
 القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل ^(٢) والبابا
 بونيفاسيوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن
 اكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الشيوكراتيكي
 كان قد فسد حيثئذ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك
 الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هيسبورغ الحاكمة الان في النمسا

كان منها الشهير بارباروس وغيره (للمترجم)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اخلاص الملك الزمني فحرمة البابا
 مراراً واما فيليب فانه جمع وكلاء عموم الدولة واتخذهم من حزبه وحرق مرسوم
 المحرم وطلب عقد مجمع مسكوني لروية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمة
 ثانياً فجرد حيثئذ على ابطالها عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوه (للمترجم)

بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغنمته . فمذ آخر
القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من تسلط الكنيسة
الزمنية

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموقراطيكي (اي
حكومة الشعب) في ايطاليا بانقرب من بلاط رومية وحواليه
وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوقراطيكي وكانت الجمهوريات
الايطالية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تأثيراً عظيماً جداً
من القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر . فنذكرون
ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اورده عليكم من تاريخ البلدان
وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر
وتقدمها اسرع وانها كانت اكثر عدد اوثرة في ايطاليا من فرنسا
وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمراً
فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلاً عن ذلك برية ايطاليا
وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من اوربا للسكن اسيادها واوليا
لمرها الحديثي العهد لانها كانت مفلوحة مزروعة في اغلب الاماكن
ولم يبق فيها احراش تصلح للصيد والقتص لكي يسرح ويمرح فيها
البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد
ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

الاجتهاد
بتأسيس
نظام جمهوري
في القرون
المتوسطة

ورافينا لم تنزل جميعها تابعة لسلطين الروم . فنظرا الى المسافة
الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب
تمكن النظام البلدي ونما سريعا في هذه الجهة من ايطاليا . هذا وان
ايطاليا لم تكن بتمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون
نزاع لان باليزرونارميس (من قواد سلطين القسطنطينية)
اهلك الاسروغوئين وطرداهم . واللومبارديون ايضا لم يتيسر لهم
التملك اذدهاهم الفرنك ووقعوا فيهم الفناء وهدموا اساس ملكهم ثم
اتحد بعد ذلك بيبين وشارلمان مع اهل ايطاليا الاقدمين على
مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب وكان
ذلك مما يوافق صالحها اكثر من التصدي لخصمهم . فلم تكن البربر
والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد
دون منازع وعلى اتم الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب
السيادي في مايلي جبال الابل كان ضعيفا ثم وكان عدد الاشراف
قليلاً وفي ثنات فعوضا عن ان يتقل النفوذ الى سكان الصحاري كما
حصل في غالبا مثلاً بقيت البلدان حائزة الصولة والنفوذ ولما
وضح ذلك جلبا انتزح كثير من اصحاب المقاطعات عن الصحاري
وجاؤوا واستقروا في البلدان سوا كان ذلك رغبة منهم في معيشة
المدن ام عن اضطرار وصار هكذا الاشراف البربر من بعض اهل

البلدان وتابعين المذهب البلدي^١ . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبته
البلدان في إيطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر
البلدان الاورباوية وقد عاينا في هولاء ضعف اهلها وانحطاط
شوكهم وقلة جراتهم وانهم كانوا يجلبون على الدوام عدواً كان على
ابوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والباس الا ان هيئتهم
كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغنمها مع الجهد والعناء .
فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطالية حيث
الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الاسوار ولم تكن المدن
تخشى بأس سيد في جوارها او عدوماً وكان اكثر اهلها بلديين
احراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم
مناومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة
وسلاطين جرمانيا تارة اخرى فهذا الذي اكسب بلدان إيطاليا
رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الحثيرة في
جهات اخرى مع العناية والشفاء نشأت في إيطاليا جمهوريات
ودول

فما تقدم ايضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري
في هذا القسم من اوربا فاضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة
يسيرة وتغلب على الهيئة الاجتماعية . ولكنه لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونه لم يحنو الا القليل من مبادي الاصلاح الضرورية
التي لا بد منها . فمن يطالع تاريخ جمهوريات ايطاليا من القرن
الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال
متناقضين الا انها اكيدان دون ادنى ريب . فانه يرى من جهة
تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات
وبالتالي نجاحاً تاماً ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في
سائر جهات اوربا ومن جهة اخرى اذا بحث عن حالة الاهالي
الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان
لا يوجد تاريخ وصفة مكرم مخزن مثل هذا او لا يوجد زمان او
بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت
في بلاد ايطاليا اذ ذاك فكانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم
وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى
وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في المنظمات
السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى
درجة جعلت احزاب الحرية تمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى
حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ
فيرنسا والبندقية وجنوا وميلانو وبيزانرى ان مجرى الحوادث بدلاً
من ان يكسب الحرية نمواً ويوسع دائرة الترتيبات والنظمات يوجب

بعكس الامر تضييقها وحصر السلطة في ايدي اقل عدداً . وبالاختصار
كان ينقص امران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية
وهما الامن على الحياة وهو اول شروط الحالة الاجتماعية ونمو
الترتيبات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد اوقف النظام الجمهوري عن
النمو والامتداد . ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي
ملوك الاجانب عليها وبالعجب هذا المخطر لم يكن قط يحذر تلك
الجمهوريات ويوقظها الى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة
العدو مجملتها فلم تستطع قط اجراء هذا الامر . ولذلك كثير من
الايطاليانيين ذوي النهى المحيي وطنهم من اهل زماننا الحاضر
ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الامم الى سبب نظامها الجمهوري
في مدة القرون المتوسطة والى تقسيمها الى عدد كبير من
الشعوب القليلين الذين لم يملكو شهواتهم الى درجة تمكنهم من
الاتحاد والانضمام بزمي دولة واحدة وبأسفون لكون وطنهم لم يخضع
لحكم مطلق كان من شأنه ان يجعلهم امة مستقلة عن الاجانب .
فيظهر اذا ان النظام الجمهوري لم يكن يحثوي في ذاته مبادي النجاح
والاستمرار والانتشار حتي في الظروف الأكثر مواتية ومناسبة وانه
بالتالي كان قصيرا العمر . وتقدر ان نشبه الى حد ما نظام ايطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد
 اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حيا
 الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبا في حالة العدوان والحياد
 متفقة على الصالح العام . ولكن الافضلية للبلاد اليونانية في هذه
 المقايسة اذ بلا شك كان داخل اتينا ولكديمونا ترتيبا وامن
 وعدل اكثر مما كان في الجمهوريات الايطاليانية ولئن كان اذ اخرج
 بحدثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية مع
 ذلك فانظروا كم كانت حيوة اليونان السياسية قصيرة وكذا كان
 ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبا للضعف والوهن بحدوث
 وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر مجاورة عظيمة كمال ويا
 ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من عظمة النسي
 والنجاح والمجد . لانهم لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة الله
 فكم بالحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية و
 البشري ناميين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسوس في
 الجمهوري قليلة الفائدة عسرة الاستمرار بهذا المقدار في ايضالها نفسها
 حيث اخذت في النجاح وحيث غلب وفهر المذهب السيدي فكم
 بالحري في جهات اخر من اوربا
 فهذا الورد عليكم حوادث ذلك بكل اخصار فانه كان

قسم من اوربا يمثل بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات اسبانيا
المجاورة له مثل كثالونيا والنافارو والبسكى فكانت البلدان في تلك
الجهات ايضا قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من
الاشراف الالتزاميين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهلها وكذلك
قسم من الاكليروس وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن
حالة ايطاليا على نوع ما وبناء على ذلك في جاري القرن الحادي
عشرو في بداية الثاني عشر جئحت بلدان بروفس واللانكيدوك
والاكتيين الى الاستقلال السياسي والتهيؤ بهيئة جمهوريات مثل
البلدان التي تلى جبال الالب. ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة
اشراف شالها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والاقتمدار
فلما ظهرت هرتقة الاليمجوا وقعت الحروب بين فرنسا السيادية
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا
لمنازلة الاليمجوا تحت امرة سيمون دي مونترب فتلك كانت المشاجرة
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي
ومع ما اظهره اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفا في
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا
وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا
نالت حظاً اوفر اذ كان الميدان هنا لك ضيقاً وكانت مقاومتهم
لملك اجنبي اشد منهم قوةً واقتداراً الا انه لم يكن من اقوى ملوك
اوربا باساً وسطوةً قتاله اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد اكثر
الاشراف الالتزاميين من السويسريين مع اهل البلدان . وكانت
هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتها اصفة سيادية
لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم تنتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلمنك والبلجيك وشطوط
نهر الرين ومحافة الانسياتيك فهنا لك نجح النظام الجمهوري نجاحاً
كاملاً داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامر انه لم يكن
معداً للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان
بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالملوك من
كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام مستيقظة مستعدة
للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى الفتوحات بل كانت مهتمة
فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على
امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها
وخارجاً عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثرٌ ما

فها قد عايتهم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانه كان
متصرّا في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوباً في
جنوبي غالياً وظافراً في ساحة صغيرة اي في جبال سويسرا ومحصوراً
داخل الاسوار في الجهة الشمالية في بلدان الفلمنك والبلجيك
وسواحل نهر الرين ومخالفة الانسياتيك . وهذا النظام مع انه اضعف
قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئة الاجتماعية كان مسبباً خوفاً ورعباً
شديداً للاشراف الاتزليين فكان هؤلاء يغارون من ثروة البلدان
ويعسدون عليها على تقدمها ونجاحها ويخشون باسها وكان قد ابتدأ
يتدروح الجمهورية الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون
يجاهرون بالعصاة على اسيادهم ويكثرون يوماً فيوماً من عدم
الطاعة وقلة الخضوع . فاعنصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعاً
عصبة واحدة في أكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان
ومقاومتها . وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان
كانت منفردة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصلة
بل كان كل شئ محصوراً في محله . نعم ان اهالي المدن كانوا جميعاً
يميلون الى بعضهم بعضاً ويفرحون لفرح بعضهم وبسخطهم ما يحزن
بعضهم وكان كل انتصار تم للبلدان الفلمنك على امراء بورغونيا
الذين كانوا يحاربونها بجرأ السرور عند اهالي البلدان الفرنسية

وكذلك كل نكبة اصاب تلك المدن كانت تشق على الفرنسيين
 البلديين الان هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لاطائل
 تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم
 ارجحية الميزان من كل الوجوه ومع ذلك كله لم يقدروا على اباد
 البلدان نظراً الى انقسامهم وعدم تبصرهم في الامور . ولما طال امر
 القتال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا مكنة لهم على ملاشاة
 المدن بالكلية ونوال الظفر التام انجبروا على عقد المصالحة معها
 وقبلوها بصفة عضو من اعضاء الدولة . فحينئذ حصل تغير في
 الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المخلط وكانت الغاية
 فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان
 والاكليروس والملوك رغماً عن المخاصات الشديدة الكائنة بين كل
 منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي هلي
 ايراده لكم

فليس من يجهل منكم ايها السادة ما هي (لازينا جيرو) في
 فرنسا وما هي (الكورتيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزينا)
 في المانيا (كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة)
 وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات
 المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

الاجتماع
 بتأسيس
 نظام مختلط
 في القرون
 المتوسطة

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضم بعضهم بعضاً الى
هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة ويخضعوا انفسهم لقوانين واحدة
ولسلطة واحدة . فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان
اختلفت الاسامي

فأخذ جمعية وكالات العموم في فرنسا كمثل نظراً الى زيادة اهميتها
لدينا ووقفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا
واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع انني لما كد ان اسم
(لزيبا جنيرو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مبهمه غير
مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها
القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً
لما كراهم ولا اوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا احد
يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مسترة .
فن يتف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر لة كامر
بطراً على سبيل العرض او كواسطة محقرة لا يعتد بها بل يلجا
اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من
الوسائط كافة . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة
الافلاس وتختار في امرها ولم تر باباً للخلاص تلجئ الى هذه الجمعية
وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة لمعالجته . وكان الاشراف بحضور الجمعيات وكذلك
الأكليروس ولكنهم كانوا ياتون اليها دون ان يكثرثوا بها لانهم
كانوا عالمين جيداً انها ليست الوسيلة التي تكسبهم النفوذ في امور
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومدخلاتهم . والاهلون ايضاً لم يخفوا
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تهتم بل كضرورة
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال
سياسية مرتبة . فاما كانت تارة غير مجدية نفعا ولا طائل تحتها
وطوراً كانت تجلب الاذى والهول . فان كان الملك اشد باساً
تذلوا له واطاعوا وامره وان كانت حالة الملك تعبسة وتستوجب
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح الحزب والتغرض والانتقام
 واصبحوا الى تحريكها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفنديون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتتصرم بحال انصرام
الجمعية فكانت لا تنتجز ما تعد به ولا تتم ما تحتهد به بل يذهب جميعه
هباءً مشوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تأثيراً مهماً في
الهيئة الاجتماعية الفرنسية ولا اصلاح ما هم في الاحكام او القوانين او
الادارة . ولكن لا ينبغي الظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا

بل كان لها نتيجة ادبية قل من حسب لها حساباً فانها كانت من وقت الى اخر كحجة تقام على الاسترقاق السياسي وكتقرير جهاري وثبوت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصيانتهم كتحكيم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسؤولية لوكلا الحكومة ونوابها . فجميعيات وكلا العموم اعانت كثيراً على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بحقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجميعيات وكلا عموم الدولة من الفضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظمات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشاءها اعني اتحام الهيئات الاجتماعية المختلفة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكورتيز في اسبانيا والورنوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة . ففي بلاد الارغون والبسكي لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثته الملك او في مدة محاربة العرب كان للكورتيز اهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل التناهما . والبعض منها كالتي صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٢٧٠ أو سنة ١٢٧٣ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليروس ووجود
 كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق
 النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي عمومي فيمكنني ان اقرر
 بشأن الكورتيز ما قررته عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرساوية التي
 انها كانت امرأ عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او
 واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في
 شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً
 عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذا كر لكم اليوم بعض
 اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميزتها عن القارة. فاولاً
 لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا
 قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر
 الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سوية من اول
 المدة للدفاع عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة
 والاشترك بين السرفا وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية
 وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة
 قد لتجبروا الظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى
 اهالي البلدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه

الوسيلة على قوة اكبر واعظم مما كان للاهلين في القارة ومن شأنها
بالحقيقة ان تؤثر تأثيراً فعالاً في امور احكام البلاد

وكانت هيئة جمعية وكلاعموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) مدة
القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري
الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة
العموم مضمونة على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات
الصغيرة ومن الاهلين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخلة على نوع ما
باعمال الحكومة بمصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم
والحرارة عن الصالح الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها
(البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في يده الامر ولكنه كان نظاماً
قانونياً وطريقةً للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان
لا يستغنى عنه فعلاً. فكان اذا مشروع تقربب العناصر المختلفة
بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضما الى جسم واحد سياسي ودولة
حقيقية قد نجح في انكسار مع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم
الصفة المترجمة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي
وتأسيس النظم السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في
المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هناك منفردة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو احتجنا إلى
 البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمنة المتأخرة . وألمانيا
 هي القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب
 الأشراف للملك . ولست أتكلم عن بولونيا أو عن الأمم الصغيلة
 التي تأخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكها أوروبا .
 وألمانيا هي أيضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها ما لكون
 أكليد يكيون وبلدان حرة مالكة زمام أمورها سياسياً فمن ذلك يتضح
 لنا أن مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها إلى هيئة اجتماعية
 واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول .
 فقد أوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في
 أوروبا بشأن تأسيس نظمات عمومية إلى حد نهاية القرن الرابع
 عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم أنها لم تنجح وقد
 اعتنيت بأن أوضح لكم في مجرى الحديث أسباب نقصيرها عن
 النجاح وفي حقيقة الأمر تلخص تلك الأسباب في سبب واحد فقط
 وهو أن الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤولها
 للاتحاد والانضمام بل كانت الأشياء بوجه الأجمال محلية ومحدودة
 وخصوصية ومتنوعة إلى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق
 المعيشة أم في العنول ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي عام من

أسباب عدم
 نجاح كل تلك
 المشروعات

شأنها ان يرجحها على الصالح والاراء الخاصة واسمى العقول واكثرها
 حراً لم يكن لها ادنى المام بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية
 الحقيقية . فكان من الضروري ان يتم أولاً مزج جميع تلك العناصر
 المختلفة الاشكال وسمحتها على نوعٍ ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة
 قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب ايضاً ان تجمع وتضم أولاً كل
 الصالح والشرائع والاخلاق والافكار وتتخذ مركزاً وبالاختصار
 كان من اللازم ان تنشأ أولاً سلطة عامة واراء عامة . وهما كم قد
 اتصلنا الى المدة التي تم فيها اخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل
 ذلك الابتدائية وحالة الافكار والاخلاق في جاري القرن الخامس
 عشر وميلها الى انشاء حكومة مركزية واراء عامة ذلك يكون موضوع
 مقالنا التالية

المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات
 وإنشعوب تنبه الى مراكزها الطبيعية على التدرج أولاً في فرنسا . ظهور روح
 الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانياً
 في اسبانيا - ثالثاً في ألمانيا . رابعاً في انكلترا . خامساً في إيطاليا . نشأة
 العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسية) اي السياسة الخارجية . حركة
 الافكار الدينية . شروع اشراق وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كوستانسوا وبال .
 شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الاندھال
 من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم .
 الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتأخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية
 التي هي هيئتنا ونظاماتها وآراءها واخلاقها كانت منذ اربعين سنة
 نظمات وآراء واخلاق فرنسا ولم تنزل الى الآن سالكة في اوربا
 وموثرة فينا تأثيراً قوياً جداً رغماً عن الانتقال الذي اورثتنا اياه
 ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية
 المتأخرة الحقيقي يتبدي في القرن السادس عشر قبل ان ندخل
 فيه اطلب اليكم ان تذكروا المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكناها فقد بحثنا عن كل عناصر أوربا الجهورية في وسط
 رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تتميز بعضها عن
 بعض وينشأ كل منها وحده مستقلاً وقد تقرر لدينا ميل هذه
 العناصر في المدة الأولى من التاريخ إلى الانفraz والانعزال والعيشة
 الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادة
 والبلدي والأكليريكي الهبة والمكان اللذين يميزه رأيناها قد تآقت
 جميعها إلى التقارب بعضها من بعض والانحداد والتكون على صورة
 هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تتصل إلى هذه النتيجة
 التجأت بلاد أوربا إلى كل من المذاهب التي كانت في وسطها
 ولتمست مبدأ الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والأدي من
 الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية وإلى هذا الحد لم
 تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع أحد المذاهب ولا قدرت إحدى
 القوات أن تستملك الهيئة الاجتماعية وتنوّلها المرام تحت ظل حمايتها
 وقد وجدنا أن سبب ذلك عدم نشأ الصالح العام والأفكار العمومية
 وتأكدنا أن الأشياء كلها كانت لم تنزل محلية وشخصية وخصوصية
 وأنه كان من الضروري اتجاهها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة
 الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانتظام معاً أي لتعال
 الغاية التي تميل إليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا أوربا في أواخر

اتجاه الأمور
 في القرن
 الخامس عشر
 إلى المركز
 الطبيعي

القرن الرابع عشر

وكانت أوربا حينئذٍ بعيدة من أن تدرك هذه الحقائق التي سردتها لكم ولا كانت تعلم بالحقبة ماذا كان ينقصها أو ما الذي كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طفتت تبحث عنه كأنها قد عرفتة . فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظمات السياسية العظيمة دخلت أوروبا في سبيل الاتجاه إلى المركز الذي كانت تميل إليه غريزياً . وصفت القرن الخامس عشر انما هي الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد بإنشاء الصالح والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمجل خصوصي وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضما معا ورفع شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك إلا أن على شكل كبير اعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم إلا في القرن السادس عشر والسابع عشر ولكنه نهياً بالقرن الخامس عشر فعلى الآن أن ندرس كيفية نهيشه وذلك الفعل الخفي غير الواضح الذي هو اتجاه الأشياء نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد مجرى الحوادث الطبيعي

فهكذا اليها السادة نرى البشر نتج بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته
 حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل
 لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته الا بعد مدة حينما ظهر في
 الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي .
 ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة تم
 عقل الانسان وثبو حريته وان هذا الامر انما هو شبيهة بالة عظيمة
 لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعلة
 اجانب منفذين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها
 بالاجمال ولا الغاية النهائية العمومية التي توول اليها وكل مع
 ذلك عمل وتم مع التمييز ومن تلقاء حريته ما خصص به من
 العمل . فعلى هذه الصورة يتم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد
 الانسان نفسه دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعله . فمن ذلك ينضح
 لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انه
 مقدر اى ما يتجاوز علم الانسان وارادته والثاني ما هو نتيجة ادراك
 الانسان وحريته اى ما يفعله عن فكر و ارادة . ولكي نفهم حقيقة ما
 جرى وتوقع في القرن الخامس عشرية تضي ان نميز الحوادث المختلفة
 بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغيرات
 التي اعانت على تكون الحكومات والشعوب وننتقل منها الى الحوادث

الأدبية ونقص عن التغييرات الحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجتهد
بان نستخرج ماهية الآراء العمومية التي تُمضت ونهيات منذ ذلك
الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية
هذا أجوب كل أقسام أوروبا الكبيرة وأبين لكم ما تم فيها مدة القرن
الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا
من القرن
خامس عشر

فابتدئ بفرنسا وأقول ان النصف الأخير من القرن الرابع عشر
والنصف الأول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب
العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الإنكليز كما تعلمون ذلك فهو
الوقت الذي فيه قانت فرنسا عن استقلالية اسمها وأرضها معاً
ولغاية دفع سلطة اجنبية عنها . ويكفي فتح كتب التاريخ للتأكيد
ان جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنسية تساعدت وتعاونت مع
الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الاجنبي رغماً عن جميع ما حصل
حيث نشد من الخيانات والشتاق وإن الغيرة والحمية الوطنية حملت
المجيع معاً على القتال سواء كانوا اشرافاً أم بلديين أم زراعيين . فان
لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية إلا تاريخ

جان دارك^(١) فهو كافٍ وحده لاثبات ذلك لان جان دارك خرجت
(١) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت ترمي المواشي تربت بزي الرجال الابطال

من الشعب وإهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسه
وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بامرها
ولا وثقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها
غير الجنود والشعب لا سيما ان فلاحى (لورين) هم الذين ارسلوها
الى اورلينس لاتقاذها الى هذه المدينة . فليس من حادث يبرهن
على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية اكثر من هذا الحادث عينه
فابتدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنسية وفرنساوية وقبل حكم عائلة فالوى
كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنسية ولا
كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنسي ثمذ الفالوى
ابتدأ وجود فرنسا الحقيقية وفي اثناء حروبهم والاضطراب التي وجدوا
عليها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون
معاً وارتبطوا برباط ادي وهورباط اسم عام وسرف عام ورغبة عامة
في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا
الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد
الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الان

وقالت الانكليز وقتك بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة
اورلينس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنسيين الذين كانوا من حزب الانكليز
فحرقوها حرقاً بخاطر هيلاد وبنيت انها كانت غفراء وصاحبة فضيلة (المترجم)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائماً باسمها وشرفها الوطني
وبوجود نظام ملكي وطني مها كانت صفاته وكان التصد فقط ألا
يكون في يد الاجانب . وبناء على ذلك اعانت كثيراً تلك الحروب
ضد الانكليز على تكوين الامة الفرنسية وتقدمها نحو الاتحاد
والانضمام

وبينا كانت تنمو فرنسا ادبياً ويتقوى فيها روح اتحاد الامة
كما رأيتكم كانت في الوقت ذاته تنمو مادياً على نوع ما اي ان اراضيها
كانت تترتب وتوسع وثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة
ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل
السابع عتیب طرد الانكليز ضمت اكثر الولايات التي كانت في
يدهم ككورمانديا وانكونا وطورين وبواتو وستونج الخ الى فرنسا
وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر
صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضاً منها ثلاث سلبت حينئذ ثم
عادت ففتحها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكوتي
وبيكارديا وارتوازو بروفنس ومين وانجو وبيرش . وفي مدة شارل
الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنه ^(١) بهذه

(١) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريثة الوحيدة تزوجت شارل الثامن
ومات فاخذت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك

الملكين على التوالي ولاية بريطانيا فكان هكذا ينفو في آن واحد
روح الامة الفرنسية وملكها معا وكانت فرنسا الادبية وفرنسا
المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

وإذا انتقلنا من الامة الى الحكومة نرى من المحوادث ما يشابه
تلك التي وقفنا عليها ونقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنسية
كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ
حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر
مدة الحكم المذكور تحول كل شي وتغيرت هيئة واخذت الحكومة
في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها
الاعتماد كجباية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت
تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار
ترتيب الجنود المستمرة من الفرسان والمشاة الذين يقاثلون بالنشاب
واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي
كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغصاب والنهب الناشئ
عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وم
الطيب مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه
في تلك المدة ايضا جعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الاهلين
في بعض الاوقات مستمرا دائما وكان اجل ايرادات الملك . نعم

أن ذلك مما يمس حرية الشعوب الأتية أكثر من أن يمس حريتها على انتظام
الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت أيضاً في نفس الوقت
إدارة العدالة التي هي أساس السلطة وانتظمت أحوالها وازداد
عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة ففي
مدة لويس الحادي عشر ترربت محكمة كرينبول سنة ١٤٥١ ومحكمة
بردوس سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة أكس سنة ١٦٥٠
وعظمت أهمية محكمة باريس إذ ذا التوثبت قوتها أكثر من السابق
سواء كان في إدارة العدالة أم في إدارة الضبط والربط في الدائرة
المختصة بها

فاكتسبت حيث نذر الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام
والاستمرار إلى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة
العدالة والقوة العسكرية وجباية الأموال الأميرية أعني في ما يحسب
كجوهر الحكومة وأساسها فانعزلت بهذه الوساطة السلطات السيادية
وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير
آخر الذي كان أقل ظهوراً للعيان وقل ما احتفل به المؤرخون إلا
أنه ربما كان أكثر أهمية من غيره وهو التغيير الذي أحدثه لويس
الحادي عشر في طريقة سياسة الأحكام فكثيراً ما تحدثوا عن
مقاومة لويس الحادي عشر كباراً مملكتيه وتخفيضه شأنهم والتفات

تجلبع الحكومة
في مدة لويس
الحادي عشر

الى الاهلين البلديين والاداني ورفع مكانتهم وغيرهم بنعمه . وبالحقبة
لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبله الا انهم قد بالنوا كثيراً فيما
اذاهوه وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع
طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة أكثر مما
حصل منها فائدة . ولكنه باثر امر غير هذا وأكثر اهمية منه وهوان
الحكومة الى ذلك الخارج لم تكن تستعمل سوى القوة والوسائط الجبرية
في معاملاتها مع الاهلين واما الاقناع والحيلة والدهي في العتول
واستجلابها الى المرام بلطف الكلام اعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن
الأساسة رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم
يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل وندر واما
لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعراض
عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطالية .
فانظروا الى الرجلين الذين تملأ مشاجرتها نارنج فرنسا وقتئذ
اعني بهما شارل ليمبير^(١) ولويس الحادي عشر تروا شارل يتبع
الطريقة القديمة وكامل اعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب
الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلد له على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليون امير مورغونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع
لويس الحادي عشر وفي محارباته معه (الغريم)

واستأنهم اليه واستخدمهم هكذا كوسيلة لبلوغ الارب وبمعكس
ذلك لويس الحادي عشر فانه ينسرب باستغنائهم عن القوة ويميل
كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول
لغاية تسليك ما ربه فلم ينير النظامات ولا الطرائق الرسمية بل
غير طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذ
السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الازمنة المتأخرة التي فيها
اعتناضوا بالعدالة من الغايات المتطوية على حب الذات
وبالصرح عن الافك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب
ام في استعمال الوسائط السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك
فكان وقتئذٍ بحسب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة
والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول
والتحليل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائط الحربية .
فذلك ما وضع اساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذقه وفطنته مع
ما كان عليه من فساد الاخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي استعظته
في زلات وذنوب عديدة

ولنتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين المملكتين متماثلة
متشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس
عشر فحينئذٍ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

حالتا اسبانيا
والمايا في
القرن الخامس
عشر

والعرب فتح اولئك مملكة غرناطة . وحينئذ انضمت ايضاً اراضي
الملك اذ جمعت مملكتا قسطنطينا وارغون اللتان كانتا من اعظم
اسماء اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند باريلا
ثالث للملك كما في فرنسا وثبتت دعائم . واما النظامات التي ساعدته
على ذلك فهي اشد قسوة واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من
الحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيون^(١)
وكانت هذه المحكمة تخوي في اصولها على مظهر فيها بعد حين ولكنهم لم
تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها أسست للسياسة لا
لدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا الحماية عن الايمان . ثم ان
المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظامات فاعلمنا تعالين في
نفس الأشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبة)
وحكمة يشبهان لويس الحادي عشر وحكمة في الطباع والوصاف
ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي أكثر
استعداداً للشروع . ولست اعتبر اصلاً التشبيه والمقابلة اللذين
يؤتي بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان
المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الاشياء العرضية
(١) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم
غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع التعذيبات
الشنعة ويمرر الناس احياء (للقترجم)

ثم ان تلك المشابهة ذاتها توجد ايضا في المانيا . فان عائلة النمسا
 رُدت الى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٣٨
 وبواسطتها انتشرت سلطنة السلطنة وثبتت اركانها في المانيا الى درجة
 لم تسبق قبل ذلك الاوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً
 لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوارث فقط . وفي اخر القرن الخامس
 عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة الثانوية في
 دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب
 العساكر المستقرة لاجل المحافظة على النظام فقبل ذلك مكسيمليان
 في مالهو وكان لويس الحادي عشر قد انشأ في فرنسا البربد اي
 البوسطة فرتبها مكسيمليان ايضا في المانيا فكانت في ائمة تقدم التمدن
 في كل مكان عائدة الى الحكومة المركزية

واما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتميزن حادثين
 عظيمين اثارة الحرب على فرنسا خارجا واشتعال نيران الفتن المساة
 بحرب الوردتين^(١) داخلاً اي الحرب الاجنبية والحرب الاهلية وهاتان
 الحربان المختلفتان بهذا المبدأ قد افضيتا الى نتيجة واحدة . فالحرب
 المثارة على فرنسا^١ ن تفرغ فيها الشعب الانكليزي كل قواه عادت

حالتا انكلتره
 وابطالما في
 القرن الخامس
 عشر

(١) - حروب اهلية بين عائلة يورك ولاكاستر وكانت علامة احدهما وردة

بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (المنحرج)

فوائدها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشد محافظة
 من سائر الشعوب على قواه واشد صيانة منها على دراهمه نذل الجميع
 من ملوك لا احد ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له
 جميع ايرام المحرك الذي كانت قيمته بليغة جدا على طول مدة
 حياته منذ اية حكمه وكانت قد انتهت الحرب الاجنبية والحرب
 اهليه لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق
 الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر
 فيها سفك الدماء كان كبار شرف الانكليز في حالة الخراب والدمار
 وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي
 كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتحالفون عن
 البناء بالامر والنهي وإدارة المملكة وفي ذلك الاثناء تغلبت عائلة
 ريدمونت وتبنت سرير الملك وابتدأت الاحكام السياسية تتخذ مركزا
 مستويا سنة ١٤٨٠ في مدة هنري السابع (التودور) فظفرت الحكومة الملكية
 والما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي الا ان ذلك لم يمنع حصول
 انه في عشرين اثنان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر
 وحدثت استمرت بالاسم كانت الساطة محصورة في يد عائلة واحدة
 او في بعض الاعمال فانحطت هكذا في الجمهورية وفي شمالي ايطاليا
 جمع كثيرا من جمهوريات اللومباردية اماره ميلانو وفي سنة ١٤٣٤

استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ اخضعت جمهورية جنوفا
لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات تلاشت رويداً رويداً وانقرضت
في سلك التبعية لحكم الاعيال المسلطة وبعد ذلك ابتداءً من
الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا سعياً
على اماره ميلانو وعلى مملكة نابلي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتباره من اقسام
تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام الامم
ام الاراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى
قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة بما عن حرم
تلاشت وسلطات اخرى قامت مكانها اكثر نظاماً منها
القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانه لمنظر مكدر ومخزن لشدة
معاناة سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في رقة التسلط
وكثيراً ما شكت النفوس من هذا الامر باقئدة مقروحة في ذلك
الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا في هذه وساق
وقاتلو قتيلاً مريعاً واسفوا اسفاً شديداً ايّسين من دم تلك البلايا
وذلك الانقلاب الهائل الذي يعدل كانوا يسمونه بمرور والاسلط
المطلق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحرارهم ولكن بحسب
ان ندرك ايضاً ان ذلك الانقلاب كان لابد منه بل انه فضلاً عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تاتِ نظام الهيئة الاجتماعية بفائدة لان اساس المحيية الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب لم يتشأ عنه النظام في الحاضر والنجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث ان يهيجر ويعدم رحمة اجرى بالرسم السياسية القديمة في القرن الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا النجاح . فصار يبحث عنها في غيرها وطلب امن مبادي اخرى ومن وسائل اخر وذلك هو جوهر معنى كامل الحوادث التي سردها لكم

وبلاحظ في تلك المدة امر اخر له شأن عظيم في تاريخ اوربا السياسية وهوائه في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات بين الحكومات وتنظم وتواءم على الدوام ونشأت حينئذ طريقة الاتحاد والتحالف بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب ام على الصلح التي نولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة الخارجية بين الدول (ديپلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن الخامس عشر ففرون عند ختام هذا القرن اعظم قوات القارة الاورباوية كالباباوات وامراء ميلانو واهالي البندقية وسلاطين المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فبينما كان شارل
 الثامن (ملك فرنسا) مجرّداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي
 ليفتحها تحالف عليه البابا واهل البندنة واسبانيا معاً . وبعض مضي
 بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري
 بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلا هذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة
 المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق
 والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على
 اراضيها والخشية من تعاضل شوكة من يتملكها وحده وازدياد قوته
 الى درجة فائقة . فهذا الامر اعان كثيراً على نمو النظام الملكي وانتشاره
 اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها
 منوطه بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً
 عن ذلك كان الشعوب لا يتدرون العواقب فلا يعاؤون بهكذا
 وسائل ولا يلتفتون الى اجنئاء فوئدها العظيمة لانه لم يظهر لهم
 فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكتفون بها ويفوضون اموراً
 كمذه الى ارادة الساطنة المركزية . فنشظهور (الدبلوماسية) انحصرت
 في ايادي الملوك نظراً الى ما ذكر من الاسباب وقرر في جميع الافكار
 منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجرد احتي
 ولو كان الاهلون احراراً ولم الحق في تعيين الرسوم والاموال الاميرية

والمدخلة بامور الاحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم
 في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حيث شذ
 كبدا مقرر وشرط عادل . فان فتحتم تاريخ انكلترا في القرنين
 السادس عشر والسابع عشر وراكم كان هذا الفكر متمكنا من العقول
 وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليبابات وجاك الاول
 وشارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تمنح بهذا المبدأ اي يكون
 الحرب والصالح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من
 متعلقات الملك لتسقط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت
 كثيراً ما تنابى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها
 وامتيازاتها ولا يتجربون على ذلك وقلة جراتهم من هذا الوجه سببت
 لهم اضراراً جسيمة لاسيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسية) كانت
 اساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا
 الى ان نحو ثلاثة ترون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم
 امر في التاريخ لان البلاد في داخلتها كانت سائرة على قدم الراحة
 والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فاقلة في النار وكانت الحكومات قد
 كفت عن تسبب الاضطراب للشعوب واشغلتها في الحركات
 والميزعات الدولية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب
 والمحالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي التي تملأ التاريخ

وتستحق الالتفات وبناءً على ذلك كان القسم الأكبر من صوامح
الشعوب مفوض امره الى الملوك او الحكومات المركزية ومسلم الى
رايهم نظراً الى امتيازهم المقدم ذكره . وكان من المستصعب جداً
ان يكون الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون التمدن في
تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبير والناس متعددين
على المعاملات السياسية ومختبرينها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع
التجارب والفائدة بامور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع
ان الشعوب من القرن السادس : شر الى القرن الثامن عشر لم
تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وهاكم ما
حدث في انكلترا في بداية القرن السابع : ثمرة حكم جاك الاول
فان صهره الذي كان من منتخبى السلطنة الالمانية^(١) انتخب ملكاً
على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه ايضاً من امارته
الوراثية^(٢) وهي اماره بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان
اولى ان تحزب له انكلترا فصار فيها هييجان عظيم وطلب عموم اهله الى
الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

نموذ المذهب
الملكي في
السياسة
الخارجية

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او
يشتونونه في المانيا (المترجم)

(٢) كان خصمه فرديناد الذي سمي فيما بعد سلطاناً على المانيا ودعي بفرديناد

الثاني (المترجم)

امارته وطلب ديوان وكلاء عموم الامة مبادرة الحرب وشدد الطلب
 ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف واما جاك فلم يكتثر بهذا
 الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاونة بعض المخبرات السياسية
 ولم يرسل الا عدداً قليلاً من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيراً في
 الديوان وقال لهم انه يلزم له تسعمائة الف ليرة استرلينية لكي يباشر الحرب
 ويكون له بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبه
 هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان
 فاخذته الدهشة واعتراه الوجع لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد
 الجهد الجهد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليرة استرلينية
 لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلثماية
 فرسخ من انكلترا . فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة
 في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكره فكان ينصرف دون ادنى
 معرفة بمحتائق الامور ودون ان يتدر السوائب وبناءً على ذلك لم
 يكن يليق به المداخلة بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية
 وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تسلم ادارة الامور
 الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست اعني انها
 كانت اهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما
 انتكرت في مراعاته بل من جهة تميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة
في القرن
الخامس عشر

فكاراً يرميها السادة اننا كيفاً نظرنا الى تاريخ اوربا السياسي في تلك
المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية ام من جهة العلاقات
الخارجية بين الممالك ام في ما يتعلق بادارة الحرب والعدل وجباية
الاموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي
الاتجاه الى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها
فذلك هو العمل الخفي الذي تم في القرن الخامس عشر . نعم ان هذا
العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذٍ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير
كامل في حالة الهيئة الاجتماعية الا ان ذلك كان عنيداً ان يتم .
فساورد عليكم الان حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها و
الحوادث الادبية المختصة بنمو العقل البشري وبالا افكار العصرية
فهذه الحوادث ستفقدنا ايضاً الى النتيجة هيما فزرى فيها ما راينا في
تلك من الانه باب الى المركز الطبيعي

فاني ابدي بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت
عظيماً من تاريخ اوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب
الى كثرة تنوعها واشكالها . فانه لم يكن في اوربا الى حد القرن
الخامس عشر افكار عمومية ذات تاثير حقيقي في عقول عموم الناس
غير الافكار الدينية اي المعتقدات وقد راينا ان الكنيسة وحدها
كان لها السلطة لان تربط هذه الافكار وتسبب لها قوانين مخصصة

وتنشرها وتحتم بها. نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال
حتى والافتراق ايضا ونعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت
الظاهرة الى هذا التاريخ والافكار او المعتقدات التي رفضتها الكنيسة
عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى
ان الاسيحيوا انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاخصصار كان الشقاق مداوماً
في قلب الكنيسة والنزاع مستمر ولكن دون ان يكون لذلك مفعول
ما قطعي. ففي بداية القرن الخامس عشر بدا لنا امر اخر وهوانه ظهر
افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهازاً بضرورة
التغيير والاصلاح واوجبت اضطراباً في وسطها في اخر القرن الرابع
عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج
من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسببه
بابوين احدها في افينيون والثاني في رومية فخاصمة هذين البابوين
هي ما يسمي بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٣٧٨ او قصد
مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمى بابا
ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهدد الانشقاق ازداد ثورة
لانه بدلاً من باباوين وجد ثلاثة باباوات وعظم حينئذ الخل وتجسم
الامر وبقي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع
كونستاسا بموجب استدعا السلطان مجسمهوند (سلطان المانيا)

فالجميع المذكور لم يعزم على تسمية بابا اخر بل باشر بامر اصلاح الكنيسة
 وقرر اولاً أن ما يربطه الجميع المسكوني لا يستطيع احد على حله وايد
 هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادي في
 الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتقوية
 وعلى الخصوص طرائق الاخلاص والبص التي كانت تستعملها
 حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعين الجميع المذكور
 لاجل انمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اعضائه من
 الطوائف المختلفة وسمى ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع مما نسميه الان
 ديوان التفتيش وولج المامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة
 للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة
 ذلك الامر وازالته وتقديم لائحة بالجميع الى الجميع ليهم بامر اجراء
 ايجابها . ولكن بينما كان الجميع مهتماً في هذا العمل قدمت له مشكلة
 وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس
 الكنيسة اي دون قبول البابا وتصحيحه على ذلك فاعطى الجميع جوابه
 بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني
 واستعانت به بذوي السذاجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانتخب
 الجميع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ وولجته بتقديم
 لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الان تلك اللائحة

لم يجر قبولها وانحل المجمع

ثم تجدد مجمع آخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٢١
 واعد النظر في اعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على
 نسقها الا انه لم يفر بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان
 واقعاً في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة
 فراراو ثم الى فيرنسا . فقسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبثوا في
 مدينة بال وصار هكذا مجيعان كما كان اولاً باباوان وشرع مجمع
 بال في الاصلاحات وانتخب بابا وسماه فيلكس الخامس وبعد مدة
 انتقل المجمع الى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون ان ياتي
 بفائدة ما اصلاً . فعلى موجب ما تقدم تم الاتتصار للباباوية لانها
 بقيت مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون
 ان يقدر المجمع على اتمام ما شرع فيه على انه اتم اموراً لم يشرع فيها
 واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالافكار
 التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان
 كان المجمع المذكور لم يتدر على تنفيذها . فشارل السابع استناداً
 على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بوج
 سنة ١٤٢٨ او ثبت فيه انتخاب الاساقفة والغاء الرسومات التي كانت
 تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

وأعلن أنه ينبغي اعتبار الخط المذكور كنصوص الشريعة . سنة ١٤٢٩ أجرى هذا الأمر ديوان ما ينس في ألمانيا أيضاً وأعلن أنه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجرمانية . فكانما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على إتمامه

ولكن هؤلاء المصلحون لم ينجحوا بالحقيقة وكما فسد مشروع الجمع كذلك فسد مفعول الخطوط الملكية فان الخط المعلن في ألمانيا لم يلبث أن تلاشي نظراً إلى عقد مشاركة حصلت بين البابا نيقلوس الخامس وبين الديوان الألماني أعقبها إلغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ إلغاء فرنسيس الأول في فرنسا أيضاً وجعل عوضة المشاركة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر فلم ينجح إصلاح الملوك أكثر مما نجح إصلاح الأكليريكيين ولكن لا تظنوا أن ذلك الإصلاح اضطلع بالكلية بل كما أن الجمع ترك تأثيراً من بعده كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالأمور الكنائسية احدثت مفعولاً ظهرت أهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك أن مبادئ مجمع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الأولى في الذكاء والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من أميزاهل القرن الخامس عشر

واعتنوا بالمحاربة عنها والمحافظة عليها . فرغاً عن انحلال المجمع
والماء الخطوط الملوكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية
المنصرفة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحات التي يجب
ادراجها وبقيت مستمرة واندرجت في المحاكم الشرعية وصار أكثر
الناس متمسكين بها وتولد منها أولاً الجانسينيست ^(١) وثم الغاليكان ^(٢)
وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا
الى زمان بوسويه ^(٣) هو صادر من منبع واحد والمتصود به غاية
واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي . ومع ان
هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن
اثنا عشر لم ينتج بل فسد حصل منه مع ذلك تأثير عظيم بعد حين
ولبت اثره محفوظاً في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسة اسقف يسهي جاسيبوس (المرحم)

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كيسة فرنسا وهي مشتقة من غالبا اي
فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة المجمع على سلطة البابا وعدم مداخلته
هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في امور الايمان بانفاق الراي
مع الاساقفة عموماً (المرحم)

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ ونوفي سنة ١٧٠٤ كان افصح واعقل
اهل زمانه يعد من الفلاسفة والعلماء الف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر
تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة
الغاليكانية كما ذكر (للمترجم)

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأيها
مصيبا لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها ان تمتنع الثورة
وفي اثنا اجتهاد مجمع بينا با بطل الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة
مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات
الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطرابا لان يوحنا
هوس ابتدا بوعظه وامتدت اراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذ
يدرس في مدينة براكا . فانتا نرى اصلاحين شرع فيها في آن واحد
احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتهامه اشراف الكنيسة
ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما
خارجا عن الكنيسة وكان معاكسا لها مضرابا لها . فوقع النزاع
بين الفريقين واستخضر المجمع يوحنا هوس وايرونيوس رفيقه الى
كونستانسا وامر بخرقها كهرطوفيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر
علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيدا اتفاق وقوع هذين
الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الاخر احدهما مشروع
فيه من الحكومات والثاني من الشعوب ركل مصاد الاخر على انها
كانا صادرين عن سبب واحد وقاصدين غاية واحدة وبالاختصار
كانا ليتخاضمان ويتحاربان بيد انها يساعدان على نتيجة واحدة
فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر

وفي وقتها اخذت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث او اربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم النصر للسلطة الكنائسية في منتهى الامر . ومع ذلك لما كان قدفسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المتصورة لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون ان تنطفي ناره وانتظر الفرصة ووجدتها في بداية القرن السادس عشر . فلو تم الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آن واحد معاً ما ثبت شدة ضرورتها

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وهي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية . واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان الاثار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضا اجتهد اداتي وبنراركا وبوكاشيو (ثلاثة من افحل شعراء الايطاليان) وجميع

حركة الافكار
في القرن
الخامس عشر

المعاصرين بالبحث على نُسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها
 وإداتها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتهللون كلما وقعوا على
 نسخة كتاب جديد ويشبعون خبره بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت
 في أوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر بما لا يتاس
 مما ينسبونه اليها عادةً وهي مدرسة (الكلاسيك) اي مدرسة الاداب
 القديمة . واياكم وان تنسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت
 الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والاداب لان
 تلك المدرسة لم يذهلها وبعبعبها اسلوب القدماء كفرجيليوس وهيرودس
 وفهم في الانشاقط بل ايضاً الهيئة الاجتماعية القديمة بتامها ونظاماتها
 وارائها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر
 اعلى وابعر بما لا يوصف من اوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس
 عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والاداب فلا ينبغي العجب اذاً
 من التأثير العظيم الناشي عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي
 اهل الذوق السليم ولا من استكراهم حينئذ اخلاق اهل زمانهم
 السخية وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة وتعتقهم درس
 الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت اكثر ترتيباً ونظاماً ونمواً بالايثار
 من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار الحرة التي
 ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة

والروساء الكنائسين واهل الشرع والفقهاء واهل العلم والفلسفة
وفي اثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للاتراك وسقوط
السلطنة الشرقية فهرع اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق
الى ايطاليا واصحبوا معهم المعارف القديمة وكتب الاقدمين العديدة
والوفاء من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذ
تجدد العزم والنشاط عند اهل مدرسة الاداب القديمة كما هو غني
عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبراء الكنيسة وعظماؤها لاسما
في ايطاليا في اعلى درجة من الفلوا في الشوكة السياسية بحصر المعنى
بل في الثروة والترف وكانوا يتنعمون ويتمتعون مع العظمة والافتخار
بجميع انواع اللذات والمسررات التي يورثها التمدن والرخاء والرفاهية
ورواق البال وفرط الحرية والتألق في المعيشة وينهمكون ايضا في
لذات المطالعات الادبية والفنون وسائر التلذذات الاجتماعية والمادية
فانظروا الى كيفية معيشة الذين اشتهروا وقتئذ بالاعمال السياسية
والتاكيف الادبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تذهلون
من ان تروه غائصاً في جميع انواع التلذذات والملذات وحائراً مع
ذلك سعة المعارف وجودة القرينة منهمكاً في الفساد حال كونه
ذا فكر ثاقب وذكا عظيم . وبالحقيقة ان من يطالع في تاريخ هذه
المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العتول يخال نفسه

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن
المذكور الى مستظرف الاداب وايدكار الافكار وطيب العيش
والرفاهية والانهما لك في اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتمراث بامور
السياسية وضعف العقائد الدينية واطلاق العنان للافكار الى درجة
مفرطة . فان ادباء القرن الخامس عشر كانوا يخالطون كبراء الكنيسة
واعيانها كما كان ادباء القرن الثامن عشر يخالطون الاشراف
والامراء وكانت اروهم واحدة واخلاقهم كذلك عاشرين بهناء بعضهم
مع بعض غير مباينين بالزجاج التي كانت تتمدد هم . فان اعيان
اكبرس القرن الخامس عشر واولهم الكاردينال بومبوما كانوا يقدرول
في افكارهم ظهور لوتير وكلوين كما ان اعيان الدولة في القرن الثامن
عشر لم يقدرول الثورة الفرنسية . فيظهر لنا اذاً ثلاثة حوادث في
تلك المدة في الدائرة الادبية اولها اصلاح كنائسي حاولت اتمامه
الكنيسة نفسها وثانيها اصلاح ديني شرع فيه الشعب وثالثها تحول
وانقلاب في حالة العقول نشأ عنه ابداع مدرسة اهل الافكار
الحررة كامل هذه الانقلابات كانت تنهيا في اثناء اعظم تغيير سياسي
حصل الى ذلك التاريخ في اوربا اعني حركة اتجاه الشعوب
والحكومات الى مراكزها الطبيعية
وليس هذا فقط بل حصل ايضا في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الاحوال البشرية الظاهرة فانه كان زمانا للسفار والمشروعات
العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي
ركب انجر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف
فاسكوريه غاما على راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف
كولمبوس على اميركا وامتدت التجارة فيه امتدادا عجيبا والوف من
الاختراعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت
معروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حيثئذ وعمت فوائدها
الخاص والعام . فغير البارود طرائق الحروب واصولها وغيّرت
الابرة هيئة الملاحة ونما فن التصوير بالزيت وملاء اوربا من تحف
الصور المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠
عند تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل
من العصور . ثم انه بين سنة ١٤٢٦ وسنة ١٤٥٢ تم اختراع المطبعة
تلك التي قيل فيها اقوال لا تحصى وليس من اقوال تكفي مع ذلك
لوصف فوائدها وفضلها

أفتظنتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة
والاعمال التي تمت فيه على ان عظمت كانت غيرينة اذ ذاك ونتائج
حركته واعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذ . فالاصلاحات
التي احدثت اضطرابا كبيرا لم تنجح فيه وثبتت دعائم الحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهدئت وكاننا الهيئة الاجتماعية كانت
تستعد للتمتع بنظام اكمل وانما ما كانت عليه وتسير بسرعة الى
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قدها فاستكون تلك الثورات
موضوعاً لمقالاتنا الالية

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على الحوادث العمومية في التاريخ المتأخر .
صورة حالة أوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص
الحوادث واختصار نتائجها . الأسباب المتنوعة التي حملت على الإصلاح الديني
البروتستانتي . صفته الغالبة إنما هي ثورة افكر البشري على السلطة المطلقة في
الدائرة العقيدة . البراهين على ذلك . احوال الإصلاح البروتستانتي في جهات
أوربا المختلفة . في ما داخل الإصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين
انقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة
الاجتماعية المدنية

ليها السادسة

اننا طالما تدمرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الاورباوية وتشكيكنا
من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتمة متفرقة في حالة الانحلال
ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمييزها وانتظرنا مع فروغ الصبر قدوم
من الصالح العام والمظام والاتحاد الاجتماعي فما كم قد وصلنا اليه
. انكم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينتصر في حوادث
زمنة وافكار وتصورات عمومية اي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا
مما دلف فيها صعوبة اخرى . فانه لحد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وإدراك
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها .
وأما في أوربا المتأخرة فبعكس الأمر كل الأشياء مشتبك بعضها
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطف
ويصلح بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويرد الفعل من بعضها
إلى بعض والعلاقات بين الناس وفرازديدها وكثر تشبهاً
وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضهم مع
بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتجانبة التي لم يحصل منها تأثير
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر فيها وأما الآن فلم يعد يوجد
اعتزال أصلاً بل جميع الأشياء يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً
فتتغير وتتقلب جميعاً . فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية
بين هذا النوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة
والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من
العناصر المتنوعة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط وبالاعتصار
هل أشد صعوبة من تعيين الحوادث العام المتشعب على جميع الحوادث
الذي فيه تلخص وتحصير أعداد منها ذلك الحوادث الذي يبرر
عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول

عصره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن فستدركون للحال مقدار
 هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الآن
 اتنا قد صادفنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصلاً دينياً لم تكن
 طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً
 الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع
 الضبط على قدر الامكان مع أنه من الحوادث العظيمة التي طال
 عليها الأمد ومع أنه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة وأما الآن
 فعلياً ان نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس
 عشر المسي عموماً بالاصلاح

صل
 صلاح
 ديني

وليودن لي بان اقول في معرض الكلام انني ساستعمل لفظة
 اصلاح كل لفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون ان
 اخصها بحكم ما اصلاً. فلاحظوا سلفاً ايها السادة مقدار ما يصعب
 الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة امرها
 وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين اول القرن
 السادس عشر ومتصف القرن السابع عشر لان حيوة الحادث على
 نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته الى حين نهايته فان
 الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما اجل محدود نعم ان نتائجها
 تطول امداً الى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله

وبالمستقبل كله إلا أنه لا ينكر أن هـ ا زمناً معيناً محدوداً الوجودها الذاتي
 وإنها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ
 في التناقص والاضمحلال وإخيراً تزول فتشغل مكانها واقعة أخرى
 جديدة . فإيّا كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الإصلاح يمكننا أن
 نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوتر حرق جهاراً في ويتيمبورج مرسوم
 البابا ليون العاشر الذي به يحكم عليه وأنقرز هكذا بطريقة رسمية
 عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومتصف القرن السابع
 عشر في سنة ١٦٤٨ التي تمّ فيها عقد مصالحة وستيفالي تحصر
 بالحقيقة مدة حياة الإصلاح وهـ ا كم البرهان فإن أول مفعول صدر
 عن الانقلاب الديني وأعظمه هو أنه قسم دول أوربا شطرين
 الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية ورعى الفتنة بين الفريقين
 وبرزها للمحاربة ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينها تارة
 تحوز النصر فتيّة وطوراً تنفوز به أخرى منذ بداية القرن السادس
 عشر إلى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة
 النهائية إلا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المقدم ذكرها التي
 بموجبها تمّ الرضا والاتفاق بين الفريقين على أن يبقى كلّ منهما على
 دينه وكلّ منهما في استمالة وراحته وأن يعيش على الحب والسلام
 أحدهما مع الآخر على اختلاف مذهبيهما ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد

اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكفَّ عن أن يكون المبدأ
 المتغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وأما قبل ذلك
 التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفين
 دوليتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما
 حدث من التنوعات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل
 ذلك الحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب
 الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حداً لمدة الإصلاح
 ونهاية أمد تغلبه وإن كانت نتائجه قد استمرت على النهو والاتساع
 بعد ذلك التاريخ

ولنحوّل الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير مهمتين
 ح الابتسامة الوقائع والناس ولنبين هكذا ما تضمنته تلك المدة من
 الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الاسماء فقط الذي سنباشره
 يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافٍ من الحوادث المتنوعة
 المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب
 الديني الحقيقية وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا

فإن الإصلاح ظهر في أثناء معبعة سياسية شديدة وهي مخاصمة
 فرنسيس الأول وشارل كان أي فرنسا وإسبانيا وسبب الخصام بينهما
 كان رغبتهما في تملك إيطاليا ثم تنازها تبوء عرش السلطنة الألمانية

وأخيراً تنازعاً الشوكة والنفوذ في أوربا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في أوربا . وفي ذلك الوقت أكثر انكساراً في مدة حكم هنري الثامن مداخلاتها بسياسة القارة ووسعتهم وداومت على ذلك أكثر مما كانت تفعل من قبل ولتستعجى بحرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فندى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى أن الأشراف والأمراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ وللتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنطوية عليها حروبنا الأهلية الدينية إذ ذاك ! وغاية مخالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كوينز وقالوا الملوكيتين التي انتهت بشمو هنري الرابع^(١) عرش الملك

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلمنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج اعني بين حزب الانكيزيسيون (الحكومة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد أن انقضت سلالة فالوا وكان بروتستانتيًا فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه أبوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد إلى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظماً (المترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولندا لكثرة المثابرة
والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا واتصرت السلطة المطلقة المدنية
والكنائسية

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليعصابات ففقدت مدة
حكم اليعصابات وقعت الحروب بينها وبين فيليب الثاني لانها كانت
رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكلترا جاك ستوارت
وابدت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي
الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا)
شاد مملكة السويد بعد ان خلاصها من ربقة الدنيارك سنة ١٥٢٣
ورئيس الشينالري توتونيك^(١) باعناقته الدين البروتستانتي
وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريره فابتدأت مداخلة
دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها
تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاما

ثم انني اعود الى فرنسا فهنا كان بحكم لويس الثالث عشر وكان
الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل بسياسة
المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ايام الصليبيين كان يعتبر كدولة في اوربا
وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكرادات (المترجم)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر بجروبها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تزلزلت الارض بحرب الثلاثين عاماً وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتأخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف ووالنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويمار وهي اسما اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تمهلاً السير في فرنسا الويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفرند (اي المثلث) وهي حرب اهلية شهيرة (وفي انكلترا انفجرت الثورة على شار الاول فاسقطته عن كرسيه الملوكي فما انني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احد الا ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلاً ولا تحتوي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عدداً كبيراً في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظمات السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تشا في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويظهر في انكلترا مذهب الملك المقيد يظهر انهاءً على نوع ما . ثم انتسخت وقتئذ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوض عنها برهنة جديدة صفتها
مختلفة ويرغم باطلاً أنها أكثر أهمية بكثير منها وهي رهنة اليسوعيين
وحيثذمها الجميع التريدينني ما كان باقياً من آثار مجبهي
كونستانتينا وبال وتم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام
الأكلييريكي. ولتخرج من الكنيسة ولنوجه النظر إلى الفلسفة وحرية
العقل البشري فنرى ثم رجلين باكون وديكارت قد أحدثا أعظم
انقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فها مبدعا المذهبين اللذين
يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر أيضاً زهت أداب
الايطاليان وابتدأت أداب الفرنسيين والانكليز وتأسست
المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة
إلى أقصى الدرجات

والمخلاصة أيها السادة كيفاً اعتبرنا ذلك العصر سواء كان من
جهة الحوادث السياسية أم الكنائسية أم الفلسفية أم الأدبية نراه
يحتوي منها أكثر مما احتوت الأعصر السابقة بما لا يقاس لاسيما أنها
كانت أكثر تنوعاً وأعظم أهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر
من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض أم في
علاقاتهم مع الحكومة أم في علاقات الحكومات بعضها مع بعض أم
في أعمال العقل الخضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر أعظم

الرجال واعظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم
 حادث في ذلك العصر عني بل الحادث المتغلب فيه الذي اورثته
 اسمه وحدد صفته . وبين كل الاسباب القوية ذات التأثير العظيم
 كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليه عادت الجميع واثر في
 الجميع وحصل فيه تاثير من الجميع . فقلنا اذا ان نعني ببيان
 صفاته الحقيقية ولخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل
 الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك
 السبب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثرت
 فيها الاسباب العظيمة

بـ
 ث
 صـ

وانه ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث
 المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث
 واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانه متى
 انتهى امر الوقائع وصارت تاريخا فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنه
 الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان
 ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي
 نرغب في الاطلاع عليه جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي
 والحاضر معا وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج زبدتها
 عمليا انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها

مجداً ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتلخيص
 السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للرجل ان يعين للحال ومن
 اول وهلة لزمان ما تاريجي او لحادث ما صفتة العمومية ونتائجها
 الثابتة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انه يجب
 العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول
 على النتيجة ويتذكى الامور التي تعرفه وتصدده ولكن مجرد
 نسيانها لا يزيلها ولا يحو وجودها بل تبقى في حيز الوجود
 لتثبت خطاه يوماً ما وتحكم عليه . وليس للعقل الانساني ايها السادة
 سوى وسيلة واحدة بها يتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل
 البصر والتدقيق مع الصبر والجلد في درسه كامل الحوادث قبل ان
 يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها . فان نسبة الحوادث الى الفكر
 كسبة قوانين الاخلاق الادبىة الى الارادة . فان فكر مضطرب الى
 معرفة تلك الحوادث وحمل مسئوليتها وذاثم هذا الراجب كما
 ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يخذل في حيزه
 ان يخطئ اجنحة ويجلس حتى يكد ان يهتد في حيزه . ان يهتد
 ونتائجها فان اسرع الى الارتقاء قبل ان تفسد معونة الله
 التي ينبغي له ان يتاملها من قبل ارتفاعه عليه ختمه من جوارحه
 السفوط وارتكاب الخطا . ومثل ذلك كمال التمسك بالدار .

الاعمال الاول فيها يكون سبباً لا غلاطية لا تعد ولا تحصى وهكذا في التاريخ
 فان لم يتبين الانسان في ازل علمه بالوقوف على حقيقة امر جميع الحوادث
 وروايات له روعة التليخيص فلا يدري مقدار ما ينظم شططه . فكانني
 احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اوله الى الان لم
 يكن شذلي سوى الاجتهاد بتليخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية
 من الوقائع جملة وبما ان هذا الامر يصعب اجراؤه عن الزمان الذي
 نحن في صدره اكثر مما هو وبجتمل ارتكاب الخطا فيه اكثر مما في سواه
 اقضي ان انبه اعذاركم على ذلك احتياطيا وبعد هذا التنبيه اكل
 ما بدأت به واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجرته في ما
 يتعلق بغيره من المحادثات واجتهد بالوقوف على الامر المتطلب فيه
 وبيان صفته العمومية وتبيين مكان وشان هذا الحادث العظيم في
 المدن الاورباوي

كم تذكرون الخالد التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن
 الخامس عشرة . ماينا في مجاري ذلك القرن اجتهاد بن عظيمين
 بتدريس الاحاد الدين ابد ما شرعي من قبل الجامع والثاني على شكل
 ثورة من قبل احزاب يرحنا هرس في بوهيميا وعاينا فساد هذه
 المشروعات متأخرة بنا في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الامر
 بالكمية ووجوب حذر ثانياً وان ما لم يستطع القرن الخامس عشر

على اتمامه لا بد من ان يتممه القرن السادس عشر . والان ليس
 قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن
 السادس عشر لاني افترض انكم جميعاً واقفون على هذه الوقائع بل
 ساعتني فقط بما ابدته من التأثير العمومي في احوال البشر فاقول .
 انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا
 الحادث العظيم نسبة اعداد الاصلاح الى الاتفاقات الخبيثة وبعض
 المصائب والنحوسات كتنفيض امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان
 الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوستيين
 الذين كان لوثير من زمريهم فاستنجوا ان هذا هو السبب الاقوى
 الذي حمل على الثورة . وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم
 للسلطة الاكليريكية وحرص اعبان الامراء ورغبتهم في التسلط على
 ارزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى
 الشهوات النفسانية والصالح الذاتية وما للبشر من النقائص
 والمعاييب الغريزية

واما احزاب الاصلاح فانهم اولوه الى حاجة اصلاح ما كان
 واقعاً بالحقيقة من الخلل في الكنيسة وتقوم الازاء الدينية الفاسدة
 ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتموا لغاية
 واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصلي

فلمست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التأويل الاخير
يقارب الحقيقة اكثر من الاول نظراً الى ما يحتويه من الاهمية الكبيرة
التي تناسب عظم الحادث واتساعه إلا اني لست اظنه حقيقياً وعلى
رأبي لم يكن الاصلاح ناشئاً عن الاتفاق والصدفة وعن بعض
الصالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حبا
بالانسانة وتأييد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها
ومرجع عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة
الى التبصر بتصورات فكرية واثور عقلية كانت اوربا مضطرة الى ان
تنقلتها من السلطة الكنائسية وأرث في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى
قدر استطاعة قواه الخصوصية . فهو اجتهد عظيم بتحرير الفكر
البشري او بالحري ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة
الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

فان اتنبهنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر
البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحية اي سلطة الكنيسة
التي كانت حكومة العقل البشري ينضج لنا امران من ذلك اولها ان
العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقاً اكثر من
كل وقت الى النمو والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة
الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

اب
لاح
نانه

القرنات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تفسحل فيأتي غيرها
مكائنها وكذلك الآراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا
السؤال . نتركت احتمال النقل البشري سواء كان في الدائرة
الزمنية أم الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن
الحادي عشر إلى القرن السادس عشر وكان قد آن لها أن تحدث
مفعولاً . ثم إن المدارس ووسائلها التي كانت الرئيسة لاستمرار
أو ساعدت على انشائها أخذت تعطي آثاراً فكان قد خرج من
المدارس أناس لهم الملم بأمور كثيرة وازداد يوماً فبوماً عددهم فرغب
هؤلاء الناس في أن يجيلوا فأكثروا في الأمور إذ كانت عقولهم مستعدة
لذلك أكثر مما سبقت لغيرهم من قبلهم وزيادة حتى ذلك كانت
الآثار القديمة التي سبق عنها الكلام في التماثل الأخيرة قد نشطت
العقول في تلك المادة وأحدثت بها استبدادات متتالية
هذه الأسباب معاً هيئت الأفكار في بداية القرن السادس عشر
واستأنتها إلى حب التقدم والتجديد

والأمر الثاني هو أن حكمه العقل البشري أي الذي لا يتأثر بالبيئة
نعكس ذلك كان قد استنراها البهمود وعدم الحركة . إن سوكرة
البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وذهبت والبيئة
الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مخنعة بالحكومات

الذين كانوا من اسياد الروحية بنيت محافلهم في ذلك الوقت
 على روادهم بالانديم واهبيتها الثائرة وكامل ما كانت تدعى به من
 المصدق . فقد سبى بها ما جرى بذيها بلها من الحكومات التي
 ادهمت على الارم بان اكثر السكي الذي كان يحصل بحقتها لم يعد
 له اهل ولا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس
 عشر كان من صفاته الجور والعدي المفرط وان التصرفات غير
 القانونية ازدادت فيه عن الاول بل عكس الامر بها كان في
 ذلك الزمان . ساد اني لست اذكر من سائر الاوقات التي
 سادت رغبة في المبالغة في كل المتوق اي كانت له الى ذلك
 المارن واخذنا من ان يانع طليها وكان احب عليه ان يدع
 الفكر البشري ، سلام لو ماء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك
 وهكذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس الى الحكومات الا اذا
 فسدت احوالهم . فاما وقت انصارها بالناس وسببه عدم
 الامانة . لم يبق فيها اكثر من الكرم . منقذات تنوكة ونفوذ
 فاسادها والدراسة اتمرها

ما كثر قرا اذ ان لدى الخوف على حالة التل البشري في
 ذلك الزمان الى حال حكماء وياهم حيا ان الاصلاح كان
 مستعاضا شدة الليل والطمح الى الحرية وان من ثورات الادراك

البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي يعلو
 على كل الأسباب وهو أجل قدرًا من صوالح الامم والملوك وارتفع
 شأنًا من نفس الحاجة الى الإصلاح الحقيقي ودفع الأضرار التي كان
 يُشكى منها في تلك المدة . ولنفترض أنه بعد مضي السنين الأولى
 من زمن الإصلاح وبعد ان كان اهل الثورة قد بسطوا كل ما
 عندهم من الحجج والدعوى وأوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة
 الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونه وتقول لهم انني اقبل
 باصلاح كل الخلل وبعدم تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالتالي
 بروح الديانة الأصلية وألغي الرسوم والعوائد وأرفع المظالم
 والتعديلات حتى وفي ما يخص بالعقائد أيضًا اخفض وأصرح وأعود
 الى المعاني الأصلية ولكن بعد هذا كله ابقي محافظة على منزلتي وأكون
 كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس
 السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقًا فهل ترى يُظن ان
 الثورة الدينية كانت ترجع حيثئذٍ وتتنع بهذه الشروط لا لعري
 لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبتى مداومة على
 السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح تطلب السرية أيضًا
 لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طابعتها اصلاحية محضة بل
 كان ملاكها الثورة ولا يمكننا نجر يدها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من المحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها
ولنتظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولنخص خصوصاً وقبل كل
شي عا فعمله في الجهات المختلفة التي نما فيها . فاننا نراه قد نجح وتقدم
في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال
مساعدة له . فاذا وجدناه في كل مكان متبعا غاية واحدة ساعيا
الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظا على صفة واحدة بقطع النظر
عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له يتوضح
لدينا جليا حينئذ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف
كافة ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما
هي النتيجة الجوهرية التي كان ساعيا اليها في كل مكان على اختلاف
الظروف والاحوال

فانه انرى ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر
الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالتمام والكمال فقد
حصلت على ازدياد حرته وازدياداً كبيراً جديداً نعم ان الثورة الدينية
لم تتدخل بامر النظمات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك
على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليه نظمات
كل جهة الا انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها
حال كونها الحكومة المنتظمة الرهيبية التي كانت تسوس الافكار

فذلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف
والحوادث وتنوعها . ففي ألمانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً
اولم يكن لها وجود فالاصلاح لم يمدنها هناك بل ثبتت سيطرة
المالكين وفواها بدلاً من ان تضعها وعاكس المنظمات الثورية التي
كانت جارية منذ القرون الوسطة ثم ما من ان يعين على فئوس الا
انه اهاج حرية الافكار في ألمانيا وادرجها فيها ربما اكثر من كل مكان
وفي الدنمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها اساساً لتتروم
النظامات حتى للنظامات البلدية ايضاً ومع ذلك فنفوذ الاصلاح
اوجب تحرير الافكار التي صارت تتمتع بالحرية على اختلاف
طبقات الناس . وفي الفلندك حيث كانت الممكرة حرة ووفى
انكارتا حيث كانت ملكة مقددة ثم ايضاً تحرير اهل البروتستانت
عما كان ثم من التحرر الديني الذي اسماها وانه راعى اذ ان
الظروف كانت معاكسة فيها لاداء الديانة التي تليق هناك ان
انها كانت سبباً لاستئلال وحرية العقل لان اذ ان
المثوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٧٨٩ التي السبعين اذ ان
الملوكي المعطى في مدينة نانت ففي اثناء تلك المدة وما وياك كمراد
الفت احزاب الكتب واقامت الجبال واجبرت انضمام الى الرد
عليها فهذا الامر وحده وتلك الحرب التي انتهت بين المذاهب

اتقدم والمجديد في التأليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية حقيقية ذات مفعول أكبر مما يظن اعتيادياً وتلك الحرية عادت فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الأكليروس الفرنسي وللفكر بوجه العموم . فلاحظوا إليها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه وكلود وذلك الجدل الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة بالكتابات وأسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسبح بالحرية الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع . فان الحرية التي ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما انتشر من الحرية في مواد آخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني وقتئذ اتصل الى اعلى درجة من الجرأة وكان يبحث عن المواد والمسائل المختلفة بأكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي في كتابه تلامك . ودامت الحال على هذا المنوال الى حين الغاء الامر الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس أكثر من اربعين سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثورة العقل البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كفي تأثير الانقلاب الديني حيناً ابتداءً تأثير الانقلاب الفلسفي

فها قد رايتم ايها السادة انه حيث اجاز الاصلاح وحيث كانت له اهمية كبيرة سواء كان غالباً ام مغلوباً كانت نتيجة العامة الراجعة

الناجية تقدماً عظيماً في حركة الفكر وحرية وفردانستقلال العقل البشري
 وما يؤكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجة هو كونه اذنتع
 بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك
 الحادث العظيم وصفته الاصلية الجوهرية ولذلك لما تمكن الاصلاح
 في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست اقول
 بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكليريكي
 المتظم على سلسلة المراتب وبكنيسة بلغت الى درجة فافت كنيسة
 رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين . فلماذا
 تساهل الاصلاح بهذا المقدار وايدى الليانة والرضى حال كونه كان
 من وجوه اخرى فاسياً مشدداً في تطلباته . لانه نال الناية وحصل
 على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية
 وعنى الفكر البشري من العبودية فاكرر القول ان الاصلاح حيث
 نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات
 ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولننظر ما الذي حصل
 في الجهات التي لم تجتزها الثورة الدبية او التي غلبت فيها ولم نستطع
 التوصل تلاشت حالاً . فالتاريخ يجيبنا ان العقل البشري لم يحصل
 هنالك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك ملكتان متسعتان
 وهما اسبانيا واطاليا . فبينما كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلاثة قرون الماضية حرية
ونما لم يسبق له مثلها كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يستطفي
حالة الجمود والتراخي في نفس المدة . فها قد انقررت لدينا القضية
بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة

فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذاً صفة
الاصلاح الديني الجهورية والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره واهم
الحوادث الناشئة منه

قلت اهم الحوادث عن قصد لان تناق الفكر البشري كان في
واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثاً لا مبدأ ونتيجة لا قد مداً واظن
ان الاصلاح احدث مفعولاً تجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل
على اكثر مما كان يرغب وانه ظفر بنتائج فاقت مقاصده بعكس غيره
من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان
الفعل فيها دون الفكر والتصدي وانه بحسب حادثاً عظاماً اكثر مما
يحسب مذهباً وانه لم يدرك كل ما اجراه تماماً ولا كان يستطيع ان
يعترف به . وترى من اي وجه يرنب الاصلاح اخصامه ويلومونه
وعلى اية نتائج من نتائجهم يبيكونه . انهم يبيكونه على اثنتين اساسيتين
اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وهدم كل
سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بحملتها . ثانيتهما الحور

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد اهجتم الحرية
 المفردة واحدثتموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردعها وقمعها
 فتري كيف تبلغون المراد من ذلك أو لستم تستعملون الوسائل الأكثر
 فساداً وعنفاً . فما اثم تضطهدون الهرطقة وليست لكم السلطة
 القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا اهجتم عن كل ما يقذف به اهل الاصلاح من اللوم ما خلا
 ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المحضة ترونة على الدوام بمصوراً في
 هذين التوينين الاساسيين المقدم ذكرها . وكان حزب الاصلاح
 في حيرة وارتباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليه كثرة
 البدع فعوضاً عن ان يثر بذلك وبجاني عن حرية فهوها القانونية
 كان يتأسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحجومات ويقدم عن نفسه
 العذورات . ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه
 اللوم مستريعا ويزعم ان للضرورة احكاماً ويدعي لنفسه الحق بمخاصة
 اهل الزيف ومعاقبتهم بناءً على كونه مستودعاً للتحقيق الدينية
 ومعتقداته وترتيباته قانونية زاعماً انه ما دامت الكنيسة الرومانية
 لا حق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محتقرة
 ولما كان التأنيب يوجه الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا
 من اخصامها بل من نفس اولادها ونخاطبها البدع التي كانت

تحرم منها بهذا الخطاب (اننا نفعل الان ما قدسبتمونا اليه ونفترق
 كما افترقتم اتم) فكانت تلك الفرقة المتسلطة تنقع في الارتباك والحيرة
 لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب
 وحقيقة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت
 بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادئ الحرية
 العقلية فانها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته
 والتسلط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية
 الفحص وفي زعمها انها اعناضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية .
 فلم تتصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي
 صدرت من عملها فاركت هكذا خطأ مزدوجا وهوانها جهلت
 من جهة كامل حقوق الفكر البشري ولم تحترمها و بينما كانت تقررها
 لنفسها كانت تخل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية
 حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة الجبرية اذ
 ليس لها ادنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة
 التي وحدها تؤثر في العقول وتاثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل
 البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيها نظام الهيئة الاجتماعية
 الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق
 التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه
وعدم قبوله اياها بتمتعها

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتسلبوا به وطعنوا
في اصدادهم لان اولئك كانوا خيرين بامر انفسهم وعالمين غاية
مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادئ مقررّة ويصرّحون بكامل
نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكيسة الرومانية مؤسسة على
مذهب مرتب منتظم واعمالها مطابقة لمبادئ مذهبها . ففي واقع الامر
البلاط الروماني تساهل كثيرًا وتغاضي عن حقوقه اكثر مما تغاضي
الاصلاح ولكنه لم يزل بمبادئه النظامية ولا اظهر التناقض في
اعماله مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالمًا حق العالم بما صنع
وماذا يتغير وتمسكًا بمذهب اصولي وموسسًا اعماله على قواعد معلومة
ثابت فهو ذو قوة عظيمة وقد شهد مثل ذلك في اثناء ثورات القرن
السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان الثورة التي تعينت
على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . واذ
راجعنا تاريخهم نرى ان مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا
اصلاً في الامور التي عاينوها بل حصل منهم انعكاس وخسارت
المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الماوك الطالاك
وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فمجرى عموم الحوادث ونمو المدن

المتأخر وحرية العنل البشري كل هذه النوات التي خصص
 اليسوعيون ثقلها ومجاريها بنها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم
 يبنلوا بخيبة المسعى فقط بل تم لهم ذلك بعد ان رغبوا على استعمال
 وسائط لا بد انكم تذكرونها فتلك الوسائط لم تورثهم الفخار ولا
 العظمة ولا عملوا اعمالاً تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل
 سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها ان تجذب
 العقول وتستميل اليهم القلوب وتستجلب نخوهم النفات الجمهور
 الذي لا يتعطف قلبه عادة الا الى الاشياء المظلمة منها كانت مبادئها
 ومما كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يؤمنونه فبعكس الامر
 تم له الانتصار مع حوزة الفخار لانهم فعلوا افعال الشهيرة واستعمل
 الوسائط العظيمة الشريفة فاثار الشعوب واهاجها واوجدوا ابطال
 واعظم الرجال ونثرها في اوربا وغير احوال الدول ورسومها
 علانية وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم
 بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسر منهم الخاص ولا العام لانهم
 لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالا تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر
 ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم
 وذلك لانهم كانوا خبيرين بما كانوا يفعلون وبقصدون وعالمين جيداً
 بالمبادئ التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية

التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انه كان لم عظمة الفكر وعظمة
الارادة وذلك حمائم من العار المتحقق بمن تخل عليه الخجسات
المستديعة ويستعمل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة وبعبس
الامر اهل الاصلاح فنظروا الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي
الاصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين
حال كونهم ظفروا وتمسوا من العمل اكثر مما قصدوا اتمامه وقد
ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض الحوادث . فذلك هو التقصير
الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بينه وبين النظام الروحي
القديم وهو الذي الفاه في الحيرة والارتباك ومنعه من ان يحسن
الدفاع عن نفسه كما كان يحق له

وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية بين
من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية
وتاثيرها في الدين ذاتيا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية ونسبتها الى
الله والى المستقبل الابدي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان
في طوعي ان اتكلم عن تاثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي واين
لك ما احداثته من النتائج الكلية الاهمية في جميع الامور . فقد ردت
مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك
التاريخ ملكا مجردا لا كلبروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

اثارة الا انهم كانوا ممتلكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن
 الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزواً فانداولته
 العموم ونزع السياج عن حقل الايمان فدخله سائر المومنين الذين
 كانوا قد منعوا عنه . وحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضاً فانه نفى
 الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاله فكأنما
 استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم
 يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة
 مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض
 الجهات كانت لا تزال مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت
 استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر
 على ما تقدم واكتفي بكوني بينت لكم صفة الاساسية اعني تحرير العقل
 البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة
 لم تنتسخ نسخاً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل
 الى ايماننا هذه

وقبل ان اختم خطابي ارجو ان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي
 تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة
 الاجتماعية المدنية فيما يختص بالانقلاب الذي حصل فيها . فان
 الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر (كما عاينا ذلك في

بن
 ،
 ،
 ب

المقالات المختصة بالكنيسة) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها
 وإساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظمات ناجية ولا حكومة حقيقية
 بل كان لها ترتيب أدبية تتغير بحسب ظروف الزمان. وهكذا أيضاً
 ابتدأت في أوروبا الهيئة الاجتماعية المدنية أو بالحري قسم منها فكانت
 متكونة من جموع من البرابرة لم الحرية الكاملة إذا شاؤا أقاموا أو
 رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا أحكام منتظمة. والهيئة الاجتماعية الدينية
 لم تلبث أن خرجت من تلك الحالة التي لا توافي النمو الاجتماعي
 وللحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة أي أن أحكامها نيطت
 بطائفة الأكليرس والأساقفة والمجامع وبالاختصار بإشراف الكنيسة
 وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة
 الخشونة إذ استولت الإشراف الالتزامية على السلطة. وفي ما بعد
 تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل
 الملكي الخض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى
 رؤساء الأكليرس الأورباوي. فقد تم أيضاً هذا الانقلاب بعينه في
 الهيئة الاجتماعية المدنية إذ أن الملك هدم السلطة السيادية واستلم
 زمام العالم الأورباوي. ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر
 في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة
 أي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وأحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررت أو أيدتها في أوربا . ففي أيامنا قد شاهدنا في
الدائرة المدنية نفس الحادث أي أن السلطة المطلقة في الدائرة
المدنية وقعت في معرض المقاومة وقهرت . فالهيتان كما ترون لحق
بها التغيير نفسه وحصل فيها الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة
الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فما قد عاينا ايها السادة اهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة
اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس
الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكيمة الى مركزها الطبيعي . ففي المقالة
الآتية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا اعني
الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا
تقدم المدن احدهما بازاء الآخر وتصادم احدهما مع الآخر

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه
الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة أكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة
احزاب عظام تتداوله . أولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الانقلاب
السياسي . ثالثاً حزب الانقلاب الاجتماعي . علم نجاح الجميع . كرومويل .
ترجيع هائلة استمرت . الوزارة القانونية . وزارة اهل النساد . الوزارة الوطنية .
انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا

ايها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل
حوادثها آكل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادتين
فقط وهما الفحص المحر واتجاه السلطة نحو مركزها فكان احدهما
يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية
وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تم في اوربا وكانت
الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

وكان من المحال الاتّقع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادتين
نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدهما قهر السلطة المطلقة
في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظاهرة في

ورة
ية.

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحريتين السيادية والبلدية وهذه المصاحبة كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيعتها في الطريق فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تنزل تهم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية فصاحبة هذين الحادثين لم تكن ناشئة عن مشابقتها ولا كان من شأنها ان تمنع مناقضتها . وكان كل منهما يحسب تقدماً في التقدم لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الآخر وكان على نوع ما عصرها الادبي متخالفاً ولئن كان وجودها في وقت واحد . وكان لا بد لها من ان يلتقيا ويتقنلا قبل ان يتم بينهما التوافق

والاول مصادمة وقعت بينها كانت في انكلترا فسبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفصح الحر الذي هو ثرة الاصلاح باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتتها الحكومة الملكية المحضة واعتناؤه بنسخ الساطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكلترا لا في غيرها من الممالك ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آن

واحد في انكثرا لا في القارة . فان ما ياتي شرحه يبين لنا اسباب ذلك
فالمملك الانكليزي صادفة ما صادف الملك في القارة من
التغيرات واتصل في زمان (التودوريين) الى درجة من الشوكة
والاقتدار والتحصار الامر في يده لم ينسب له قبلاً وليس المقصود ان
هؤلاء كان حكمهم صارماً عنفاً اكثر من حكم غيرهم او ان انكثرا
تكبدت في زمانهم ما لم تتكبد في زمان سلفائهم بل على ظني كان
الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البلاتاجيني) بنسبة ذلك في
مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ . واظن أيضاً ان الحكومة
الملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة اكثر
ما كانت في انكثرا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان
السلطة المطلقة صارت مذهباً وفتنوا دعى الملك ان حق التسلط
يخص به من قدم وانه مستبد وتفوه بكلام لم يكن يفوه بمثله قبل
ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك
الاول وشارل الاول من الدعاوي المؤسسة لم يكن يماثل ما كان
يزعمه ادوارد الاول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن
كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعساف
لسلطة اولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقل لا عن نفوذ الشوكة ومضائها لان الملك ادعى وقتئذ لنفسه
 حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على
 التي قرر انه يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قدمت
 الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليه في القارة اذ
 كانت الملوك قد اعانت كثيراً على حدوثها . نعم ان الشعب كان
 يعاني ويجهد منذ مدة بامر الاصلاح وربما كان تم العمل وحده
 الا ان هنري الثامن نظاهر بالامر ذاتياً اذ ذاك وظهرت السلطة
 الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي اقل كمالاً
 من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعدييات الكنائسية والمعاملات
 غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تم الامر على مناسبة صالحة
 متمهية وتقاسم الملك والاساقفة ما كان لسائرهم اي للبابوية من السلطة
 والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان
 الاصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت تشوق النفوس
 اليه لم تزل باقية وهاج وداعي الاساقفة بما كان بداعي به البلاط
 الروماني قائلاً عنهم انهم كلهم باباوات . نعم ان اقسام الاصلاح كانت
 تنضم الى بعضها وتحد جميعاً لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلها
 داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية الا انه بعد زوال
 الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الاصلاح

الشعبي علي اهل الاصلاح الملكي والسيادي وبجاءهرون بالقدح في
 تصرفاتهم الخائفة للقانون والطرائق ويشكون من حورهم ويدعونهم
 الى انجاز مواعيدهم ولا يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها
 وفي اثنا ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل
 الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً
 او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن
 السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب
 عظيم من الاراضي الى غير مالكيها الاصليين وتفرق غني الاملاك .
 وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرق ملك اراضي
 الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرّء خراب
 الاشراف الالتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه
 يظهر جلياً من القيودات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى
 درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك (المختري) اي
 اصاغر الاشراف والاهلين فان اعظم الاشراف اعني قاعدة اللوردية
 كانت في بداية القرن السابع عشر اقل ثروة بكثير من قاعدة العموم
 فكان اذاً قد حصل ازدياد في الثروة من جرّء نمو الصناعة وانتقال
 عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امر
 اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم البصايات قد استمر

بنو الاداب والفلسفة في انكلترا وبجراحة الفكر وخصوبته . فكان
البوريتان (شعبة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتتبعون دون
ارتياح كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم من هم اقل
شهرة في حسن الاخلاق واكثر ميلاً الى حرية الافكار ومن لا يعرف
لم مذهب ولا مبادي يلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات
الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الاشياء الجديدة
وتروى غليهم . وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر
الميل الى الحرية ايضاً ثم يتقل بسرعة عظيمة من افكار العموم الى الدولة
وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل
يقارن هذا وبعض الحاجة الى الحرية السياسية الا انه لم يكن ثم
وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعده ولا
النظامات ولذلك كان اصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف
يتصرفون لنوال اربهم واما في انكلترا فكان الامر بالعكس لان
النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقوب
الميل الى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر
عقيب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من بجهل
منكم ايها السادة اصل النظامات الحرة الانكليزية بل كل منكم اطلع
في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا

الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخافتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يثبتون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد ثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأييدها وتوضيحها فكانت إذا تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما . وفي أثناء ذلك ترتبت قاعة العموم وعدت من نظمات المملكة وأصل ابتدائها الحقيقي كان في زمان عائلة (البلاناجيني) . نعم أنه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتدخل بالمراسم . أحكام الأبطال خصوصي من الملك الذي لم تكن عليه إلا مع الذنب والارتياح خشية من المسؤولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في إزدهاد نفوذها ورفع شأنها إلا أنها مع ذلك كانت تدافع ضد الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثابرة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادئ التي صارت فيما بعد أساساً للنظمات الأنكلزية . فبعد انقراض دولة (البلاناجيني) ولا سيما في مدة دولة (التودورين) تغيرت هيئة قاعة العموم وبالحري هيئة البارلمان جميعه أي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يجامى عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفضل ذلك على زمان (البلاتاجيني) وكثرت التعدي على الأهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون أن يحصل السؤال عن ذلك في أغلب الأحيان ولكن من جهة أخرى صار للبرلمنتون نفوذ كبير في أمور أحكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاتمام ما ربه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البارلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً الى كثرة الأصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلاتاجيني) واسطة للدفاع وضمانة لحقوق الأهلين أصبحت في مدة (التودورين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ ما ربه السياسية وبهذه الصورة ازدادت أهميتها كثيراً في آخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل أنواع المظالم او تحملتها هي نفسها وتمكنت هكذا سلطتها التي هي الأساس الحقيقي للحكومة الملكية المتبيدة

فاذا نظرنا الى حالة النظامات الحرة الانكليزية في أواخر اثر السادس عشر نرى اذن ما يأتي بيانه أولاً فرائض ومبادئ حرة خطت منذ البداية ولم يحصل اهالها ولا التضاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الأهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية يخالفها سوابق وشواهد مباينة إلا انها تكفي مع ذلك لمساعدة

الحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المعتسفة الجائرة ولسند دعواهم وجعلها قانونية . ثالثاً نظمات خصوصية محلية مبنية على مبادئ الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات والمحاكم البلدية . رابعاً واخيراً البرلمنتو وشوكنه الذي كان الملوك في حاجة اليه حيث ذر اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية بالالتزامية وبذروها جميعها فكان لاغنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدر او بواسطة على تحصيل معاش يكفهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر فمع ما كانت عليه دولة التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب الملكي المحض كان مقررًا اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت نشأته مسنداً اسناداً قوياً ورجحاً مقدمة ونجاحه

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين او مآربين معاً للشعب الانكليزي في تلك المدة مآرب في الثورة والحرية الدينية في اثناء الاصلاح الذي كان قد ابتدا ومارب في الحرية السياسية في اثنا تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح وكان لاحزاب هذين الماربين واسطة يمكنهم استخدامهما لبلوغ امالم

طالما سبق استعمالها هنالك وهي ان يتحدوا معاً ففعلوا هكذا
وامتغاث الحزب الذي كانت غايته الاصلاح الديني باهل الحرية
السياسية لكي يساعدوه في امور ايمانه وضميره على الملك والاساقفة
واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد
الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين
الزمنية والروحية وكانت محصورة بنهاها في شخص الملك . فذلك
هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

فكان القصد بهما من جهة المحاربة عن الحرية الدينية ومن جهة
اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية
للحزب السياسي ركان الاثنان يهتمان معاً في امر الحرية واضطرا الى ان
يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انه لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب
البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي او الايمان
سبباً لمشاجرتهم ازلن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات
جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يغتصب
حريته من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينها

وكان أيضاً ثم حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهبه وتغلب
عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبتراني^(١)

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

ولكن مع كل اجتهاده لم يكن يقدر على نوال مرغويه بل كان دائماً مضطهداً من الاساقفة ومضطراً الى المدافعة عن نفسه فاجده هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الوساطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً اليها على اختلاف احوالهم وغاياتهم . فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد تمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والعابء النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة واين لكم الاحزاب الذين تداولوها ثم انظروا في سلك التمدن الادرواي واعين لكم مكانها منه وتاثيرها فيه وستعلمون من سرد السوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين نفس "سر والحكومة الملكية المحضة واول فتح الحرب بين هاتين القوتين العظيمتين

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متتابعات كما خدت راحة شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدتين متحالفتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الاحزاب
الكبيرة التي
كانت في الثورة
الانكليزية

الفرقة السياسية هي المقدمة وتنبعها الفرقة الدينية وكلتاها في حاجة الى الاخرى فهذا دليل واضح على أن ذلك الحادث كان سياسياً ودينياً معاً

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الامر هو حزب الاصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية وانعقد البرلمان للمديد^(١) سنة ١٦٤٠ كان الناس عموماً يظنون وكثيرون يوقنون يقيناً ثابتاً بأنه اذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافياً وان شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تخوي على ما يقوم بسد المخلل الواقع وتقويمه وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموماً . وكان هذا الحزب يجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الاموال الاميرية والتعدي على الاهلين بالسجن وغيره من الامور المخلة بالقوانين المقررة في البلاد ويرغب جداً في ابطالها ولكنه كان يعتقد سياسياً بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعوراً خفياً غريزياً بالخطر الذي كان يتولد من هذا الامر وعدم استقامته ومناسبته ولذلك كان يابى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبه الا أنه لو اجبر على التصريح بفكاره ولم يربدأ من ذلك لقرّر ان الملك يحوى سلطاناً اعلى من كل سلطة بشرية

واجل من ان يعارض في امر ما ولدافع عنه لدى الافتضا وكان
 يقينه ايضا ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب
 بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض
 الحدود وان تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع
 الضمانات الكافية في المشاركة الكبيرة والقوانين التي تثبتها وشرائع
 البلاد القديمة . فذلك كانت صورة عبقريته السياسية واما في امور
 الدين فكان ذلك الحزب الشرعي يفكر ان الاساقفة تعدوا
 الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان
 حكمهم كان قد اتسع نطاقه باكثر مما يجب وانه ينبغي قصره
 وتحديدته وملاحظة امر تنفيذه وكان مع ذلك متمسكاً بالاساقفة
 ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضا
 كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدفاع عن تسود الملك
 في الامور الدينية فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط
 الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود
 المقررة وتسوده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان
 اعظم رؤساء هذا الحزب كلارندون ودوبيير ولورد كابل ولورد
 فالكلاند نفسه مع انه كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يتبعه
 اكثر عظماء الاشراف الذين لم يكونوا متذللين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب ثانٍ الذي اسمه حزب الانقلاب
 السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولى والشرائع القديمة
 كانت ولم تنزل غير كافية رانته من الضروري اجراء تغييرات عظيمة
 وقلب طرائق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك
 وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي
 ينبغي ان يسلم زمامه الى هذا الديوان وروسائوه وهذا الحزب لم يكن
 يدرك حقيقة مقاصده كما اوضحتم في عبارتي هذه على التمام لكن
 ذلك كان فحوى عقائده واميا له السياسية وعوضاً عن سلطة الملك
 المطلقة والمذهب الملكي المخض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم
 كنائبة عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب وتسلطه
 مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلاً ذلك ولم يقصد هذا الامر
 ولا حسب غايته بل جل مراموه كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم
 وكان حزب البرسيتيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب
 الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب
 السياسي الذي كان يضمه حلفاؤهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى
 جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبطة بعضها ببعض ومستلمة
 زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي
 السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسيتيريان جريماً

أكثر من مقصد أولئك لأنهم كانوا يجتهدون بتغيير أساس الحكومة
الكنايسية ورسمها حال كون أرفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل
النفوذ والسلطة من يد إلى يد دون أن يضمروا إبطال شيء من
النظامات كلياً أو جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير
موافقين جميعهم البرسبيتران على تنظيم الكنيسة على الصورة المقدم
ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدن وهوليس كانوا ربما يفضلون
النظام الأسقفى مقصوراً على وظيفته الكنايسية الخصة مع حرية الأفكار
فيما يتعلق بأمر الدين لكنهم كانوا مضطرين إلى مساهمة حلفائهم على
ذلك لكثرة تعصبهم وتمسكهم بمذهبهم ولأنهم كانوا لا يقدرّون أن
يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب
كان يطلب هدم أساس الحكومة الحاضرة ورسمها معاً مدّعيًا أن
كامل "توانين السياسية المؤسسة عليها الأحكام هي فاسدة ومشرومة
كان يرغب في إبطال كامل النظامات الوطنية القديمة ولا يريد
أن يسمح بذكرها مطلقاً بل يميل إلى تأسيس مذهب حكى جديد
بحسب تصوراته الخصة ولم يكن قصده "عقاباً حكماً فقط بل أيضاً
اجتماعياً أيضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه أي حزب الأتلاب
السياسي كان مرآته إجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة

بين الملك وقاعة العموم ريفد وثقوبة شوكة القاعات لاسيا
قاعة العموم وامتداد سلطاتها ونفويض الامر اليها في انتخاب اولى
الوظائف الكبيرة وإدارة عموم الاعمال الحكومية الا ان مشروعه في
الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير
طريقة انتخاب وكلاء العموم وطريقة الحاكم الشرعية والادارة الحكومية
والبلدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يفسر جميع هذه
التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان
يتشكى ليس تفسير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً
وكيفية توزيع الثروة والحقوق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة
السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت تنحوي على
الجمهوريين الحقيقين النظريين كلودلو وهارنكنون وميلتون
(الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات تحملهم
على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعاضل روساء الجنود كاريطون
وكرومويل ولا مبرث وهولاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب
الجمهوري قلباً وقالبا لكن اضطرهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة
الاحوال ثم كان بخناط هولاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي
كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسيح وتبغى سياسة المؤمنين الى ان يأتي المسيح بالذات ليسوسهم
واخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الأسافل
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يدون انفسهم باستحلال الحرام
واقسام الاموال وبالاختصار مذهبيهم الفرضي

وفي سنة ١٦٥٢ بعد اثني عشر سنة تقضت في النزاع والمشاجرة كان
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوبته ولم يفز بالنتيجة او
اقله كان يجب ان يفتنعوا جميعاً بانهم لم يتنجسوا لان عموم الناس كانت
مقتنعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسه
مسيبوقاً في ميدان الاصلاح وشاهد القوانين الاساسية والشرائع
القديمة جميعها محقرة قد وطنتها الاقدام والترتيبات الجديدة المحدثه
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الائتلاف السياسي عان
خراب البرلمان الذي قصد ان يودعه سلطة الاحكام ورأى قاعة
العموم بعد ان سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت اخيراً واحتقرت
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نشاراً الى نفي احزاب
الملك والبرسبترين منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد
الليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بدايه
امره انه فحج اكثر من رفقاء لان النصر ثم له في الاخر وبقي زمام
الامر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو مائة من الانضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان ياتوا انهم ملوك
 زمام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن البلاد لم
 تكن ترتضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان
 ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الحيوش ولا على الشعب وكانت
 الهيئة الاجتماعية في حالة مكربة من عدم وجود الامن والراحة وعدم
 احراء العدالة في المتاكم او بالحري العدالة التجارية اذ ذلك لم تكن
 عدالة لانها كانت تراعي تط الشهوات والصالح الخصوصية
 وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط
 بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها النصوص
 وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاختصار كان النظام مخروباً
 مادياً وادبياً في كل جهات المملكة وارجائها ولم تستطع قاعة
 العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل
 وتوهم

فكفل من الاحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة
 وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك
 بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل اذ ذاك
 يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً ما قدر على استلابه منه
 احتساباً من العواقب واتباعاً لمشورة الحكمة . مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئة التاريخ اذ لم يترك احد للحظ مقدار ما ترك له
 كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرض نفسه الى شر
 العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت اعماله دون قصد
 ولا غاية لكنه كان عازماً عزماً شديداً على ان يتقدم دون انكفاف
 مادام التوفيق يقدمه . فالتطعم الذي لاحد له والدراية العظيمة
 في الامور وانتهز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصنعة حسن
 التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باخضاع الحظ
 تلك كانت صفات كرومويل . وقد حصل له ما ربما لم يحصل
 لرجل غيره من نسبته فانه قام بالثورة من اولها الى منتهاها ووجد
 موافقاً مناسباً لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن
 الاخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انقلام
 النظام وكان مقداً للثورة الانكليزية ولم يفش عليه احد من اهلها
 في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة
 الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما سلمت انثورة واشتدات
 وانعكست حالها فكان هكذا له حظ كل الرجال العظام الذين
 يبدواون ثورة كهذه نعم انه لم يكن بمقام ميرابو^(١) اذ لم يكن ذا فصاحة

(١) هو اول من اشتهر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وكان اقبح

الفرنساويين خطاباً في السياسة

مثله ولا اشتهر اسمه في البرلنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل
ما اظهره من الحركة العظيمة في الاعمال لكنه كان على التوالي
بمقام دنتون وبونايرت معاً لانه جاهد اكثر من الجميع في قلب
الحكومة ثم اقامها ثانياً اذ لم يوجد غيره من يصلح لها ويحسن ادارتها
وكان لابد من ان يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد ان جرب الامر
جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام وفاز بالنجاح وذلك ما
يجسب له من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في مطامعه
السياسة العظيمة ولم يقتصر على حدٍ اصلاً بل كان على الدوام سائراً
طريقه دافعاً امامه السيد والتوفيق حازماً على عدم توقيف سيره
ابداً لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاحتراز والحكمة في
قياس الممكن من الامور ما كان كافياً للجم كامل شهواته القوية
فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي
بجراحة قوية وضع التاج الملوكي على راسه وتخلّفه لذريته لكنه فُتلى
عن هذا المتصد الاخير لعلمه ما به من الاختطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها تماماً فقد علم مع ذلك انها
لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشتركاً فيها وتبعها الى
المتنهي مع كامل تغييراتها وظروفها اُهيبت على السلطة المطلقة
والاستبداد وان ارب انكلترا الذي لا بد لها من تنفيذه هو ان تكون

محكومة من البرلنتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة
 فمع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الامر والميل اليه باشر
 هو نفسه ترتيب البرلنتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان
 وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدته في هذا الامر
 واجتهد بتنظيم برلنتو مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن
 الجمهوريين ومن البرسيترين ومن ضباط العساكر ولم يأل
 جهداً في استعمال كامل الوسائط الآيلة الى تنظيم برلنتو نكون به
 الكفاية ويرغب في مشاركته بالاحكام لكنه باطلاً اعتنى بهذا الامر
 لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم فصر وستهنسترو يجلسهم في
 المقاعات كانوا يطعمون الى اشغابيه السلطة التي كان حائزها والى
 حيازتها لنفسهم واست اقول انه لم يكن يراعي صائمه الخصوصي
 ويبدئه على سائر الامور لكنني متأكد انه لو تملى يوداً عن السلطة
 لا لتزم ان يود اليها في الهند لانه لم يكن يوجد احد اذ ذاك يصلح
 لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة من
 جميع الاحزاب سوا كانوا بوريتان ام ملكيين ام جمهوريين ام شرذاً
 الاكروموبل وقد كان سبق اخبار هذا الامر ولم يكن يمكن ان
 السلطة في يد الاحزاب الجالسين في المقاعات الذين لا استطاعة
 لهم على القيام بها والمحافظة عليها فكم كان مركز كروموبل تائه كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن احد يرضى بها . فلم يعتبر الاحزاب سلطة كروموويل كحكومة ناجية نهائية بل جميعهم الملكيون والبرسبيترين والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكروموويل اكثر من الباقين كانوا متاكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده وفي باطن الامر لم يستعمل كروموويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعثره العموم كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذٍ خير منها وبالاختصار الضرورة اوجبتهم اليه فحامية أنكلترا (لقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للحفاظ على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام .

ولما مات كروموويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذٍ اكثر مما سبق لهم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالحري من قلة ثقة المتعة بين منهم لان مبلعون نشر كتباً اذ ذاك عنوانه (وسيلة سهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عاوة قلب

الصفة التي
زنت رجوع
اثلة ستوارت
الى سرير
الملك

اولئك القوم فمع انهم اخبروا عدم امكانهم الحكم عادوا اليه ثانياً لكن
 القائد منك لم يلبث ان تم الامر الذي كانت بانتظاره انكلترا باسرها
 وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة السنواريتين حادثاً وطنياً في
 انكلترا مرغوباً من الامة عموماً لانها كانت صورة حكومة قديمة ومؤسسه
 على تقليدات الامة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة حديدية
 لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او انحرار
 بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم
 ينسبوا اليه عدم اللياقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية
 فهذان السببان حملاً عموماً الاهلين على الارتضا والمسروية من ترجيع
 حاكمه . تميزت الى سرير الملك ولم يضاد هذا الامر سوى اطراف
 الامة السنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا
 اذ كانوا في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة
 للحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع
 وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان
 يتزويوا بزي حكومة شرعية

واول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني
 كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البارون كلارندون
 وزيراً اعظم . فتعلمون ايها السادة انه بقي وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الوزارات
 المختلفة في مدة
 حكم السنوارت

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٧٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون
 مع رفقاء مذهبهم القديم اعنى سلطة الملك محصورة ضمن دائرة
 الحدود الشرعية تردعها القاعات في ما يتعلق بحماية الاموال والمحاكم
 في ما يتعلق بحقوق الاهلين والحرية الشخصية لكنهما مستقلة غاية الاستقلال
 في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافاذة بدون اكثريه الاراء في القاعات
 بل رغما عنها لاسيما اراء قاعه العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون
 احترم النظام الشرعي ومراعاة صوايح البلاد نوعا والسلوك بحسب
 شعائر الشرف والاموس والاستمرار بسيرة حميدة والتخلق باخلاق
 شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكن الافكار المؤسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك
 المطلق واطال سلطة الاله لسو الراجحة كانت افكارا اقدنية لاثرة
 لها ولا نفوذ . وكان تسلط الناعات وتغلبها على الملك مدة عشرين
 سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولا ما اذلا رغما
 عن موافقة الظروف لها وقتئذ نظر الى رد الفعل الناشئ عن
 اعادة السنورات الى سرير انك وما لبث ان نزع عنصر جديد من
 وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل
 الفساد والسفها المتشربين افكار العصر عالين جيداً ان القوة
 والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبا وبالنظامات الشرعية ولا بسلطة

الملك المطلقة بل كانوا يجثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ
 أمرهم وتكسبهم نفوذاً وسطوةً فانشأوا حزباً تحالف مع الحزب
 الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلعوا كلارندون من
 الوزارة فترتب حينئذٍ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم
 الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون)
 وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة^(١) ونظموا وزارات اخرى
 من بعدها وهاكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمبادئ
 ولا بالشرعية ولا بالحقوق ولا كان همهم العدل ولا الصدق بل
 كانوا يجثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال
 المرام بحسب الظروف . فاذا كان النجاح متعلقاً بنفوذ قاعة العموم
 كانوا يجتهدون باستئالة القاعة المذكورة اليهم لسؤال المرام واذا كان
 الامر يقتضي مخالفتها ومخادعتها كانوا يخذعونها ليتسبوا مقصدهم
 ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة
 والافساد يوماً ويوماً التمليق والمداهنة ولم يعتنوا اصلاً بصالح البلاد
 العامة ولا اكثر ثواباً لشرفها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك
 الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخصوصي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كليفورد وآشلي وبوكنغهام
 وأرلنكنون ولورد دال فاخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الحرف
 (كابال) وتفسير ذلك دسيسة او مكيدة (المنجم)

من كل المبادئ التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن
 الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادئ
 حرة . فتلك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة
 الكونت دانجي من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٧٧
 الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب
 من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم
 الالتفات الى صوايح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها
 كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر عليها منها
 باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعة احيانا . وكان
 الشعب يرتضى بها اكثر من الاولى مع انها التحت به الاضرار اكثر
 منها لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد
 والخداع والدناءة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد
 يستطيع الشعب تحملها فحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة
 (اهل الفساد) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب سمي
 بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزراء من روساء
 الحزب المذكور وحيث استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد
 كابل الذي شد من افضل الشهدا الملكيين في اثناء الحرب الاهلية
 ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلها ذافضائل ومزايا الا

انه كان اكثر دراية منها في فن السياسة وهو لو رد شاف تسهري وغيرهم
 من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا
 من حيازة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة صوايح وعوايد واميال
 الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ
 ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معاً غير مسرورين
 منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للاعمال ولم يلبشوا ان خلعوا
 من الوزارة . وكان روساء هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة
 وشجاعة قادتهم الى الموت حبا بالقيام بواجباتهم لكن الدراية
 السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك
 لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكراً
 صالحاً في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت اكثرها كما رأيت قد جربت في
 مدة حكم الستورات كما جربت قبلاً في اثناء الثورة كل الاحزاب
 وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة
 الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك
 في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ عقيب الثورة ناستعمل
 شارل الثاني حينئذٍ لصالح نفسه الوساطة التي استعملها قبله
 كرومويل لصالح الثورة اي انه عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفه

اخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق امر الدين وهوانه قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطه المطلق في الامور السياسية وتسلط البابا في الامور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة اي ان الحكومة اوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني . وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لولم يكن ويليام الثالث^(١) في الوجود حينئذ ولولم يات الى انكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فاني اظن ظناً ثابتاً انه كان توقع الامر نفسه لان انكلترا بتامها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذ متحيزة ضد جاك الثاني وكان لا بد من ان يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره

على ان هذا الانقلاب كان له اسباب اقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذ فانه كان اوروباً وانبليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بيجري التمدن العمومي الاوروبى بالنسبة الى الحوادث مجرداً وبقطع النظر عن التأثير الناشي عن مثلها . وذلك

(١) امير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الهولك وصهر جاك الثاني فارسهراكيه وجنوده الى انكلتره وعزل عمه وتولى مكانه بمساعدة الشعب

انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين التسلط المطلق من جهة والمحريين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الاشخاص والرسوم والمكان لكنها تجانسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهى ان لويس الرابع عشر قصد ان يويد مذهب التسلط المطلق العمومي في كل اوربا وكان يخشى من اتمام هذا الامر فعلاً وحازرت منه اوربا وحصل فيها مخالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المخالفة رئيس حزب المحريين الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها ويليام المذكور اخذت تقاوم مذهب التسلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعضده ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على استقلالها الخارجى لان لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لاجل المبادى فقط كما كان الحرب واقعة في انكلترا بل كان قصده التغلب على الممالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين الدول بواسطة الحروب والمداورات السياسية لا بواسطة المباحثات والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

أو الحالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في
 نكلترا صادف هذا الأمر وقوع النزاع العظيم في أوروبا بين لويس
 الرابع عشر وأمير أورنج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظيمين
 المتشاجرين على شواطئ نهر الاسكو^(١) ونهر التيمس^(٢) في وقت واحد
 والمخالفة الأوروبية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع
 عشر حتى أنه اشترك فيها علناً أو خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم
 بالتاكيد أدنى صالح في معاضدة الحزبين المدنية والدينية فإن
 سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام
 الثالث على لويس الرابع عشر . وذهب ويليام الى انكلترا وتملكه
 عليها لم يكن المقصود به خدمة الصالح الانكليزية الداخلية فقط
 بل كان قصده خصوصاً الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر
 وإشراكها في المحاصمة ضده فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة
 جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمه الى ذاك التاريخ قد
 استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني و جاك الثاني
 كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدير امرها كيف شاء وفي
 اغلب الاحيان كان يجرهم الى قتال الفلمنك . فهذه الوساطة

(١) نهر يمر في فرنسا ولجيكا والفلمنك .

(٢) نهر انكلترا

تركت أنكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت الى جهة
حزب الحرية الدينية . فذلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ اوها عدت
من جملة الحوادث الأوروبية بقطع النظر عن تأثير مثلها وعن النتائج
التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تأثيراتها في الأفكار

فها قد رايتهم ايها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجهورية
هي كما اخبرتكم في البداية نسخ التسلط المطلق في الدائرة السياسية وفي
الدائرة الدينية معاً وهذا الامر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة اما في
مدتها الاولى فالى حين ترجيع عائلة الستوارت واما في مدتها الثانية
فالى انقلاب سنة ١٦٨٩ وسوا كان في ما يتعلق بجالتها الخصوصيه
لم في تعلتها بعموم اوربا .

فقد بقي علينا ان ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه
اي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر او بالحرى اسبابها
ومواقعا وذلك يكون موضوع مقالتنا الاتية والاخيرة

المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال التمدن في أندره وحالو في القارة . تقدم فرنسا على أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الأول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجوهري . خاتمة الكتاب إليها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحاديين العظمين الذين تخلص قبيها كل تمدن اوروبا الاولى في جاري القرن السادس عشر اعني بها الملك المحض من جهة والفحص الحر او حرية الفحص من جهة اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انه لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفرد ادبيا في عيشته كما انفرد ماديا في جزيته

وحقيقة الامر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة وبهنا تميز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما
 لحظتموه في اثناء معاطاتنا هذا الدرس . وهو ان المبادي المختلفة
 وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة تمت جميعها معاً في انكلترا وفي آن
 واحد لا على التسامع كما حصل في القارة . ولما حددت هيئة التمدن
 الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا
 اوضحت، لكم ان الاول كان متنوعاً غنياً مركباً وانه لم يقع قط تحت
 تسلط مبداء واحد مجرداً وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت
 على الدوام تتحارب فيه ويخفّض ويلطف بعضها بعضاً . وانها
 اضطرت دائماً الى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معاً .
 فان هذا الامر ايها السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه
 العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص . وقد ظهر جلياً
 في انكلترا وبأكثر فاعلية مما ظهر في القارة . فهناك نشأ وربي معاً كل
 من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب
 الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو
 الادبي والسياسي وكانت مزوجة كلها سوية او كانت المسافة بينها
 جزئية اذا قلنا انها لم تنم جميعها معاً في آن واحد . والشاهد
 لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور مثلاً بينما كان الملك المحض
 باجماً نجاحاً عظيماً كان المبداء الديموقراطيكي اي الجمهوري ظاهراً

كتقويًا في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر
ومانت سياسية ودينية معًا وكان وقتئذٍ مذهب الاشراف الالتزاميين
ضعيفًا جدًا نلوح عليه لوائح التفهيم والاضمحلال الا انه كان
لم يزل قادرًا على المحافظة على منزله في وسط الثورة وحدث فيها
تأثيراتها وتمكن من ان يحتمي منها فوائد وثمارًا . وهكذا جرى في
كل تاريخ انكناز فلم يتلاش عنصر قديم فيها بالكلية ولا ظفر فيها
عنصر جديد ظفرًا كاملاً ولا تسلط مبدأ خصوصي تسلطًا مجردًا
بل كان نحو جميع القوات يحدث في وقت واحد معًا فيعقد عهدًا
بعضها مع بعض نظرًا الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركبًا ولا كاملاً بمقدار ما كان في
انكناز وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني
والملك المحض والاشراف والشعب لم يتم نموها معًا وفي وقت واحد
بل على التوالي . وكان لكل مبدأ ولكل مذهب نوبة على نوع ما
فكان مثلاً عصر للذهب السيادي الالتزامي ولست اقول انه حاز
التسلط محردًا في عصره بل كان تغلبه مرجحًا . وكان للملك المحض
عصر اخر وغيره للذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة
الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الانزاميين في فرنسا في المدة المذكورة
 ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد يحسان شيئاً .
 واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك
 والشعب قويين مهمين فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليبابات
 كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنا لك
 على مراعاة الاشراف والشعب كل المراجعة وكم من مآرب لها ارغاه
 على تنفيذها اذ ذاك . نعم انه كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب ولكل
 مبداء عصر فيه ظهر نفوذه واقتداره الا انه لم يتم له ذلك على وجه
 كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظاهر على
 الدوام الى تحمل وجود اخصامه وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث
 نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منها . فلا شك ان نمو
 العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا ما اعانها كثيراً على
 الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئة
 اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانه لمن
 طبع الحكومة مراعاة كامل الصالح وجميع القوات والتوفيق بينها
 وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً فكان هذا الاستعداد
 عينه موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية
 مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية إنما هو الترخيص لجميع الصالح
 والقوات والمحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور
 والعمل . فكانت أنكلترا والحالة هذه أقرب وصولاً إلى الغاية من
 أكثرية الدول . والأسباب ذاتها جعلت أن يوجد الذوق السليم
 في الأمة الأنكليزية والدراية في أمور الأحكام قبل غيرها من الأمم
 فإن الذوق السليم في السياسة إنما هو الوقوف على حقيقة كل
 الحادث والأمور ومراعاة الجميع فهذا الأمر كان اضطرارياً في أنكلترا
 ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية
 وإماماً لك القارة فيما أن كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبته
 فيها ونسلط نسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة إلى أنكلترا بناء على
 ذلك كان الفوئم أكثر انشاعاً وعظمةً وبهاءً . فالملك والإشراف
 الالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة إلى درجة من الجسادة والامتداد
 والحرية لم يتصلوا إليها في أنكلترا . وجميع التجربات السياسية على
 نوعٍ ما كانت أكثر انشاعاً وأكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في
 أنكلترا فالنتيجة كانت أن الأفكار (أعني الأفكار العمومية لا الذوق
 السليم في إدارة الأعمال) والتعاليم السياسية سمت ونمت في القارة
 أكثر من أنكلترا واشتدت قوتها العقلية أيضاً وبما أن كل مذهب

كان يظهر وحدة على نوع ما ويبقى وحدة زمانا طويلا في مرشح العالم
فكان الناس بهذه الوساطة يتمكنون من النظر اليه وتامله في جملته
والوقوف على اصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته
واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات
عقولهم يعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة
والمهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار
العمومية وهو العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا
مصنفا انكليزيا في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى فمن
النادر ان نجد به بيان السبب الاصل الذي تنشأ عنه بقية الاسباب
والتعاليم الصحيحة اسي العلم الحقيقي بحصر المعنى او فلسفة كل علم
لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة اكثر من انكلترا بكثير
او اقله كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى
اختلاف طرائق نمو المدن في المكينين

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على
نوع خصوصي انكلترا من القارة مهما كانت النتائج المختلفة الناشئة
منه وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادي والمذاهب المتنوعة كلها في آن
واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة اخرى لا يمنع كون الطريق
والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث المدن العظيمة

عاجية المدن
في انكلترا
والقارة

ونحو لاته الجسيمة التي جرت في القارة جرت أيضاً في أنكلترا بالاجمال
 واسبابها ومسبباتها كانت واحدة في كل من المجهتين وكل ما
 رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان
 يقنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسه من الاطلاع على
 حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فحرية الفحص والملك
 المحض اللذان نغيا معاً في أنكلترا تمتموها في القارة على التوالي وبعد ان
 تسلط كل من هاتين القوتين في نوبته تسلطاً بهياً وقع بينهما
 الاصطدام كما جرى في أنكلترا . وبناءً على ذلك كان سير التمدن
 في الميشتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقة
 ولئن كانت الفروقات المتقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ
 المتأخر باختصار كما سيأتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص
 ان من يلقي النظر على تاريخ اوربا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر لا بد له من الاقرار بان فرنسا هي مقدمة التمدن
 الاوروبوي وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعتنيت
 بالايضاح عن سببه وهاكم يظهر لنا الان باجلى بيان . فان مبدأ
 الملك المحض ابي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في امبانيا في
 مدة حكمي شركان وفيلبس الثاني قبل ان ينهض في فرنسا في مدة
 حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية الفحص ساد في أنكلترا

وصف نفوذ
 فرنسا في اوربا
 مدة القرنين
 السابع عشر
 والثامن عشر

في القرن السابع عشر قبل ان يتهو في فرنسا في القرن الثامن عشر
 ومع ذلك فلم يخرج الملك المضح من اسبانيا ولا حرية افرنجس من
 انكلترا ليقطعا اوروبا بل اثبت المبدأ ان اولاً انهما ان
 على نوع ما في البلاد التي ظهر فيها واقتضى اذهر من
 لكي يوسعاً فتوحاتها وان يصير افرنساويين اولاً امكنهما ان يصيرا
 اورباويين. ولا حاجة الى تكرار ما تقدم ذكره من الخواص الالفة
 والاشترائية التي يمتاز بها الطبع الفرنساوي "بما ان الله قد قرع كبر
 ذلك من الخطب التي تليت عليكم في نفوذ الآداب والفلسفة
 الفرنساوية مدة القرن الثامن عشر وكيف ان مبادي الفاسفة
 الفرنساوية اثرت في اوربا اكثر مما اثرت فيها مبادي الحرية
 الانكليزية وان التمدن الفرنساوي فعال ومعد أكثر من تمدن
 غيره من الشعوب فلا حاجة اذا الى الاستهاب في هذا المار
 وغايتي الوحيدة هي ان يثبت لي اني بان احسر في فرنسا حوادث
 التمدن الاوروباوي المتاخرونهم انه وجدت فروقات رقيقة بين تمدن
 فرنسا وتمدن سائر دول اربا تستحق البيان بالانكشافات
 الان كتابتها تاريخها المنقبي مع التدقيق ولكن اخذت اني
 انجبرت اليه بوجبي الى الاقتصار الان على ذكر المصاديق التي
 جرت في فرنسا في صورة الوقائع العمومية التي حدثت في اوربا

وان كانت صورة نردية

فان نفوذ فرنسا في اوربا يظهرا في القرنين السابع عشر
والثامن عشر تحت اسكال حذقة جدا . ففي القرن السابع عشر
كانت الحكومة صاحبة النفوذ وكانت مقدمة المدن الاوروبوي
واما في القرن الثامن عشر فلم تكن الحكومة بل كانت الهيئة الاجتماعية
الفرنساوية وائمة فرنساوية فهما هي المتغلبة في اوربا . فالاول
كان لويس الرابع عشر وبإرادته وتم كانت فرنسا واراثا لما كانت
حتى الاول المستحقة . افات الصوي . نعم انه وجب . في القرن
السابع عشر شرب نابروا في مسرح التاريخ اكثر من فرنسا وكان
لمرارة بالبرادث اكبر من مداخلتها كالامة الالهة مثلا في
مدة حروب الثلاثين سنة والشعب الانكليزي في مدة الثورة
الانكليزية باها اعمالا في ما يخص مصالحها اعظم مما صنعت
في ما وقتها بقي ما بيننا الختم صوي . وكذلك في القرن الثامن
عشر وجدت حكومات قوياته . مرة واحدة اكدت الحكومة
الفرنساوية فلا شك ان فريديريك الثاني وكاترين الثانية وماريا
ثيريزيا كان لهم نفوذ وادمال في اوربا اكثر من انهم من نفوذ وافعال
لويس الخامس عشر ومع ذلك كانت فرنسا في المدين المذكورتين
مقدمة للمدن الاوروبوي اولاً بواسطة حكومتها ثم بواسطة

ذاتها وتارة بأعمال روسائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنهمها
العقلي الخصوصي

فلكي تنف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا
وبالتالي في أوربا يلزم أن ندرس إذا الحكومة الفرنسية في القرن
السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنسية في القرن الثامن عشر
وأن نغير الموضوع والمنظر كلما غير الزمان المرح والمشتخصين

أن كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر
وقصدوا اعتبار أسباب شوكته ونفوذهم في أوربا لم يذكروا سوى
بهايته وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الأدبي فلم يلاحظوا غير
الأسباب الظاهرة ونسبوا إليها نفوذ الحكومة الفرنسية الأوروبية الأوروبية
وقشده على أنني أظن أن ذلك النفوذ كان له أساس أمكن وعال أهم
وأعظم فلا ينبغي لنا أن نفتكر أن لويس الرابع عشر وحكومته فازا
بتلك الشوكة والافتقار والتسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات
والجد العالمي فقط أو الأعمال العقلية والأدبية التي تعد كهم
الأعمال

لوصاف حكومة
لويس الرابع
عشر الحقيقية

فان كثيراً من حضراتكم يذكرون التأثير الذي حصل في
فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جرى ترتيب الحكومة القنصلية
والحالة التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة فكانت

اغارة الاجانب تهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام مهورة
مغلوبة . وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم
يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاختصار كانت فرنسا حين ترتيب
الحكومة التنصلية هيئة اجتماعية مهورة مهانة مسلوبة النظام
والترتيب . ومن ترى لا يذكر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد
وكيف اياها في برهة وجيزة اتقذت استقلالية البلاد واعادت شرف
الامة كما كان واصلحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية
واحيت الهيئة الاجتماعية على نوعٍ ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر اياها السادة فعلت في بداية مدتها
مثل تلك الافعال عينا وجدت في طلب مثل تلك النتائج
وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة
تذكروا في اية حاله استطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو
وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً . فكانت حسا كراسبانيا
دائماً على الحدود واحياناً تجنازها وكانت الاغارة تهدد فرنسا على
الدوام وكان الشقاق والاتقسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونيران
الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة
الادارة داخلاً وخارجاً . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حينئذ مشابهة
لحالتنا قبل ١٨ برومير (من اسامى الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

مضطربة بالشدائد والاهوال فظايرها فشكوة اريس الرابع عشر
 امتدت البلاد وخاضتها من تلك الايام الى ان رأت صارتها
 الاولى كذا اثر اثمها ما زكولانها حفالت الملكة واتادت الربا
 شرفها . وهذا اشرح لكم عن صفات واحوال تلك الحكومة
 وحروبها وعلاقتها الخارجية وادارتها واشتغالها فتثبت لديكم
 صحة وحقيقة التشبيه المذموم الذي ذكره الذي استبره تشبيهاً مما لا من
 الشايه التي لا طائل نحتها الا سيما اني لست ممن يابسر التشبيهات
 في التاريخ بل مما يجتنب لي استعماله

ولتكلم اولاً عن حروب لوس التاسع عشر والتدبيرات مراراً
 ان الحروب الاولى في اوربا كانت عبارة عن سرقات الشعوب ولا
 فكانت اثمها او مجرد اضرار لاراسها . الحروب في القرون
 انكسرة او انهارت . الذي يدل على ان القرون الاولى كانت
 كانت عموماً صفة الحروب كدور الاولى . مائة الف كانت العداوية
 ومتهمة القرن الثالث عشر . وحقيقة نشأتها من القرن الرابع
 تمكن اقل مائة الف الحروب النارية من انهم في الاول كانت
 الحكومات لا الشعوب تقاتل . ومنه نذهب الى ان ما كان
 لانتاج المالك والفرز والاسب . وصارت تهاجر بالارواح
 وتمتلك مالها المنصرمة وتنتقل بضمها الى اربابها في اربابها

واخرى في افريقيا دون سبب اخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي .
 فأكثريه الحروب التي ردت في القرن الثامن عشر وفي قسم من
 السادس عشر هي على هذه الصورة . فنرى اي صالح كان يمتنع
 فرنسا وقتئذ او بالحري اي سبب كان يحركها الى فتح مملكة نابولي في
 مدة شارل الثامن فلاريب ان تلك الحروب كانت خالية من كل
 مقصد سياسي لان الملك ظن ان له حقاً شخصياً على مملكه نابولي
 وسار بعساكره وجنده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتنحاحها
 رغبة في تفيد مارب نفسه ولناية شخصية مع انه لم يكن يوافق
 صالح مملكته المخصوصية التماس طلبها بل كان به شأن هذا الفتح
 ان يورثها . اللهم فمخارجاً وبها راحتها داخلاً . وهكذا كانت
 غزوة شارل كان في افريقيا واخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة
 شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا . واما حروب لويس
 الرابع عشر فكانت نواتجاً اخر فانه اي حروب حكومة منتظمة ومستترة
 في وسط بلادها متجهين بفتح البلاد التي حوالا رغبة في توسيع مملكتها
 وتشديد وبلالا حصار كانت تلك الحروب سياسية . نعم ان بعضها
 كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانما تلت فرنسا تكاليف عظيمة
 وانما ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود الا انها في واقع الامر
 كانت قانونية أكثر من الحروب السالفة بما لا يقاس وكان لها

أسباب مهمة لا مجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها
 نارة اكتساب بعض التخم الطبيعية ونارة اضطام بعض البلدان
 التي لغزم^١ بيننا وطوراً الاستيلاء على قاعة^٢ أو حصن يحمي الممالك
 من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية
 ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افراداً لا سيما الحروب التي انشأها
 في بداية مدة حكمه نجد لها اسباباً سياسية حقيقية ونرى ان المقصود
 بها صالح الامة الفرنسية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ
 ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الامر بأجلى بيان فان فرنسا
 في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع
 عشر والولايات التي اقتحمها وهي الفرانسكومتى والفلاندر والالزاس^(١)
 لبثت منضمة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها
 وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناتئة عن
 الحماقة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعاً لم
 تكن خالية من الحكمة او لجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع
 المشروعات السالفة بل كانت تدبرها السياسة وإن لم تكن على الدوام
 سياسة عدل وحزم فكانت على الأقل سياسة معرفة ودراية

واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول^(٢)

(١) هههههههه الى المانيا في الحرب الاخيرة مع قسم من اللورين (الترجم)

الاجنبية نرى النتيجة عنها . وقد سبق وعينت نشوء السياسة
الخارجية (دبلوماسية) في اوروبا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت
بان ايمن لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول
صارت متواصلة ومنتظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف
الاول من السادس عشر وحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع على
انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا
ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية
على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادئ ثابتة
ومقاصد دائمة كما هو شان الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها
الخارجية . وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين
الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوروبا متسومة شطرين المحالفة
الكاثوليكية من جهة والمحالفة البروتستانتية من جهة اخرى .
فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان
تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعَتْ منها الصفة
الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير
الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادئ ثابتة وفي ذلك
الاثنان نشأ في اوروبا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوروبا
الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعتبارات واذا فحصنا عن غايات

حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الأساسية في هذا الموضوع نكشف حقيقة امرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر وويليام الثالث امير اورنج رئيس جمهورية هولندا وان اذول كان يقاتل عن مذهب الملك المخض ويرغب في تأييده ونوطيده في اوربا والاني كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وتتن استتلال الشعوب والدول ورائثان اوربا وقتئذ كانت مقسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر الا انهم حينئذ لم يكرزوا بكون حقيقة هذا الامر على وجه صريح كما اوضحته لكم الان بل كان ذلك مستتراً مجهولاً من نفس الذين يتممونه نعم ان هولندا وحلفاؤها كانوا يقصدون بتأديته لويس الرابع عشر تخفيض شان الملك المخض وتأييد الحرية المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا وانما قيل ان سياسه ريس الرابع عشر الخارجية كانت متداوية على مبدأ التسلط المطلق حال كوني لست اظن ذلك نعم هذا اذ امر اشغله في اخر مدة حكمه وقت شيخوخته الا ان غايته الوحيدة السامية كانت تقوية شان فرنسا وترجيح نفوذها في اوربا وخذل اخصامها من الدول وبالاختصار كانت صواعق ممالكه السياسية وتوتيتها

نصب اعينه في كامل الحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا
 ام امبراطور المانيا ام انكلترا وما فعله بقصد تأييد المذهب الملكي
 المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعله بصدقة وية شوكة فرنسا وتكبيرها
 وتعظيم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة
 البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه فقد وجد بين
 اوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ على ما تذكر ما
 يأتي نصه . (حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو
 دي سدي من اشراف الانكليز الذي اخبرني انه يمكن احياء حزب
 الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعمائة الف ليرة
 استرليني لاثام هذا المقتصد فاجبته ان لا يمكنني صرف اكثر من مائتي
 الف ليرة فقال لي ان استدعي من سويسرا رجلا غيره من اشراف
 الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معه بهذا الشأن) .
 وبالحقيقة قد وجد في نذارات لودلو الكتابة الاتية ونار يخها مقارب
 لملك المدة . (لقد دعنتي الحكومة الفرنسية الى الذهاب الى
 باريس لاجل المذاكرة في امور تملق بوطني ولكن لا ثمة لي بملك
 الحكومة) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا

فها قد رايت ان نهاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت
 اضعاف السلطة الملكية في انكلترا فانه قصد ان يوقع الانقسام الداخلي

باحيائه حزب الجمهورية لكي لا تقوى شوكة شارل الثاني في بلاده
 وفي مدة سفارة بارليون في انكلترا نجد هذا الامر مراراً فان السفير
 الفرنسي المذكور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبية نافذة
 يوزع النفود على روساء الحزب الجمهوري الوطني ويقوهم وبجارب
 هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة
 لفرنسا واذا دققتم النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس
 الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينه . ثم ان رجال السياسة
 الفرنسيين كانوا في اعلى درجة من الماهرة والبراعة وقتئذ فاسامي
 مستشاري لويس الرابع عشر كدي توري و دافو و بونريوم معروف
 من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء
 وكتبهم واعمالهم السياسية باعمال رجال السياسة السبانيول
 والبرتوكيز والاليان في ذلك العصر يذهله الفرق الجسيم الكائن
 بينهم ليس في الدراية والاعتناء فقط بل في حرية الافكار ايضاً فمع
 انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال
 الخارجية والحوادث والتحيزات وحاجات الحرية والثورات الشعبية
 من اغلب رجال السياسة الانكليز انفسهم في ذلك الوقت . ولم
 تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذ في اوربا بالسياسة
 الملك فنان دي ويت وويليم دورنج فانك الرئيسان الشهران

لحزب الحرية المدنية والدينية وحدها كان لها وزراء يتدرون على
 مقاومة رجال لويس الرابع عشر في فن السياسة الخارجية
 فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواها كان في امر انشاء
 الحروب ام في السياسة الخارجية لاغروا ان تكون لها صولة عظيمة
 في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة
 ولنقول الان نظرنا الى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة
 والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلاغروا ان نجد بها ما يثبت
 لنا شوكة وبهاء حكومتهم وانه ليس تحديد معنى لفظه ادارة في ما
 يتعلق بحكومة مملكة ماع الصحة والتدقيق على ائنا اذا قصدنا
 الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة
 عن مجموع وسائل يراد بها توصيل ارادة السلطة المركزية الى جميع
 اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجه ممكن واحضار
 قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية
 بالشروط المقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ ما تعرف به الادارة وصفتها
 المرجحة ومن ذلك يستتج ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد وانظام
 الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضمها
 جميعا وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر
 ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية ادونة صعوبات كلية سواء كان في فرنسا ام في سائر
اوربا فهذا ما اعنى به لويس الرابع عشر وثمة اقله على اسلوب
احسن بما لا يقاس مما كان جارياً في مدة سالفه ولا يسعني
اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجع الفكر في
جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية
والسبل والصنائع والادارة العسكرية جميع الترتيبات العامة
المختصة باي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان
في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذذاك او تمت
وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا
في تلك المدة نظير كولبير ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم وظهروا
ببراعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع
عشر اعتباراً اوهيباً تنظيمية لم يكونا لغيرها من الحكومات الاورپاوية
واشتهر حكمه ايضاً باصلاح الناحية العدائية وفي هذا الموضوع
ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الاصل اي اهتمام المحكوم بالتمسكية
بمراجعة القوانين واصلاحها ونصبها فمكذا فعلت ايضاً حكومة
لويس الرابع عشر فان الخطوط الملوكية التي صار اعلانها في ما
يختص بالدعاوي الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه
والاحراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانيننا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان الشوري تحت رئاسة لامونبون^(١) وبعض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسور مثلاً. وأما اذا اعتبرنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خالاً عظيماً بالنسبة الى هذا الزمان كما لا ينكر لانها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة. على ان هذا الامر وحده كان يحسب تقدماً عظيماً وعلى سائر الاحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر اعلی ما تقدمها من النظمات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنسية في ميدان التمدن.

فكما رأيت ايها السادة من ابي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على ينابيع قوتها ونفوذها فهي بالتحقيق اول حكومة في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء مخشى باسم بل كان هما الوحيد سياسة شعبها. وقبلها كانت جميع حكومات اوربا تقع في الارتباك العذيمة من جرى الحروب الخارجية والتخزيات والمخاضات الداخلية فكانت لا تامن على وجودها بل تقضي مدتها

(١) اشتهر القضاة الفرنسيين قبل ان لويس الرابع عشر لما اتخذه قال لوجودت رجلاً صاحب فضيلة واهلية اكثر منك لا تخف عوداً عليك. وله تأليف في الشريعة (المترجم)

بالمداخلة عن نفسها تارة خارجاً وطوراً داخلاً وإما حكومة لويس
 الرابع عشر فكانت متغيرة لأعمال إدارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت
 لا تأبى الشروع في إصلاحات جديدة لعلها الأكيد بان المستقبل
 هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتمدت بالتجديدات والحدث
 كما اعتمدت بذلك تلك الحكومة وإذا جعلنا مقايضة بينها وبين
 حكومة نجانسها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً
 نرى أن هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع
 أنها أقل راحة وترتيباً منها وهل يمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم
 المطلق في اسبانيا وتوطيده إلا بواسطة اعدام كل حركة تؤول
 إلى تقدم البلاد وتمنع من إجراء الإصلاحات المحسنة المفيدة وجعلوا
 اسبانيا في حالة غير قابلة للنمو والتقدم وإما حكومة لويس الرابع
 عشر فبالعكس قد اجتهدت باحداث الإصلاحات المتنوعة
 وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو
 الثمن وتلك كانت الأسباب الحقيقية لنفوذها في أوروبا إلى درجة
 جعلتها أن تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب
 أيضاً كنموذج للحكومات

وأنه لكثيراً ما تعجب الناس من سرعة تنهيه وسقوط حكومة
 كهذه كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن الثاني وقل اعتبارها ووهنت
حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوربا من الامور العظيمة والحال
ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنسية التي كانت
مقدما للتمدن الاورباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واخفت
اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنسية تقود
العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرة امامة منفصلة عن
حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم
وعن نتائجها السيئة . فاني اصرف النظر عن كل ما ارتكبتة حكومة
لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيما ولا اذكر
حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة
نانت (المختص بالبروتستانت) ولا المصاريف الباهظة ولا امورا
اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشوم وشر العاقبة بل اثبت
فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربانه ربما لم
يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها واهانت
مثلا على تمدن بلادها خصوصا وتمدن اوربا عموما ومع ذلك كله
فلا ينكر ان عدم وجود مبدأ اخر لتلك الحكومة غير مبدأ التسلط
المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة

سبب سرعة
مقوط حكومة
لويس الرابع
عشر .

تهمرها وسقوطها الذي استحقته. فان ما كان ينقص فرنسا في زمان
 لويس الرابع عشر انما هو النظمات اي القوة السياسية القائمة بذاتها
 التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت
 وقضاء النظمات القديمة الفرنسية التي باسكان كانت تستبين هذه
 التسمية قد تلاتت واندثرت واجتهد ارباب الرابع عشر باعادة ما
 بقي منها ولم يفكر بامر ناسيس نظمات جديدة اعادتهم الى زمان
 كان ما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرشى بل نظمها
 كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وتنفيز اعمالها فيكم
 الرابع عشر كانت امراء عظماء قويا ساطعا لكن بلا اصل مقرب من
 النظمات الحرة انما هي ضمانات لحكمة الحكومات ولاستمرارها
 ولا بدوم مذهب ما من المذاهب السكية الا بواسطة النظمات وجوب
 ان استمرت الساطة المطاعة لا بد من ان تكون اعتدت على
 نامات حقيقية تارة على تسمية الهيئة الاجتماعية الى اسباط منفصلة
 فاعن بعض وطور اعلى مذهب نظامي ديني واما في مادة حكم
 لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظمات وكانت
 الحرة ولم يكن حينئذ في فرنسا ما يحمي الشعب من اعمال الحكومة
 المخالفة للقانون ولا ما يسمي الحكومة نفسها من تنال الزمان
 ولذلك شاهدت تلك الحكومة تهمرها عيانا اذ ان لويس الرابع

عشر سنين في السن ووهنت زوفا اخر مدة حكمه وكذلك الحكومة
الاممية بهتم بانفي سنة ١٧١٢ كان قد اتى لهم بالملك كما الحق بالملك
الخنفس ذبور شر ذلك كان عظيما لاسيما ان لويس الرابع عشر كان قد
نسح الاخلاق والنظامات السياسية مما تلا اخلاق سياسية حيث
لم يكن استئصال لان كل من يكون متواليا في ذاته يقدر على مساعدة
الحكومة كما يقدر على مقاومتها واما في حالة الاستقلال والحرية
فتتفنى حدة المزاج وتنفذ وامن الناس على حقوقهم يولد بينهم شرف
النفس

فها كم حقيقة السكال التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا وللسيادة
الحكومية فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نموا عظيما في الشروة والوفرة والحركة
العملية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة للتقدم والاصلاح من
اصحاب اهل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعترها التناحر
والهترة الذي يارن الانحلال في مدة حيوة موسسها نفسه نتلك
كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر
والتي شيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

وانه لغني عن البيان ان الحداث الجوهري في القرن الثامن عشر
والصفة المتغلبة فيه انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص
فقد سبت ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكم وفيلسوف

فصيح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي انا قصير المسافة فلا يمكنني
الاسهاب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حينئذ
على اني اريد قبل مفارقتكم ان انبه فكم اكرم على البعض من صفاتها
التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي السعول في قوة
الحكومة وتأثيرها بالثام والكل على نوع ما في حاري اقرن الثامن
عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عابه وحدة العمل في
احمال ذلك العصر فخلال ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة
وزارة الدولة دي شوازل وينفس الظرف في ما وعت فيها
الحكومة ميل عموم افكار كحب امركا بالالم تأتت الحكومة
الانسانية بعمل ما كانا في تلك المدة كانت عديدة الحركة زاه
ساقطة بالأكلية وعوضا عن حكومة وليس الاع سحر كانت
كثيرة المطامع نجد ونجهد بكل الاعمال وتدخل انما الامور
وتكون مقدمة العمل في كل شي كانت ساحوية تتم ذلك بالاسم
بان تمنع عن العمل وتكون بعمل عن جميع الناس ان ما كانت
تسعيرو من شدة شعورها وبعده باقتنوا واعايتهم او يتعلم او قد امر طمع
الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحده العقلية تدخل
بكل الامور وامتلك وحدة السلطة اذنية في هي السلطة الحقيقية .

والدفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر. فالى ذلك التاريخ وعلى الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله الا في المسائل الدينية واثباتاً في المسائل الدينية والسياسية معاً دون ان يتعرض اصحابه الى كل الاشياء اما في القرن الثامن عشر فبالعكس ترى حرية الفحص قد عمت كل الامور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الادبية والمادية كل هذه الامور صارت موضوعاً للدرس والاثبات ومجالاً للرأي وأفسدت مبادئ العلوم القديمة وعوض عنها بمبادئ علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة الى كل جهة وان كانت صادرة عن محرك واحد.

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي انها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقروناً بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانتقالات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاوالت العقلية المحضة لانها انتهت بالمحوادث والواقائع الحقيقية وروى الاحزاب العقلية تحولوا سريراً الى روسا احزاب سياسية وتخللت حقائق الحياة في تصورات العقل

وهكذا جرى أيضاً في ثورة انكلترا في القرن السابع عشر . ولما في
القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن
كل الأمور ومعانيها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة
والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً سريراً ومع ذلك
كان محروكاً تلك المبادئ العقلية فيجبون كل عمل ويكفون
بالملاحظات النظرية البينة والامورات العقلية وقدح زناد الفكر
دون أن يتدخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً . ولم يوجد عصر
انفصل فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية
عن السياسة العقلية مثل ذلك الترتيب لأن لمرز النظام الروحي
عن النظام الزمني لم يتم بالحدثة في أوروبا إلا في القرن الثامن عشر
ربما كانت الأولى التي ثما فيها النظام العقلي يبردا عن النظام
الزمني . بل من أمثلة ما كان عليه ذلك النظام من الحوادث
فإن أورث تصورات ذلك العصر وصفه الطابع وعدم ادخيار
العرب من معاد ذلك لمحنة الفلسفة التي كانت السامع إلى كها
بميزر عنها في دار ما حمت أدراكها من أن تأثر دهران
فيجب استرا العمل وكان لابد من أن تتبدل أمركه العلماء إلى اعتداد
المحارجية وبما لها كانتا منفصلين بالكلية كان من الضرورة أن
تكون المصانعة بينهما سديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من إحدى صفات حالة
العنل البشري في تلك المدة اعني بها جراحته المفرطة فقبل ذلك
التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور وبوقرها وذلك كان
يهدد عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن
الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة
الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحقرها وبالتالي كان لا بد له من
ان ينجح طبعاً الى اصلاح كل الامور ونزير كل الاحوال ويعتبر
نفسه كبداية نراى ان النظامات والاداء والاخلاق والهبة الاجتماعية
والانسان نفسه يقتضي لم تغيير وتولج الادراك البشري اتمام هذا
المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كهذا
فتلك هي الثقة التي وجدت بازاء فضلات حكومه لويس
الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر قبل كان يحتمل الاتع
المصادمة بين هاتين التوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد
حصل في فرنسا ما كان قد سبق وفوء في انكلترا اعني محاربة حرية
انفس والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك
من النتائج الا انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل
الحادث الهائي واحداً ايضاً
وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب
 عليّ ان اقتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انبهكم على
 امر هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر
 العظيمة واكثرها فائدة وهو خطر التسلط المطلق وشره وخلفه
 الذي لا يستطيع تقويته ايا كان التسلط المذكور ومهما كان اسمه
 ومهما كانت غايته فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر
 من جرى هذا السبب وحده على نوع ما فهم كذا جرى ايضا بالقوة التي
 خلفت تلك الحكومة ايها السادة اي بقوة العتل البشري التي كانت
 مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل
 البشري امتلك ايضا في نوبته سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته
 ثقة زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظمة حميدة للغاية واني لو
 شئت لستلخاس الحوادث واداء رأيي وحكي هذا الخ. ووص لا سرعت
 بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره
 فائدة واعمة نفعاً للجنس البشري الا انه لا مر حقيقي لا ريب فيه ان
 العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي اوتى عليها اذ ذاك
 زمانه وانه تجاوز في احتقاره وبغضه الاشياء المنيرة والافكار
 القديمة وخالف القوانين وان ذلك قاده الى الغي والجهل فان
 الغي والجهل الذين مازجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانه انماها على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثه
 اياه عظم تسلطه وانساعه . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني
 انه سيجب من مزاياه الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء
 كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تحوى في
 ذاتها خللاً طبعياً وزللاً وافرطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها
 مهما كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس
 الاحرية عموم الحقوق وعموم الصالح وعموم الاراء وانطلاق جميع
 هذه التوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواء مذهباً
 من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها
 على غيرها وبالاختصار جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع .
 تلك هي ايها السادة النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القوية التي
 اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين
 السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية
 فهذا قد وصلت الى الحد الذي عيشته فانكم تذكرون انني كنت
 قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نمو التمدن الاورباوي
 منذ سقوط السلطة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تمت
 المرام لانني قد سردت لكم اعظم واهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو
 تمدن الهبة الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد استعملت الاختصار

ولم اسدد اقوالى الى البراهين والادلة . فارجو ان تسمحوا لى بكلمتين
 ايضا وانى اعنيت فى بداية الامر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر
 لى ان التمدن انما يقوم بامرين اساسيين ثوالهيئة الاجتماعية وثوالاسان
 ذاته اعني النمو السياسي والاجتماعي من جهة . والنمو الداخلى الادبي
 من جهة اخرى . وقد اقتصرنا فى هذه السنة على تاريخ الهيئة
 الاجتماعية ولم نتكلم عن ثوالاسان ذاتيا ولا اعنيت بان اقص
 عليكم تاريخ الآراء وثوالعقل فى الانسانية . فسانم ذلك فى السنة
 القادمة ان شاء الله . فصرّا على فرنسا خصوصا وسأدرس معكم
 تاريخ التمدن الفرنساوي مع التطويل وساجتهد بالبيان عن
 احوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتيا فى فرنسا وعن
 الرضات والآراء واتمال التذكر البشري على
 احبالها انما يكما الرثيف على
 حمية نمر وطسا التجيد التمام والكمال
 لانه من الواجب علينا ان نحب
 الوطن حبا مفضلا
 فى ماضيه كما فى
 مستقبله

خاتمة المترجم

ان من بطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويثابرن حاله اوربا
 المحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يجعله هذا القياس على مقابلة
 الحالة المحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه فيرى حينئذ
 تنصاعاً عظيماً وخلاً جسيماً (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب)
 وان التمدن في ممالك اوربا قطع النظر عن التفاوت الكائن بين
 حكومة وحكومة وامية وامية لم يزل طويلاً صيرامع كل ما حدث
 من التقدم والنجاح والتمدن والافلاح بالنسبة الى قرون الخشونة
 وازمنة الضلال واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومات
 اظنة واضمحاً كافياً وهوانه على مقنض المبادي التي تستخلص من كتب
 الفلاسفة عموماً وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك
 الحارس للبشر) يجب ان تكون الحكومة كربة العائلة كيف لا وهو
 المثال الطبيعي الذي اعطي للبشر وبالتالي يجب هاها مراعاة
 الشعب كافة كبراعا قرب العائلة اعضاء عائلته اعني ليس الصنف
 بالعدل فقط مع الرعايا بل الضراليهم ايضاً بعين الحب والتعطف
 والرحمة . فهل ياتري يوجد مثال لذلك بين حكومات اوروبا
 المتمدنة . لعري اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين
 السياسة فضلاً عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع

ولكني اكتفي بملاحظة جوهرية اختتم بها الكلام دليلها واضح لدى
الانام وهم ان الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المتدمر
ذكرها هي حكومة ابي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد
بذلك اثار التاريخ وقبائلها حكومة اخرى انما هي وثمن كانت
لا تسمى بمحصر المعنى حكومة بل ادارة الا ان مبادئها ربما تصح ان
تكون اساسا لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسول المسيح
وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب آرا بعد اثنتي عشرة قسماً
قرناً من الرسل وثلاثة عشر قرناً من الصحابة لم نزل مناخرين في
مبادئ السياسة والاحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن ربك
السياسيين العظام الذين يفتخرون مع ذلك عالمهم المسيح في زمن
السياسة على كلمة واحدة * العدل *

فهرس

المقالة الأولى . موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباوي . ما اعانت به
فرنسا على تمدن اوربا في ان التمدن يروى ويحدث به . في كونه من اعم الحوادث
التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة
عن حادثين عظيمين اولها نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيها نمو حال افرادها
براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر وبولد احدهما
الاخر عاجلاً و آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حاله المحاضرة فقط اي
الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والظرا اليه من وجهين . صورة ترتيب
هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل وجه ١٤

المقالة الثانية . موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد
وتركيبة . تفضيلة وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية .
تقلب البلدان ونفوذها . ما شرع به القباصرة من الاصلاحات السياسية . خط
القبصرين هو وريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة
المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسيسين
الوظائف المدنية . تاثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيئ . البربر .
ادخالهم روح الاستقلال الخفى في العالم المتاخر والنخوة التي تحمل المرء على
مساعدة رفيقه في اي امر كان . يحمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتدا القرن
الخامس

وجه ٤٢

المقالة الثالثة . موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق

والقانونية لنفسها معاً . ماهية اتفاقية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام
 بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات .
 وجود سبعين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادبي وهو
 حاسة مراعاة الذات الشخصية بهم . على ان الهدف كانت الحاجة الى النظام
 وتذكار السلطنة الرومانية والكيسة المسيحية والبربر تجربات نظامية صادرة
 من البربر والمدن وكيسة اسبانيا وشارلماني والنرد . اكتشاف اغارات الجرمانين
 واغارات العرب . بداية الفيو داني اي حكومة الاشراف الالتزامية وجه ٨٠

المقالة الرابعة . موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء .
 تغلب الصحارى على المدن . نشوئية اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب
 السيامي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيامي
 القيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارنا . عدم امكان تنظيم المذهب
 السيامي قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة نهائية .
 ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كوندرايون) . ان حق المدعى هو من
 طبيعة المذهب السيامي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان
 ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي ١٢٢

المقالة الخامسة . موضوع المقالة . الدين مبدأ اجتماعي . العصب والارحام
 ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترطه على الحكومة اخلاقية النابعة . ولما
 بان يكون الساطن مغرضاً الى الاكثرانية . ثانياً ان تتم حرية التمسك
 الكيسة فتمت الشرط الاول لانهاج دين لا يهبط . اواع الديانة اسبانيا
 الذارجة في الكيسة . الكيسة اخذت بالشرط الثاني . ان لا يتعد مبدأ
 السلطة فيها نظرية قانونية ونظراً الى استعمال القوة العنصرية وذلك لتجمل
 حركة العقل وحرية في حضن الكيسة . المبادئ التي بين الكيسة والارنا .
 تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكيسة في التسليم على السلطة

المقالة السادسة . موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المرووس في الكنيسة .
نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس .
كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تأثير الكنيسة في النظام العام وفي من القوانين
والشرائع . طريقتها في قصاص المجرمين . كآمل نمو العقل البشري محصور في
اللاهوت . ميل الكنيسة في غلب الاحيان لجهة انسلط . لا محل للتعجب فغاية
الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى
الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو
مبدأ تمييز السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها
بالانتظام واضطرابها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة الثيوكراتيكية .
عود روح الفحص والحرية . آييلار . الثورة البلدية . هدم الارتباط بين
دينك الحادئين

المقالة السابعة . موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني
عشر وفي القرن الثامن عشر . مشكلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان
من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة .
نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادني . تنوع
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

المقالة الثامنة . موضوع المقالة . منظر هوم تاريخ المدن الاورباوي .
الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها
الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب الكلية في القرن السادس عشر .
تاثيرات الغزوات الصليبية في المدن

المقالة التاسعة . موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . أما هي عبارة عن الساسان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لياسته وتنوعه . شأنه المذهب الملكي الأورباوي تتيجنه أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الحسن . في الملك السلطاني (إمبراطوري) . في الملك الديني . في الملك الميادي الالتزامي . في الملك كما هو في الأزمنة المتأخرة بمحصص المعنى وفي طبيعته الحقيقية وجه ٢٧٦

المقالة العاشرة . ' موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً وتكراراً . التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها باتفاق الرأي . أولاً الاجتهاد بتأسيس نظام ثيوقراطي أي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الأصلية أربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما يحتمل ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وخطاؤها على سبيل رد الفعل . بالنسبة إلى الشعوب . بالنسبة إلى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الأباطونية . ما كان بداخلها من الحائل والساد . من حدود فرنسا . العرق الصلبية ضد الليسبول . الاتحاد السويسري . من الملوك ونهر الرين . مخالفة الأسبانيك . المشاجرات الواقعة بين الأشراف . الالتزام من والملس . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط . جمعية وكلاء العموم في فرنسا . جمعية وكلاء العموم في اسبانيا والبرتغال . جمعية وكلاء العموم في أكلترا . جمعية وكلاء العموم في ألمانيا . تفسير جميع تلك المشروعات عن التحايج وفسادها . أسباب ذلك . حقيقة ميل أوربا العمومي وجه ٣٠٤

المقالة الحادية عشرة . موضوع المقالة . صفات الثروة الخامسة عشر

في اكلها في القارة تمام فسا الى اودما في القارة العام عشر
 في الال ما دقة كونا وفي اقلها واما في
 س اجمع ر في حروها في ما بها في اذارا
 اب مقودها مر في القرون اياما عشر . د ه ت اذنا
 في اورية حاتم الكتاب

و ١٠٠



اصلاح المنطما

وحه	سطر	حظا	صوانه
٤١	٨	استنارة	استنارة
٤١	١٦	باسرنا	وناشرنا
٧٧	٨	الجمع	الجمع
٨٠	١٤	لاحد	لواحد
١١٠	١٢	رويدا	ورويدا
١٢٤	١	بجوار	جوار
١٦٦	٩	حتى انه	اوانه
١٨١	١٧	سبل	سال
١٨٤	٧	بضلح	بضلح
١٩٣	١٢	الانم	الانم
٢٠٣	٦	الوتية	الوتية
٢١٠	١٢	وايلاد	وايلار
٢١١	١٨	وفي	في
٢١٩	٤	الوظائف	الوظائف
٢٢٢	٤	نوعا	نوعا
٢٢٢	١٢	الاحتاح	الاحتاح
٢٢٧	١٠	خارجا	خارجا
٢٥٧	٩	ومرااة	وعلى مراعاة
٢٨٢	١٢	التي امرها تشغل	التي امرها تشغل
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ

اصلاح الخطا

وجه	مطر	خطا	صواب
١٩٢	١	بالعدل	بالعدل
٢٠٥		الموسم (بالخاتمة)	الموسم
٢١٢	٢	كنوا	كنوا
٢١٥	٩	وسمها	وسمها
٢١٧	٢	يسرق	يسرق
٢٢٢	١٨	والغضامات يوجب	والغضامات كان يوجب
٢٣٠	١٧	اصلاح ما	اصلاح امرها
٢٣١	١٤	الضروف	الظروف
٢٦٦	٤	بأور	بالأور
٢٧٠	١٧	الحادث	الحادث
٢٨٨	١٤	وتورة	وتورة
٢٩٢		فانح الاصلاح (بالش)	فانح الاصلاح
٢٩٥		في الاصل	في الاصل
٢٩٩	١	الاصول	الاصول
٤٦٣	١	كنوا	كنوا
٤٦٦	٢	انت	انت
٤٤٤	٦	الماح	الماح
٤٥٩	١٦	تأورفي	تأورفي

